استراتيجية

منظمة التعاون الإسلامي

لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة

2020-2025

استراتيجية استرشادية

اعتمدت في
2019

خمسون عاماً

متحدون من أجل السلم والتنمية
UNITED FOR PEACE AND DEVELOPMENT
UNIS POUR LA PAIX ET LE DEVELOPPEMENT
1969 - 2019

استراتيجية

منظمة التعاون الإسلامي

لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة

2020-2025

استراتيجية استرشادية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
(Company No. 101067-P)
Garden of Knowledge and Virtue

SESRIC

المحتويات

مقدمة	**1**	
شكر وتقدير	2	
الموجز التنفيذي	3	
أولا: المدخل والخلفيات والإطار الاستراتيجي	6	
1- المدخل والخلفيات	6	
أ- موجز الأنشطة والمبادرات الكبرى على مستوى منظمة التعاون الإسلامي	6	
ب-نظرة عامة على وثيقة الاستراتيجية	9	
ج- مبادئ شاملة لإعداد للاستراتيجية	11	
2- الاطار الاستراتيجي	15	
أ- التوجيهات والمبادئ الاستراتيجية	15	
ب-المصادر والمراجعيات	18	
ج- تعريف الزواج	18	
د- تعريف الأسرة	19	
ثانيا: استعراض قضايا وتحديات مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء	20	
1- التحديات الفكرية والمفاهيمية	20	
2- التحديات الدينية والأخلاقية	21	
3- التحديات الثقافية	21	
4- التحديات الاقتصادية	22	
5- التحديات الاجتماعية	24	
6- التحديات التعليمية والتربوية	25	
7- التحديات الصحية	26	
8- التحديات القانونية	28	
9- التحديات التي تواجه أسر المهاجرين واللاجئين	28	
ثالثا: مجالات التعاون والتدابير الإستراتيجية بين الدول الأعضاء	29	
رابعا: الخطوات المقبلة على طريق التنفيذ	48	
الملحق أ: ملخص المجالات والمبادرات الاستراتيجية	52	
الملحق ب: مجالات النتائج الرئيسية	87	
الملحق ج: المجموعة المقترحة لمؤشرات الأداء الرئيسية	88	
الملحق د: بيان التوجيهات الاستراتيجية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	91	

تمهيد

تمر مؤسسة الزواج والأسرة بتحديات كبيرة ومختلفة، منها الفكرية والأخلاقية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والقانونية، قد تؤدي إلى تفككها وضعفها وتشتتها أمام سيل التغيرات والتطورات في المجتمع والعالم، مما يتطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواجهة هذه التحديات بطرق علمية وعملية في إطار العمل الإسلامي المشترك بهدف تمكين الأسرة وتفعيل مشاركتها في التنمية المستدامة وتطوير قدراتها وتحسين رفاهها كونها اللبنة الأساسية للمجتمع القوي.

واستناداً إلى أهداف المنظمة الواردة في ميثاقها بشأن التزام الدول الأعضاء «بتعزيز دور الأسـرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها الـوحـدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع»؛ دعا المؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة الذي استضافته المملكة العربية السعودية في ٨-٩ فبراير ٢٠١٧ الأمانة العامة لإعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، بالتنسيق مع أجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة.

ولقد اعتمدت الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية التي عقدت في ٧-٩ ديسمبر ٢٠١٩ في اسطنبول بالجمهورية التركية الاستراتيجية التي بين أيدينا والتي جاءت بفضل جهود كبيرة وتعاون مثمر بين الأمانة العامة وأجهزة ومؤسسات المنظمة المعنية وخاصة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وسيسرك، والإيسيسكو.

ان هذه الاستراتيجية الإسترشادية للدول الأعضاء تتناول التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في عالمنا اليوم بما فيها أسر اللاجئين والمهاجرين، وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء من جهة وبينها وبين المجتمع الدولي من جهة أخرى في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها وتعزيز دورها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتنتهي الوثيقة بخطة عمل خمسية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) واقتراح مبادرات يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

ولدي ثقة كبيرة وأمل صادق في أن تتكاتف جهود الدول الأعضاء، وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الشريكة وكافة الهيئات والجهات التي تعمل من أجل الحفاظ على قيم مؤسسة الزواج والأسرة، لدعم الشراكة الفاعلة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتعزيز استقرارها وتحفيز انتاجيتها مسترشدين بالتوصيات الواردة في الاستراتيجية.

يوسف بن أحمد العثيمين

الأمين العام

الشكر والتقدير

أعد مشروع هذه الاستراتيجية لجنةٌ ثلاثية تتكون من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيريك)، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)؛ بمبادرة ودعم وتوجيهات من الأمانة العامة للمنظمة. وتمثل هذه الاستراتيجية ثمرة للتعاون المكثف بين اللجنة الثلاثية، والخبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعديد من الأفراد والمؤسسات.

وفي فبراير 2017م، عُقد المؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في جدة بالمملكة العربية السعودية، وفي أعقاب قرارات الاجتماع الوزاري الأول، عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ورشة عمل في الرباط، المغرب يومي 29–30 مارس 2018م[1]. وخلال ورشة العمل، تمت مناقشة ورقة مرجعية لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، كان قد أعدها فريق بحث من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

وجرت مناقشة نسخ سابقة لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة (2020–2025) في اجتماع تنسيقي عقد على مستوى الخبراء في كوالالمبور في ماليزيا يومي 12 و13 يونيو 2019، وفي اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المفتوح العضوية الذي عقد يومي 1 و2 أكتوبر 2019 في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وتعرب الأمانة العامة للمنظمة عن امتنانها للدول الأعضاء وللكثيرين من الخبراء والمؤسسات التي شاركت، وقدمت أفكارها المستنيرة والقيمة لصياغة هذه الاستراتيجية.

وقد استفادت الاستراتيجية كذلك استفادة كبيرة من الندوة التي عقدت حول الإجراءات والمؤشرات المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور أسري في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك يوم 10–11 ديسمبر 2018 في جدة بالمملكة العربية السعودية. وحضر الورشة مندوبون من 27 دولة من الدول الأعضاء وخبراء من كل من سسريك، والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والإيسيسكو، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنظمة الأسرة العربية. وساهمت الملاحظات والمقترحات القيمة التي قدمها المشاركون مساهمة كبيرة في إعداد هذه الاستراتيجية.

[1] ورشة عمل لإعداد مسودة استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة "، الإصدار 39 (2018)، مجلة منظمة المؤتمر الإسلامي، 50؛ "ورشة" عمل لاعداد "استراتيجية" منظمة التعاون الإسلامي "لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة"، الإصدار 39 (2018)، مجلة منظمة التعاون الإسلامي، 50.

الموجز التنفيذي

هذه الوثيقة هي استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وهي وثيقة إسترشادية تمت صياغتها في إطار منظور إسلامي إنساني لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وصيانتها في العالم الإسلامي. وتقدم هذه الاستراتيجية إطارا عقلانيا وتوجيهات عامة للدول الأعضاء لتعزيز جهودها وإنجازاتها في مجالات تمكين، وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة . وتوفر الوثيقة بشكل خاص إطارًا استراتيجيًا لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تعزيز أدوارها في:

1) التنمية المجتمعية،
2) الحفاظ على الثقافة الإسلامية وأسلوب الحياة الوسطي،
3) المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات،
4) تعزيز إنتاجية الأسرة ورفاهها،
5) تعزيز تضامن الأسرة وتماسكها،
6) إشراك الأسر في تخطيط وتنفيذ السياسات وخطط العمل،
7) خلق التآزر والتنسيق بين جميع الشركاء والمؤسسات التي تدير شؤون مؤسسة الزواج والأسرة ،
8) تعزيز الرفاهية وجودة حياة الأسرة في الدول الأعضاء، والأقليات المسلمة، ودعم الأسر في مناطق النزاع، والأسر المهاجرة واللاجئة، وذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات.

ونطمح من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعزيز استقرار مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء في المنظمة في السنوات الخمس المقبلة. وستكون المدة من 2020 إلى 2025 مرحلة حاسمة في تطوير الأسرة وتمكينها من خلال: 1) توسيع أنشطة تمكين وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة من أجل تأمين رفاه الأسرة وتحسين معايير الجودة للجميع، 2) تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد نهج لتفعيل أدوار الأسرة وتنفيذ السياسات والقوانين والخطط والبرامج ذات الصلة بتمكين الأسرة، 3) تسريع برامج وأنشطة التطوير والتدريب الموجهة نحو تمكين أفراد الأسرة من المشاركة الفعالة في برامج التنمية المستدامة؛ بما يتماشى والقيم والمعايير الإسلامية، 4) تنسيق وتعزيز جهود الربط الشبكي والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بأنشطة تمكين الأسرة، 5) التعاون والانخراط مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين؛ بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الإقليمية والدولية للنهوض بقضية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية تعني المزيد من المشاركة والشراكة بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة.

وتقوم وثيقة الاستراتيجية على فكرة مفادها أن التسريع بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة أمر حاسم للتنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. على هذا النحو، فإن نجاح استراتيجية تمكين الأسرة هو عامل رئيسي نحو تفعيل دور الأسرة في التنمية المجتمعية والاقتصادية.

وتحدد الاستراتيجية التحديات القائمة التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، وهي تحديات مفاهيمية وأخلاقية ودينية وفكرية واقتصادية وصحية وتعليمية وثقافية واجتماعية وقانونية. وقد لوحظ أن هذه التحديات تعيق قدرة العديد من الدول الأعضاء على النهوض بقضية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وتُبرز وثيقة الاستراتيجية ستة مجالات وعمليات ذات أولوية حاسمة لتعزيز تمكين مؤسسة الزواج والأسرة هي: الحماية، والمشاركة، والإنتاجية، والرفاه، والشراكة، والتعاون، والتنمية الأسرية المستدامة. وعليه نحث الدول الأعضاء على وضع مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعالج العمليات الست، وتضمن استمرار التحسينات وفقًا لسياق وظروف كل دولة فضلاً عن المعايير الدولية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتطويرها.

وتُروج استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لرؤية مبينة على مؤسسة للزواج والأسرة تتمتع بالاستقرار والحركية، وتضطلع بأدوار فاعلة في الحفاظ على المجتمع، ومشاركته وإنتاجيته وازدهاره وتنميته المستدامة وفقًا للقيم والمعايير الإسلامية. وبناءا على هذه الرؤية، فإن المنظمة تلتزم برسالة تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة بما يؤهلها للاضطلاع بأدوار أكبر في الحفاظ على المجتمعات المسلمة، ومشاركتها وإنتاجيتها ورخائها وشراكتها وتنميتها المستدامة. ولتحقيق ذلك، يصبح التزام وتدخل الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الصناعة، والجهات المانحة، والممولين، والهيئات المحلية والإقليمية والدولية أمراً بالغ الأهمية.

وتركز استراتيجية المنظمة على سبعة مجالات أو أهداف استراتيجية محددة وهي: 1) إنشاء أسر مستقرة ومنتجة غايتها تنشئة مواطنين متوازنين يؤدون أدوارا فاعلة في الحفاظ والمشاركة والرفاه والتنمية المستدامة للأسرة والمجتمع، 2) تحسين رفاهية مؤسسة الزواج والأسرة، وتحسين معايير جودة الحياة، 3) تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة وصيانتها، 4) توسيع مشاركة الأسرة في جميع جوانب التنمية المجتمعية، 5) تعزيز إنتاجية ورفاهية مؤسسة الزواج والأسرة، 6) تعزيز الشراكة والتعاون في تنفيذ استراتيجية الزواج والأسرة في جميع الدول الأعضاء، 7) تعزيز حكامة وإدارة شؤون مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال التشريعات والسياسات والقوانين المناسبة والفعالة. كما تشدد وثيقة الاستراتيجية على الحاجة الملحة للبناء على إنجازات، وتجارب الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المقترحة. وتشيد بالجهود الهامة التي بذلتها منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها للنهوض بقضية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. كما تشيد بالالتزام والجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين وتطوير الأسرة.

وأخيرًا وليس آخرًا، يكمن نجاح هذه الاستراتيجية في تنفيذها الفعلي. وعلى هذا النحو، ينبغي للفاعلين والشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين اتخاذ التدابير اللازمة لوضع السياسات المناسبة، ومنظومة

العمل المتكاملة، والبيئة المناسبة لتنفيذها. ومن ثم فعلينا الاستفادة من الشراكة القوية، والمسؤوليات المشتركة لضمان النجاح. وبالتالي، فإن تحسين الأداء والمراقبة والتقييم والاعلان عن النتائج والنجاحات والتحديات هي خطوة مهمة على طريق تطبيق الاستراتيجية.

منسق فريق إعداد الإستراتيجية

أولاً: المدخل والخلفيات والإطار الاستراتيجي

1. المدخل والخلفيات الاستراتيجية

أ – موجز الأنشطة والمبادرات الكبرى على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

إن الوظيفة الإيجابية التي تقوم بها مؤسسة الأسرة، والرابطة الزوجية من أجل بقاء المجتمعات ورفاهها ليست جديدة، وقد أشار الإسلام، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي والعديد من المؤسسات الدولية منذ وقت طويل إلى الدور البنّاء لمؤسسة الزواج والأسرة لأفرادها وللمجتمع البشري الأوسع. وبالنسبة للإسلام، فإن الأسرة مؤسسة مقدسة وذات مهمة رسالية، وتتألف من الرابطة الزوجية الشرعية بين الرجل والمرأة. وترى منظمة التعاون الإسلامي، تماشيا مع النهج الإسلامي، الأسرة بوصفها اللبنة الأساسية للحضارة الإنسانية التي توفر الأمان، والاستقرار، والاستمرارية. وفي نفس السياق تنص المادة 16 (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 23 (1) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "الأسرة هي الوحدة الأساسية والطبيعية للمجتمع ولها الحق في الحماية من طرف المجتمع والدولة."

وتؤكد مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان الأخرى الأهمية الحيوية للأسرة. فعلى سبيل المثال، تؤكد اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جميعها الدور البارز للأسر. وتبرز هذه الهيئات الدولية على وجه التحديد دور الأسرة في حماية حقوق الإنسان لأعضائها، وتزويدهم ببيئة مواتية للتمتع بهذه الحقوق.[2]

حتى مع إدراك أهمية الأسرة والرابطة الزوجية، تواجه هاتان المؤسستان تحديات كبيرة في جميع أنحاء العالم. وقد بدأت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكلية المقترنة بتكثيف التكنولوجيا والعولمة في التأثير بشكل كبير على هيكل ونمط وقيم مؤسسة الزواج والأسرة. وبالتالي، فإن إضعاف مؤسسة الزواج والأسرة له آثار ضارة واسعة النطاق على النمو الاقتصادي، والديموغرافي، وعلى صحة الأفراد والمجموعات، ومستقبل الأطفال والمجتمع ككل. وعلى سبيل المثال، تأثرت المجتمعات الغربية بشكل خاص بالتحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة، وذهب البعض إلى حد تسميتها "الأزمات الأسرية[3] Baskerville). (2009).

[2] للمزيد من التفاصيل، انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة. 18 (2))؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة. 23 (3): اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. 44 (1).

[3] باسكرفيل، س. (2009). الحرية والأسرة: أزمة الأسرة ومستقبل الحضارة الغربية. Humanitas، 22 (1/2)، 168.

إن الوضع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليس خطيرا ودراماتيكيًا كما هو الحال في العديد من مناطق العالم. ومع ذلك، بدأت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكلية العالمية تؤثر على مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الإسلامية بشكل متسارع.

وتحدث تحولات كبيرة فيما يتعلق بقيم الأسرة وأنماط الزواج في الكثير من البلدان الإسلامية. ومع تزايد معدل التصنيع والتحضر والعولمة والتحصيل التعليمي، بدأت مؤسسة الزواج والأسرة تفقد دورها التقليدي، وقوتها واستدامتها بدرجات متفاوتة في الدول الأعضاء.

وفي الآونة الأخيرة، لاحظنا انخفاضا في معدلات الزواج، وارتفعت معدلات الطلاق في بعض الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، بدأت تتغير طبيعة الزواج. هذا بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. كما ولدت معدلات الطلاق المرتفعة تكوينات غير تقليدية مثل: الأسر ذات العائل الوحيد، في حين أن معدلات الزواج المنخفضة أدت إلى تشكل فئة لا تتزوج قط؛ وهذا يؤثر أيضًا على هيكل الأسرة التقليدي. كما ينبغي التنبيه إلى أن العمر عند الزواج الأول مهم للزواج، ورابطة الأسرة لأن الزواج في السن المتأخر قد يؤثر سلبا على معدلات الخصوبة. ولقد زاد معدل العمر عند الزواج الأول، وأصبح ظاهرة عالمية، وبالتالي تزايد العمر عند الولادة الأولى. ولا تشكل الزيادة في العمر عند الزواج الأول مشكلة خطيرة في الدول الأعضاء حتى الآن، لأنه في عام 2016م كانت النسبة هي 28 للذكور و23 للإناث.

ومن المتوقع أن يزداد معدل النمو التصاعدي في نهاية المطاف جنبًا إلى جنب مع زيادة التحضر والتصنيع والتحصيل التعليمي. وعلى العكس من ذلك، فإن الزواج المبكر قد تكون له آثار سلبية على الأسرة والرابطة الزوجية لأنه يهدد صحة النساء وأطفالهن. إن الفجوة العمرية بين الأزواج قد تسبب مشاكل مثل: التماسك الهش بين الأزواج، والحد من السعادة، وتخفيض رفاهية الأسر والزيجات في العديد من الدول الأعضاء.

إن قضايا أخرى مثل: زيادة معدلات الطلاق في بعض الدول الأعضاء، والمشاحنات الثقافية فيما يتعلق بدور وأهمية مؤسسة الأسرة، وانخفاض معدلات الخصوبة، واختلال وظائف الأسرة بسبب فقدان القيم العائلية إلى جانب عدد من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تدعو مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص بالأمر. وينبغي التنبيه إلى أن كل هذه الاتجاهات لها نتائج سلبية بالنسبة للعديد من الدول، وقد تؤثر على مؤسسة الزواج والأسرة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية الأسرية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ستكون بمثابة أساس ومحفز لوضع سياسة تمكين وتعزيز ودعم دور الأسرة الإيجابي في المجتمع والاقتصاد والتنمية، وقد جاءت هذه الوثيق المهمة في وقتها المناسب.

ومن الأهمية الإشارة أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد طورت سياساتها واستراتيجياتها الوطنية الخاصة بتنمية مؤسسة الزواج والأسرة وتمكينها. ومع ذلك، فإن وثيقة الاستراتيجية الحالية تهدف إلى توفير أهداف استراتيجية عملية ملموسة تستند إلى أهداف ورؤية وآمال

مشتركة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. والقسم الآتي من هذه الوثيقة يوضح الخلفية والأهداف وهيكل وثيقة الاستراتيجية.

اضطلعت منظمة التعاون الإسلامي وهيئاتها المختلفة بعدد من الأنشطة والمبادرات للتأكيد على أهمية تعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وفي فبراير 2017م، عُقد المؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في جدة بالمملكة العربية السعودية، وفي أعقاب قرارات الاجتماع الوزاري الأول، عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ورشة عمل في الرباط، المغرب يومي 29–30 مارس 2018م[4]. وخلال ورشة العمل، تمت مناقشة ورقة مرجعية لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، كان قد أعدها فريق بحث من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

ولقد أتاحت هذه الورشة فرصة مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية لمؤسسة الزواج والأسرة، وكذلك وضع إطار عام مرجعي لصياغة الرؤية العامة، والخطوط العريضة والأهداف لوثيقة استراتيجية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأسرة والزواج.

وتماشيا مع الأهمية المتزايدة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في منظمة التعاون الإسلامي، تم تنظيم ندوة حول التدابير والمؤشرات المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الأسرة في الدول الأعضاء في 10–11 ديسمبر في جدة، المملكة العربية السعودية. وحضر الندوة وفود من 27 دولة عضوا وخبراء من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، واللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والإيسيسكو، وأكاديمية الفقه الإسلامي الدولي، ومركز البحوث في التاريخ والفنون والثقافة (إرسيكا)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)، ومنظمة الأسرة العربية. وقد دلت المشاركة الواسعة للدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي على الإرادة الجماعية المشتركة، وعلى أهمية قضية الأسرة.

ومن أهم أهداف الندوة هو مناقشة السبل والوسائل التي يمكن بها اتخاذ تدابير محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الأسرة. وكان بمثابة منصة حيث ساهم المشاركون في إثراء النقاش حول العلاقة بين مؤسسة الأسرة وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد التحديات التي تواجهها الأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبعد مناقشة شاملة، طرحت ندوة الأسرة والأهداف الإنمائية المستدامة العديد من التوصيات الأساسية منها: 1) الحاجة إلى تطوير أنظمة خاصة للحماية الاجتماعية وبرامج تنمية المهارات وتعزيز القوى العاملة بطريقة تفيد الأسر، وخاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة، 2) التأكيد

[4] ورشة عمل لإعداد مسودة استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة "، الإصدار 39 (2018)، مجلة منظمة المؤتمر الإسلامي، 50؛ "ورشة" عمل لاعداد "استراتيجية" منظمة التعاون الإسلامي "لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة"، الإصدار 39 (2018)، مجلة منظمة التعاون الإسلامي، 50.

على الحاجة إلى دعم الأسر في المناطق الريفية وخاصة تلك التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل للقضاء على فقر الأسرة الريفية و3) بذل جهود جادة للتصدي للتحديات الاجتماعية التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة والتعامل مع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تفكك الأسر ومؤسسة الزواج.

وبصرف النظر عن المبادرات المذكورة أعلاه والمتعلقة مباشرة بمؤسسة الزواج والأسرة، كانت هناك العديد من المنتديات وورش العمل والندوات واجتماعات الخبراء التي عالجت قضايا الزواج والأسرة. والتي منها ما يتعلق بالمرأة، والأطفال، والشباب، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة...

وأخيرًا، تلعب منظمة التعاون الإسلامي والهيئات التابعة لها، وخاصة مركز أنقرة (سسريك)، دورًا نشطًا في معالجة القضايا المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة. وقد أعد مركز أنقرة عددًا من التقارير التي تتعامل مباشرة مع رفاهية الأسرة والحفاظ على قيمها. ويسلط تقرير مركز أنقرة لعام 2015 حول "حالة الجنسين ورفاهية الأسرة في الدول الأعضاء" الضوء على أهمية تماسك الأسر، والخطر الذي يشكله عدم المساواة بين الجنسين في الإضرار ببنية الأسرة في الدول الأعضاء. كما أعد مركز أنقرة تقريراً حول "حماية القيم الأسرية ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي"؛ حيث تناولت هذه الوثيقة الاستراتيجية بالتفصيل الوظائف الأساسية لمؤسسة الزواج والأسرة في مجال الاقتصاد، والديموغرافيا، والاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى جانب تحليل التحديات الحالية والمستقبلية لتنظيم الزواج والأسرة. ونظرا للتحديات والصعوبات التي تواجهها مؤسسة الزواج والأسرة، وبناءا على الإرادة الوافرة لدى الدول الأعضاء لمواجهة هذه التحديات والتهديدات، فإن هذه الوثيقة الاستراتيجية وُضعت لتكون أساسا لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

ب – نظرة عامة على وثيقة الاستراتيجية

بالنظر إلى الوضع الحالي، فإنه لا يوجد خطر داهم على مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، ولكن التوقعات المستقبلية تؤشر إلى أن بعض التهديدات والتحديات السلبية سوف يكون لها أثر على هذه المؤسسة. وقد بدأت بعض المؤشرات تزيد من مخاوف التهديدات والمخاطر المقبلة على مؤسسة الزواج والأسرة في الكثير من الدول الأعضاء. ومن ثم، فإن التحديات الحالية التي تواجه الدول الأعضاء في مؤسسة الزواج والأسرة تشير إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون، وتوفير استراتيجية شاملة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

ولمعالجة المشاكل التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة، وتجنيبها التوقعات السلبية المستقبلية، يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل الآن لتمكين وتقوية مؤسسة الزواج والأسرة. ومن ثم فإن الهدف من هذا التقرير الاستراتيجي هو توفير إرشادات واستراتيجيات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من خلال

وضع أهداف استراتيجية عملية للدول الأعضاء لتمكين وتعزيز دور مؤسسة الزواج والأسرة في جميع الجوانب التي تهم المجتمع.

وتهدف وثيقة الاستراتيجية إلى تقديم تحليل متكامل للوضع الحالي والتحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في العديد من الدول الأعضاء. وبناءا على ذلك وضع الخطط اللازمة للتغلب على هذه القضايا، وتقترح الوثيقة خطة عمل استراتيجية تستند إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. كما تهدف الخطة الاستراتيجية إلى توفير خارطة طريق لواضعي السياسات، وقادة المجتمع والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتبادل المعرفة والمعلومات والخبرات حول كيفية تمكين وتعزيز قيم الزواج والأسرة، في الدول الأعضاء.

ولكي يتم تحقيق الهدف المتمثل في تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة، حددت وثيقة الاستراتيجية سبعة مجالات وأهداف استراتيجية للتعاون و132 مقترحا ومبادرة استراتيجية، و30 مؤشر أداء رئيسي تم اقتراحها بعد دراسة الوضع، والاطلاع على السياسات الحالية والتحديات المستقبلية.
وتتمثل المجالات أو الأهداف الاستراتيجية السبعة للتعاون فيما يلي:

1. بناء أسر مستقرة ومنتجة غايتها تنشئة مواطنين صالحين يؤدون أدوارا فاعلة في الحفاظ والمشاركة والرفاه والتنمية المستدامة للأسرة والمجتمع،
2. تحسين رفاهية مؤسسة الزواج والأسرة وتحسين معايير جودة الحياة،
3. تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة والمحافظة عليها،
4. توسيع مشاركة الأسرة في جميع جوانب التنمية المجتمعية،
5. تعزيز إنتاجية ورفاهية مؤسسة الزواج والأسرة،
6. تعزيز الشراكة والتعاون في تنفيذ استراتيجية الزواج والأسرة في جميع الدول الأعضاء،
7. تعزيز حكامة وإدارة شؤون مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال التشريعات والسياسات والقوانين وآليات الإدارة.

وقد أعد فريق البحث من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا مقترحا سابقا لوثيقة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، عُرِض خلال اجتماع تنسيقي عقد على مستوى الخبراء خصيصا لهذا الغرض يومي 12 و13 يونيو، 2019م، بكوالالمبور ماليزيا. وتشكل الخطة الاستراتيجية خلاصة متكاملة للوثيقة الرئيسية التي تتضمن مقترحات ومساهمات مؤسسات المنظمة ذات الصلة والخبراء المشاركين في صياغة إطار فاعل ومتكامل لاستراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وقُدِّمت وثيقة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة بعدها لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المفتوح العضوية الذي عقد في أكتوبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، ضُمنت مساهمات العديد من

الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة بدورها في الاستراتيجية. ومن المأمول أن يتم النظر في وثيقة الاستراتيجية واعتماده. وتهيب المنظمة بكل الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجية والإستفادة منها في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة لمواجهة التحديات والتهديدات.

وبشكل عام، تهدف هذه الوثيقة الاستراتيجية إلى تحفيز التعاون بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة فيما يتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وهناك حاجة إلى استراتيجية لمواجهة المشكلات المعقدة والمتعددة التي تُضعف مؤسسة الزواج والأسرة، وتؤدي إلى زيادة التحديات أمام عدد من الدول الأعضاء. وتعتبر وثيقة الاستراتيجية بمثابة الإطار الإستراتيجي المتكامل لترشيد الجهود الرامية إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وحمايتها من التحديات والمخاطر الكبيرة. وتعمل الاستراتيجية على تعميق ضرورة مواجهة التحديات والمشكلات من خلال توسيع التعاون بين الدول الأعضاء، وتنفيذ المبادرات المقترحة في هذه الوثيقة الاستراتيجية.

ج – مبادئ شاملة لتمكين الأسرة

قبل الشروع في تقديم استعراض للتحديات الرئيسية ومجالات التعاون، تؤكد هذه الوثيقة الاستراتيجية أن هناك عشر آليات شاملة ينبغي أخذها بعين الاعتبارها بوصفها مبادئ ترشيدية وتوجيهية شاملة. وتعتبر المبادئ أدناه ضرورية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وينبغي اتخاذها موجها أساسيًا في وثيقة الاستراتيجية. كما يُنصح بأهمية استخدام جميع التوصيات والمقترحات المحددة في هذه الوثيقة بهدف تعزيز واحد أو أكثر من المبادئ والمجالات التعاونية المبينة أدناه. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن كل مجال إستراتيجي وكل الأهداف والمبادرات الاستراتيجية الموضحة في القسم الثالث من هذه الوثيقة تهدف إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال ربطها بتعزيز واحد أو أكثر من هذه المبادئ المتكاملة:

1.تمكين الأسرة من خلال سياسات التوازن بين العمل والأسرة

سياسات التوازن بين العمل ومتطلبات الأسرة هي عامل مهم في تمكين مؤسسات الزواج والأسرة. وعلى وجه الخصوص، في الوقت الحاضر؛ حيث تشارك النساء بشكل متزايد في سوق العمل، مما جعل الموازنة بين الواجبات العائلية والعمل تحديا كبيرا للعائلات. ومن ثم ينبغي اعتبار آليات تخفيف العبء على الأسر التي تكافح من أجل التوازن بين العمل والأسرة وسيلة لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

2. تمكين الأسرة من خلال القيم الدينية

مع انتشار العولمة وتكثيف المنصات التواصلية والتكنولوجية، يُلاحظ تناقص الدور الحيوي للمعتقدات والقيم الدينية في الواقع العملي. وقد لُحظ بأن نظم القيم المعولمة الجديدة والسلبية المتعلقة بالزوا والأسرة تتجذّر وتنتشر في الكثير من الدول الأعضاء بشكل واضح، لا سيما بين الشباب. ومن ثم ينبغي تعزيز القيم والمقاصد والمعتقدات الإسلامية، ونشرها في أوساط فئات المجتمع. كما يجب إبراز أهمية مؤسسة الزواج والأسرة في النهج الإسلامي، وتوعية المجتمع بأكمله بهذا الخصوص.

3. تمكين الأسرة من خلال درء المخاطر

من الأهمية بمكان تبني مقاربة الوقاية من المخاطر في تصميم استراتيجيات تمكين مؤسسة الزواج الأسرة. إذ لابد من مراعاة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الزواج والأسرة مثل: سوء المعاملة، والعنف،

والصراع، والصحة والفقر وغيرها. من خلال تقليل المخاطر على مؤسسة الزواج والأسرة، ستزداد الرغبة والإرادة لتشكيل الأسر والروابط الزوجية والأسرية للأفراد.

4.تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تنظيم الأسرة

يعد تنظيم الأسرة جانبًا مهمًا في تكوين أسر صحية واعية، وتؤثر كذلك على استمرارية الزواج وتماسك الأسرة. ومن ثم ينبغي تعزيز تنظيم الأسرة من خلال زيادة الوعي ونشر المعلومات حول الأثر الإيجابي لتنظيم الأسرة.

5.تمكين الأسرة من خلال التعليم والتوظيف

إن تمكين الأسر وخاصة النساء من خلال التعليم يمكن أن يزيد من تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة. ويساعد هذا أيضًا في معالجة التفاوت بين الجنسين في التعليم والتوظيف. بالإضافة إلى ذلك ينبغي تشجيع التثقيف بشأن أهمية بناء الأسرة ودوره الإيجابي لتعزيز فهم أهمية الأسر بالنسبة للأفراد والمجتمع والإنسانية. وإن العمل والتوظيف عامل حاسم في تقرير تكوين الأسرة أو الزواج؛ وبالتالي، فإن خلق فرص العمل هي عامل رئيسي يسهم في تمكين الأسرة والزواج. ومن خلال تنمية المهارات المستهدفة، وبناء القدرات والتعليم فإن الأسر تُمنح الفرص لبناء علاقات تعين على السلامة والازدهار.

6. تمكين الأسرة من خلال الأمن الاقتصادي والمالي

يرتبط بالمبدأ السابق، وضع الحالة الاقتصادية والمالية العامة للأسر. ومن ثم، تحتاج الأسر إلى التمكين من خلال تخفيف حدة الفقر وتقديم التمويل لمشاريعها التنموية الصغرى، وتنمية المهارات لسوق العمل، وشبكات الدعم الاقتصادي الأخرى الملائمة. ومن خلال الاقتصاديات المستقرة، يتم تمكين وتعزيز مؤسسة الزواج والأسرة.

7. تمكين الأسرة من خلال رعاية الطفل

تعد استراتيجيات التمكين لمؤسسة الزواج والأسرة من خلال رعاية الطفل جانبًا مهمًا للأسر الناجحة والمتماسكة والمستقرة، خاصة تلك التي لديها أطفال ذوي من الاحتياجات الخاصة مثل: الأطفال ذوي الإعاقات أو الأطفال المعرضين للخطر. ويترتب على ذلك أن هذه الأسر تحتاج إلى مساعدة أو تدخل خاص لتحسين وتعزيز أدائها. ولكي تثبت مؤسسة الزواج والأسرة استمراريتها وصورتها الإيجابية للأجيال القادمة، تعد الأسر القوية والصحية التي يُتطلب فيها رعاية الأطفال أمرا ضروريا.

8.تمكين الأسرة من خلال الآلية القانونية

ينبغي أن تتبنى الدول الأعضاء مقاربات استباقية خاصة في لعب الأدوار الوقائية فيما يتعلق بالتحديات الزوجية والأسرية، وليس فقط عندما تتفكك الأسر بسبب الطلاق أو العنف أو المشكلات الأخرى. كما يجب أن يحمي القانون وظيفة مؤسسة الزواج والأسرة. وعلى الرغم من أن الروابط الأسرية بشكل عام هي مسألة خاصة تتعلق بالعلاقات الشخصية، إلا أن هناك فترات معينة تتطلب فيها العلاقات الأسرية إشراك السلطة الحكومية. وهناك أشكال مختلفة للتدخل القانوني، بما في ذلك التشريعات واللوائح والقرارات القضائية، والتي تؤثر على ديناميات الأسرة والتعامل مع قضاياها. وقد تكون التدخلات القانونية من أجل دعم مؤسسة الزواج، واتخاذ القرارات المشتركة أو البديلة، ومساعدة الأسر هي الوسائل الصحيحة لاحترام وتمكين الأسر وحمايتها.

9. تمكين الأسرة من خلال وسائل الإعلام

وسائل الإعلام بجميع أشكالها؛ بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية هي منصات مهمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وهذه هي الساحات والمساحات التي يتعلم فيها الأفراد، وخاصة الأطفال والشباب، ويتبنون قيمًا ومعتقدات جديدة. ومن ثم يجب استخدام وسائل الإعلام لتمكين الأسر وتعزيز الترابط الزوجي من خلال توفير معلومات عن أهمية الزواج والعائلات الصحية. وسيساهم هذا في إنشاء ثقافة وبرامج تُمكن وسائل الإعلام الأسرية من تنمية الأسرة بشكل كبير.

10. تمكين الأسرة من خلال العلوم والتكنولوجيا

وبالمثل، فإن منصات وآليات وأدوات العلوم والتكنولوجيا هي طرق مهمة أخرى لتمكين الأسرة. وإن دمج التكنولوجيا في حياة الإنسان ليس نظريًا وانتقائيًا فحسب، ولكنه أصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة الإنسان. وتقريبا كل جانب من جوانب الحياة البشرية يتأثر بتطبيقات التكنولوجيا. والأسرة ليست استثناء، لأن أفرادها يشكلون جوهر المجتمع البشري. وعليه تحتاج الحكومات إلى وضع سياسات وتصميم برامج لتمكين الأسرة من خلال التكنولوجيا وتطبيقات العلوم والاكتشافات العلمية. وبلا شك فإن هذا سوف يقلل من عبء الأسر، وإيجاد المزيد من الحلول الفعالة لمختلف المشاكل التي تواجه الأسر.

2. الإطار الاستراتيجي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة

أ – التوجيهات والمبادئ الاستراتيجية

استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة: التوجيهات والمبادئ		
1	الترويج لتمكين الأسرة وتفعيل أدوارها في الدول الأعضاء؛ مما يساهم في تعزيز إنتاجية ورفاه واستقرار وسلامة وتنمية الأسر التي تعيش في العالم الإسلامي (من المسلمين ومن غير المسلمين) بوصفها محرك التنمية المجتمعية.	التركيز على تفعيل دور الأسرة.
2	النهوض ببرنامج شامل لبناء القدرات من أجل تقديم الخدمات والدعم لتحقيق تقدم ومشاركة أفراد الأسرة في التنمية المجتمعية. وينبغي للحكومات وللفاعلين ذوي الصلة تخصيص الأموال والوسائل لتعزيز قدرات الأسر على أداء أدوارها والاضطلاع بمسؤولياتها من خلال نهج يقوم على مفهوم التمكين.	التأكيد على بناء قدرات الأسر
3	الاعتراف بالوضع الثقافي والعرقي واللغوي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء والتأكيد على أن استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لمؤسسة الزواج والأسرة ليست مصممة لتكون مخططا لبلد بعينه بل باعتبارها وثيقة إرشادية وإثرائية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.	وثيقة الاستراتيجية تعترف بتنوع وغنى الدول الأعضاء المتعدد
4	النظر في مؤسسة الزواج والأسرة في مجملها وليس اعتبارا لبعض أفرادها أو عناصرها أو قضاياها. يجب أن تكون استراتيجية التمكين شاملة حتى تعالج جميع القضايا والتحديات التي تواجه الأسرة، بما فيها الوالدين والأبناء والمراهقين والبالغين والمسنين والزواج، والقدرة على العمل والرفاه، وجودة الحياة والصحة والتعليم والبيئة والنظام الإيكولوجي، ومعالجة المخاطر والمشاكل، وكذلك الإمكانات والفرص المتاحة للتطوير، ودور الثقافة والدين والقيم.	استراتيجية شاملة للأسرة
5	صياغة استراتيجية شاملة وتعاونية لمؤسسة الزواج والأسرة لمنظمة التعاون الإسلامي تشرك جميع أصحاب المصلحة، وتجمع بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية، والهيئات الإقليمية والدولية لوضع برامج وخطط فاعلة لتمكين المرأة وتنميتها.	إشراك أصحاب المصلحة والمتعاملين المعنيين
6	التأكيد على أهمية النتائج والأثر بدل الأهداف وتنفيذ الأنشطة. إذ لابد من الأداء وقياس الأثر والتحويل الإيجابي من خلال برامج التمكين لضمان نجاح السياسات والخطط والبرامج التي تعزز الحفاظ على الأسرة، ومشاركتها، وإنتاجيتها، ورفاهها، وتنميتها المستدامة الإيجابية.	التأكيد على النتائج والآثار
7	حث الدول الأعضاء على تجميع مواردها وقواها لمعالجة التحديات التي تواجهها مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي، وفي البلدان غير الإسلامية التي تحتضن	التأكيد على التعاون والجهود الجماعية ومشاركة الموارد

	جماعات وأقليات مسلمة، وذلك بتوفير الموارد والخبرات والخدمات الجماعية، وبرامج الدعم.	
8	وضع وتبادل الآليات الناجحة والممارسات المثلى حول ضمان فعالية الدعم والنظم الإيكولوجية والخدمات للاستجابة للاحتياجات الحقيقية والتحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة.	تبادل الممارسات المثلى والإستراتيجيات الناجحة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
9	ينبغي أن يتحمل أصحاب المصلحة والفاعلين الاجتماعيين مسؤوليات تمكين الأسرة، وأن لا يترك الأمر فقط على عاتق أفراد الأسرة وحدهم. إذ ينبغي دعم تحمل تلك المسؤولية من الدول الأعضاء في المنظمة ومن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة.	تنفيذ الاستراتيجية هي مسؤولية مشتركة
10	تقوية مؤسسة الزواج والأسرة داخل مجتمعات الأقليات المسلمة، وفي بلدان مناطق النزاع. وينبغي إيلاء عناية خاصة بالأسر ذات الاحتياجات الخاصة والمستضعفين من الأسر والأطفال. كما ينبغي وضع خطط وبرامج لتلبية إحتيجات الأسر الضعيفة.	الاهتمام بالأسرة في دول الأقليات وفي بلدان مناطق النزاع.
11	تضمين القيم الإنسانية والأخلاق الإنسانية المشتركة في مجالات تمكين وتنمية مؤسسة الزواج والأسرة والاستفادة منها في تحسين أوضاعها.	الاستفادة من القيم الإنسانية المشتركة في القضايا المتعلقة بالزواج والأسرة
12	الإقرار والإعتراف بضرورة ورغبة الإنسان في تأسيس أسر من خلال الزواج والميثاق الشرعي، والذي يعني في هذه الوثيقة، الترابط المشروع والقانوني بين رجل وامرأة.	دعم تأسيس أسر جديدة بناءا على تعاليم الإسلام
13	حماية مؤسسة الزواج والأسرة بموجب القانون. ويجب تعريفها وحمايتها وتطويرها في ضوء القيم الإسلامية والقوانين والأنظمة القائمة في الدول الأعضاء في المنظمة.	حماية الأسرة والزواج بموجب القانون
14	تعزيز الوعي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بمؤسسة الزواج والأسرة من أجل تمكينها وتنميتها على جميع المستويات سعيا إلى إيجاد إستراتيجيات أسرية متينة وبرامج مؤثرة. ويعد استخدام وسائل الإعلام بجميع أشكالها المتاحة أمرا أساسيا في هذا المجال.	يجب التعريف بأهمية تمكين الأسرة والترويج له عن طريق كل وسائل الإعلام وغيرها من المنصات المتاحة
15	تحسين السياسات الوطنية المتكاملة الخاصة بالأسرة بالاعتماد على رؤى واضحة وأهداف وغايات استراتيجية قوية تؤدي إلى اعتماد أنظمة، وتشريعات، وإستراتيجيات، وخطط لضمان حماية الأسرة ومشاركتها، وإنتاجيتها، ورفاهها، وتنميتها المستدامة.	سياسات وطنية قوية حول تمكين الأسرة
16	تشجيع نهج قائم على الواجب يلتزم بموجبه المواطنون بمسؤولياتهم تجاه الأمة، والمجتمع، والدولة، مما يحمي المصالح الوطنية العليا، ويحسن مشاركة المواطنين في الانتخابات، ويضمن محاسبة المسؤولين، ولاسيما مسؤولي الوزارات والهيئات الحكومية وفقا للقانون.	مواطنون ملتزمون تحت سلطة القانون
16	صون حقوق الأسرة وأعضائها وفقا للتعاليم الإنسانية والقيم الإسلامية المشتركة.	حماية حقوق الأسرة

17	توفير الرعاية الصحية اللازمة ودعم مواطنيها الذين يشكلون أساس الأسرة.	توفير الخدمات والدعم اللازمين لرفاهية مؤسسة الزواج والأسرة.
18	صون مؤسسة الزواج والأسرة، وتوثيق تضامنها وترابطها والحفاظ على هويتها الإسلامية، وتوفير الوسائل الضرورية لتقوية أدوارها وقدراتها في ضوء القيم الإسلامية.	تعزيز تضامن الأسرة وهويتها الأسر
19	اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الأسرة حتى تؤدي أدوارها في حماية الدين والنفس والعقل البشري والثروة الإنسانية والنسل البشري.	التأكيد على الكليات الخمس لمقاصد الشريعة
20	ضمان المساواة بين الرجل والمرأة مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة والوظائف والأهداف والأدوار المتكاملة لكل منهما في ضوء القيم الإسلامية.	المساواة الإيجابية داخل الاسرة
21	الدفاع عن مؤسسة الزواج والأسرة من جميع أشكال التدهور والتفكك والتهديدات الدولية والخارجية، بما في ذلك التهديدات الفكرية والتعاليم الضالة والإرهاب والتطرف. وينبغي إيلاء عناية خاصة للعائلات المتضررة من الهجمات الإرهابية والتشريد من خلال تقديم الدعم اللازم لها، وتلبية احتياجاتها.	تمكين الأسرة ضد التهديدات والتفكك (الإرهاب)
22	التعاون مع الأسر وأصحاب المصلحة الآخرين الفاعلين في المجتمع لمعالجة قضايا التوازن بين العمل والأسرة. وفي هذا السياق تدعو الحاجة إلى نظام بيئي ميسر وتسهيلي. ويتطلب ذلك تمكين أفراد الأسرة من خلال تدابير مثل: اتباع نهج بيئة العمل المواتية والمرنة، ومهارات الموازنة بين العمل والأسرة، ومهارات التواصل الأسري، والمهارات التربوية للوالدين، وإدارة الأسرة، وتنظيم الأسرة، ومهارات الإدارة المالية للأسرة، والإرشاد الأسري، ورفاهية الأسرة.	تعزيز نظام إيكولوجي وبيئة عمل مرنة وتسهيلية.
23	تنسيق السياسات والإستراتيجيات الإنمائية لمؤسسة الزواج والأسرة. ومن المهم في هذا الصدد معالجة قضايا مؤسسة الزواج والأسرة من خلال نهج متعدد العوامل يشدد على السياسات والإستراتيجيات الإنمائية. ولا ينبغي أن تلقى هذه المسؤولية على عاتق تلك الهيئات التي تعنى بقضايا الأسرة فقط، بل ينبغي كذلك إشراك جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات ذات الصلة.	السياسات والإستراتيجيات الإنمائية لمؤسسة الزواج والأسرة
24	معالجة قضايا العنف داخل الأسرة، وإساءة معاملة الأطفال، وإهمالهم، وإساءة معاملة النساء والإيذاء النفسي والجسدي والجنسي للنساء، وانتهاك حقوق الأيتام،...وذلك بوضع برامج وآليات للدعم من أجل الحد من هذه الأشكال من الإساءة للأسرة، وتقليل الاحترام لها.	وضع أولويات لمعالجة قضايا العنف الأسري والأذى الأسري
25	كفالة حقوق الأفراد وعائلاتهم وبخاصة في حالة الإعاقة، والأمراض المزمنة، والمسنين والشيخوخة، وذوي الاحتياجات الخاصة، بما يضمن وجود نظام تضامن اجتماعي لرعاية ودعم الأسر ماليا ومعنويا.	ضمان حماية مجموعات الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والمحتاجين والمسنين

26	تعزيز النهج الجديدة لتسوية النزاعات العائلية مثل: نهج التسوية الودية والوساطة لتسوية المنازعات وتحسين فعالية الأسرة وتضامنها.	التسوية الودية للنزاعات الأسرية

ب – المصادر والمرجعيات

تستخدم استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة المصادر والمراجعيات الآتية:

ت– تعريف الزواج

بشكل عام، يُعرّف الزواج بأنه عقد شرعي بين الرجل والمرأة يُقصد به التمتع ببعضهما البعض، وتكوين أسرة. وبالتالي، فإن العلاقات التي تنشأ بين الرجل والمرأة دون عقد مشروع لن يتم قبولها وفقًا للتعاليم الإسلامية. ويهدف هذا الزواج الشرعي إلى تحقيق الطمأنينة والسكينة والاستقرار والنمو والتنمية المتوازنة بناءا على قيم المودة والرحمة والتعاون والتضامن والتآزر لبناء أسرة متماسكة ومجتمع قوي، وأفراد يساهمون في التنمية المستدامة المتوازنة للمجتمعات.

وبعبارات محددة، الزواج هو الفعل القانوني الشرعي للقبول المتبادل بين الزوج والزوجة بنية بناء حياة زوجية، وتربية نشئ متوازن، يكون قادرا على تحقيق الإلتزام، وممارسة المواطنة المسؤولة؛ بما يتماشى مع التعاليم والقيم الإسلامية.

{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً ورَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُون}. (سورة الروم: الآية: 21).

ج- تعريف الأسرة

بما أن الأسرة تلعب دوراً حيوياً في التنمية المجتمعية وخاصة من المنظور إسلامي، تؤكد الدول الأعضاء على أهمية مؤسسة الزواج والأسرة، وأنها مقدسة في كل الشرائع السماوية المعروفة. وتدعم الدول الأعضاء بناء أسر متماسكة ومتوازنة وقوية ومنتجة. وعليه، ينبغي تسهيل الزواج، وضمان معايير الرفاهية ونوعية الحياة، وحماية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة بالخدمات والدعم اللازمين. ولذلك، يجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية في بناء أسر متوازنة ومستقرة وآمنة ومنتجة ومزدهرة تدرك أدوارها، ومسؤولياتها الوطنية والدولية من خلال المشاركة الفعالة في بناء الأمة، والتنمية المجتمعية المستدامة، بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية.

تنص المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوضوح على أن: "(1) للرجال والنساء دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، الحق في الزواج وتأسيس أسرة. يحق لهم التمتع بحقوق متساوية فيما يتعلق بالزواج، وأثناء الزواج وعند فسخه، (2) لا يُبرم الزواج إلا بموافقة حرة وكاملة من الزوجين الراغبين، (3) والأسرة هي والوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في الحماية من قبل المجتمع والدولة و (4) تتخذ الدول الأعضاء...الخطوات المناسبة لضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات للزوجين...وفي حالة الطلاق، يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الحماية اللازمة لأي أطفال. (*https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/*).

وفي وثيقة تفسيرية لعام 2005 فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، تنص الأمم المتحدة بموجب (المسؤوليات الأبوية ومساعدة الدول الأطراف: رقم 15، على أن "ديباجة الاتفاقية تشير إلى الأسرة باعتبارها الوحدة الأساس في المجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال. وتدرك اللجنة أن الأسرة هنا تشير إلى مجموعة متنوعة من الترتيبات التي يمكن أن توفر لرعاية الأطفال الصغار وتكوينهم وتنميتهم، بما في ذلك الأسرة النووية، والأسرة الممتدة، وغيرها من الترتيبات المجتمعية التقليدية والحديثة، شريطة أن تتسق مع حقوق الطفل والمصالح الفضلى.

https://www.unicef.org/protection/files/CRCGC6_EN.pdf).

من ناحية أخرى، ذكرت هندريكس ف. هولندا، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رقم 1985/201 ، رقم 10.3 بوضوح أن "فكرة الأسرة يجب أن تشمل بالضرورة العلاقات بين الوالدين والطفل.

على الرغم من أن الطلاق ينهي الزواج بشكل قانوني، إلا أنه لا يستطيع حل الرابطة التي تجمع الأب أو الأم والطفل. ولا يعتمد هذا الارتباط على استمرار زواج الوالدين (https://www.ohchr.org/Documents/Publications/SDecisionsVol3en.pdf). وينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في المادة 18 منه على ما يلي: "1) الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساس للمجتمع. وينبغي أن تكون محمية من قبل الدولة التي تعتني بصحتها الجسدية والمعنوية و2) تتحمل الدولة واجب مساعدة الأسرة التي هي الوصي على الأخلاق والقيم التقليدية المعترف بها من قبل المجتمع. (http: // www.achpr.org/instruments/achpr/).

بناءً على ما سبق، من الواضح أن الأسرة هي الوحدة الأساسية والتنموية للمجتمع. وهي تقوم على عقد زواج قانوني مقدس بين الرجل والمرأة المؤهلين بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية.

وينبغي أن تكون الأسرة مهد الحب والاحترام والمودة والرحمة، والمكان المقدس لتنشئة وتربية الذرية. وتضم الأسرة الزوج والزوجة والأولاد والأقارب والفروع الممتدة. وفي العالم الإسلامي، وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والصناعية الحديثة في المجتمع، لا تزال الأسر الممتدة والنووية تواجه العديد من التحديات. وقد تشمل الأسرة الممتدة عادة الآباء والأمهات والأطفال والأجداد والعمات والخالات. وإذا تمت إدارته جيدًا، فهو يساعد في الحفاظ على الاحترام والوحدة والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الأعضاء.

ثانياً: استعراض قضايا وتحديات مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء

يكشف تحليل الأدبيات والدراسات العديدة حول هذه القضية عن وجود شبكة متعددة ومترابطة من التحديات التي تواجهها مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتتراوح هذه التحديات من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية إلى التحديات المفاهيمية والطبية والثقافية وغيرها. ومن أجل وضع وتنفيذ سياسات من شأنها تمكين وتقوية مؤسسة الزواج والأسرة بشكل فعال في الدول الأعضاء، من الضروري دراسة هذه التحديات. ويستعرض هذا القسم من وثيقة الاستراتيجية التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في بلدان المنظمة.

1. التحديات الفكرية والمفاهيمية

تشير التحديات الفكرية والمفاهيمية إلى مواقف وتصورات الأفراد والمجتمعات والجهات الفاعلة الأخرى تجاه مفهوم مؤسسة الزواج والأسرة وجوهرها وأهدافها وقيمها. وفي القرن الحادي والعشرين، تشهد مفاهيم الزواج والأسرة تغييرات خطيرة سلبية لا تتماشى والمفاهيم الإسلامية في بعض الأحيان. ومن الواضح بأن اعطاء

قيمة أو تصور أو أهمية للرابطة الزوجية أو للأسرة أو للعلاقة بين الرجل والمرأة يتم من خلال تصورات واتجاهات فكرية ومفاهيمية معينة جديدة. فمثلا الزواج في سن متأخرة في الزيجات الأولى، والأسر المختلة، وارتفاع معدلات الطلاق والمفاهيم الخاطئة حول الوظيفة الإيجابية لمؤسسة الزواج والأسرة ترجع في جذورها إلى الافتقار إلى المعرفة الفكرية والمفاهيمية الصحيحة.

ومع تأثير العولمة واتجاهات ما بعد الحداثة التي تؤثر على معنى الأسرة والزواج، بدأ استبدال طبيعتها وجوهرها وأدوارها ووظيفتها بتعريفات جديدة ومتعددة. وبدأت تنشر أنماط جديدة من الزواج مثل: زواج المثليين، والأسر التي يعيلها شخص واحد، أو الزواج أو أي أنماط أخرى من العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج بين الرجل والمرأة، لقد أصبح شائعة إلى حد كبير ويروج لها.

ودول منظمة التعاون الإسلامي ليست محصنة ضد التحديات الفكرية والمفاهيمية التي تحدث حول العالم. وتظهر الاتجاهات الحديثة أن العمر عند الزواج الأول في زيادة بطيئة في الكثير من البلدان الإسلامية، ومعدل الخصوبة في انخفاض، وعدد الأفراد غير المتزوجين في اتجاه تصاعدي. هذه الاتجاهات تعني أنه في العالم الإسلامي بدأت تتلاشى ببطء التصورات والمفاهيم الفكرية الأصيلة، والالتزام بالنمط الأسري الإسلامي، وبدأ يحل محلها مفاهيم مؤسسة على اتجاهات الحداثة وما بعدها والعولمة وغيرها. وهذا يمثل تحديًا كبيرًا لتماسك المجتمعات في العديد من الدول الأعضاء، واستمرارية التزامها بقيمها وجوهرها.

2. التحديات الدينية والأخلاقية

تتعلق التحديات الدينية والأخلاقية بإضعاف أهمية ودور الدين والأخلاق في الحياة الأسرية وقرارات الزواج. وقد بدأت اتجاهات التقليل من شأن الأخلاق والقيم والمعتقدات الدينية المتعلقة بالزواج والأسرة في إيجاد أسس ومنابر في العديد من المجتمعات الإسلامية. وهذه الاتجاهات لها آثار سلبية على الزواج والأسرة بدون أدنى شك. إن إضعاف المعنى الديني والقيمة الدينية المرتبطة بمؤسسة الزواج والأسرة، والحاقها بالتحديات الفكرية والمفاهيمية السابقة الذكر يؤدي إلى فقدان الجوهر والقيمة والأنماط التقليدية للزواج والحياة الأسرية.

3. التحديات الثقافية

على غرار التحديين المذكورين أعلاه، أصبحت التغييرات الثقافية المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة قضية صعبة في العديد من الدول الإسلامية. والمبادئ والقيم الثقافية تشكل أساس المجتمعات والسلوكيات المتعلقة بتكوين الأسرة والرابطة الزواجية. ومع تأثير الثقافات المعولمة الجديدة على الأسرة والزواج، تولدت أنماط جديدة تؤثر سلبًا على قوة ودور وأهمية مؤسسة الزواج والأسرة. إن القبول بنمط الزواج المتأخر أو

عدم الزواج أصلا أو تكوين أسر دون الرابطة الزوجية المقدسة بين الرجل والمرأة، أو زيادة معدلات الطلاق والأشكال الجديدة من الهويات المرتبطة بالزواج والمؤسسة الأسرية، هذه كلها لها آثار ثقافية ضارة. ومع تكثيف انتشار العولمة، وتعمق توسع المنصات التكنولوجية والتواصلية المفتوحة في معظم الدول الإسلامية ستصبح أكثر عرضة للتأثيرات الثقافية الخارجية السلبية. وعليه تحتاج منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات سريعة وقوية لمنع انتشار المعايير والممارسات الثقافية السلبية الضارة في مجتمعاتها؛ وخاصة فيما يتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة.

وتعزز العولمة أسلوب الحياة الغربي الذي يتميز بالفردية والاستهلاكية والمادية. كما يولد نمط الحياة الفردي انتشار القيم الفردية والنظرة الفردية للرابطة الزوجية والقيم الأسرية التي ترى مثلا بأن الزواج وبناء الربطة الزوجية نوع من فقدان للحرية الفردية والتضحية بالنفس. في هذا السياق، من المرجح أن تنخفض ميول الزواج وإنشاء الأسر في بعض البدان الإسلامية التي يتأثر فيها الشباب بهذه الاتجاهات الخطيرة. كما ينبغي ملاحظة بأن تسهيل تقنيات الاتصالات وخيارات السفر المتقدمة تؤدي إلى انتشار القيم المعولمة، ونمط الحياة الغربية بسرعة في البلدان الإسلامية. كما تفرض المسلسلات التليفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت فكرة أن الأسرة تشكل عقبة أمام الأفراد، وبالتالي فإن تحقيق الذات يتطلب القضاء على القيم العائلية والسرية.

ومن جهة أخرى توجد هناك تقاليد وعادات كثيرة في قوة الأسرة، وتماسكها في العالم الإسلامي ومع ذلك، تسود بعض الممارسات التقليدية الضارة في بعض البلدان على الرغم من تقدمها ووضعها للسياسات والتشريعات والقانونية التي تتعامل مع هذه الممارسات الضارة. إن هذه الممارسات التقليدية والثقافية الضارة تعيق الأسر، وتضر بالرابطة الزوجية مثل: انتهاك حقوق المرأة التي تؤثر سلبًا على رفاه الأسرة. وعلى سبيل المثال، يشكل زواج الأطفال في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديًا كبيرًا لأنه يؤثر سلبًا على صحة النساء والرضع ورفاهية الأسرة.

ووفقا لقاعدة البيانات العالمية لليونيسيف (2018)، سُجل أعلى معدل لزواج الأطفال عند مقارنتها بالبلدان المتقدمة والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال الفترة 2010–2017، تم وقعت 7٪ من جميع الزيجات قبل سن 15 عامًا، وتم تنفيذ 25.5٪ من جميع الزيجات قبل سن 18 عامًا. إن الزواج المبكر قد يؤدي إلى مشاكل الصحة العقلية والبدنية للأزواج مثل: الاكتئاب، وتلف صحة الأسرة. ومن هنا يتضح تأثير التحديات الثقافية الخارجية جنبا إلى جنب مع الممارسات الثقافية السلبية في بعض بلدان العالم الإسلامي، مما يضع مؤسسة الزواج والأسرة أمام تحديات كبيرة.

4. التحديات الاقتصادية

تؤدي التحولات في البيئات الاقتصادية في مجتمع ما إلى تطور قيم الأسرة، وبنيتها، والدور الذي يلعبه الأزواج داخل الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العوامل الاقتصادية على قرارات الزواج بين الرجال والنساء. لذلك، يعد الاستقرار الاقتصادي والتقدم عنصرا هاما في الحفاظ على الزواج والأسرة وتعزيزهما وتمكينهما. وتواجه بعض دول العالم الإسلامي عددًا من المشكلات الاقتصادية المختلفة التي لها تأثير مباشر على مؤسسة الزواج والأسرة.

إن البطالة مصدر قلق مزعج، ويؤثر على الأفراد والأسر كذلك. ومنذ عام 2000، كانت معدلات البطالة الإجمالية في الدول الأعضاء تتراوح ما بين 7.4 ٪ و9.1٪. ولا شك بأن البطالة تؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي للعائلة ورفاهها وسعادتها وأدائها الفعال في نهاية المطاف. إن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن البطالة تدمر العلاقات الاجتماعية لأفراد الأسرة مما يؤدي إلى نزاعات متكررة، وتلاشي الاستقرار والتألف في الأسرة. وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق، ويعرض الأطفال لمشاكل وتجارب سيئة مع الحياة الأسرية، ويضع كامل الأسرة في وضع اللا استقرار. إن الصعوبات الاقتصادية لا تضعف الأسرة في الوقت الحالي فحسب، بل لها أيضًا آثار على الأجيال القادمة. وسيصبح الأطفال الذين يعانون من تجارب سيئة أكثر ترددًا في تكوين أسرهم في المستقبل، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في الإقبال على الزواج في نهاية المطاف.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى مشاركة القوى العاملة في الدول الأعضاء في ارتفاع خلال العقد الماضي. وعلى وجه الخصوص، أدى التصنيع إلى زيادة في الطلب على اليد العاملة في المناطق الحضرية، مما ساعد على هجرة الأسر إلى المدن. وكما هو معلوم تتطلب الحياة الحضرية المزيد من أفراد الأسرة ليكونوا نشطين للحصول على الدخل من أجل البقاء وتلبية الاحتياجات الأساسية. وزاد هذا الاتجاه من قوة العمل النسائية في جميع الدول الأعضاء، حيث بلغت 39.6 ٪ في الفترة 2016–2017.

ويؤدي تزايد معدلات عمل المرأة إلى تحدي الأدوار التقليدية داخل الأسرة. ولهذ تحتل مسألة الموازنة بين عمل المرأة ومتطلبات الأسرة مكانة مهمة في جداول أعمال السياسة العامة في العديد من الدول الأعضاء، ويُنظر إليها على أنها قضية أساسية للمجتمع للتكيف مع الفرص الجديدة للنساء، ونموذج الأسرة الجديد للأمهات المشاركات في سوق العمل. ولذلك، تشكل اتجاهات أسواق العمل الجديدة تحديا للأسرة وتتطلب اهتماما خاصا.

إن الفقر والجوع يمثلان كذلك تحديا هاما للأسر في العديد من الدول الأعضاء. ووفقًا لأحدث مجموعة بيانات لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، فإن 36٪ من سكان العالم الإسلامي عانوا من فقر متعدد الأبعاد في عام 2014. ولكل من الفقر والجوع آثار شديدة على رفاه الأسر وعلى أدائها الصحي. إن عدم القدرة على تلبية احتياجات البقاء على قيد الحياة يؤدي إلى تدهور الرفاه العام للأفراد، ويؤثر سلبا على قوة وإرادة الأسرة للبقاء معا ودعم قيم الأسرة. ومن ثم يجب إيلاء العناية الفائقة لهذا الأمر من أجل تمكين الأسر، وتحسين الوضع الاقتصادي للعائلات.

5. التحديات الاجتماعية

على غرار التحديات الأخرى المذكورة أعلاه، خلقت التغييرات في الهيكل الاقتصادي والعولمة والتحضر، ونشر التكنولوجيا عددًا من التحديات الاجتماعية لمؤسسة الزواج والأسرة. وتشكل التغييرات في المعايير والسلوكيات الاجتماعية المقترنة بالتركيبة السكانية تحديا لمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتلعب الاتجاهات الديموغرافية دورًا مهمًا في تغيير القيم المجتمعية في البلدان الإسلامية بشكل خاص، مما يؤثر على الأسر والرابطة الزوجية أيضًا.

ومنذ التسعينيات، تشهد الكثير من البلدان الإسلامية انخفاضًا في معدلات الخصوبة بسبب زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ووسائل منع الحمل الحديثة، والتغيرات في القيم الشخصية التي تؤكد على تحقيق الذات والتحرر من أنظمة القيم التقليدية. ويبدو في المستقبل، سيؤدي هذا إلى جعل العديد من الدول الأعضاء أقل من مستوى استبدال السكان البالغ 2.1، وهو الحد الأدنى للمعدل المطلوب للحفاظ على عدد السكان المستقر. وكذلك أدى ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى شيخوخة السكان في بعض البلدان الإسلامية. فمثلا بين عامي 1990 و2015، كانت نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر مستقرة في الدول الأعضاء، حيث ارتفعت فقط بشكل طفيف من 5.7٪ في عام 1990 إلى 6.7٪ في عام 2015. ومع ذلك، فمن المتوقع أن حصة السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر في الدول الأعضاء سيصل إلى 9.3 ٪ في عام 2030. ومع تقدم العمر السريع، ستواجه الأسر تحديات في ظل عدم وجود إنفاق عام أكبر على المعاشات التقاعدية ودعم المتقاعدين، وستصبح أنظمة التأمين الاجتماعي الموسعة والأموال التكميلية لدعم الرعاية المنزلية في الدول الأعضاء ضرورة ملحة.

كما يوجد في الدول الأعضاء عدد من الشباب نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة. ففي عام 2015، كان 26.7 ٪ من شباب العالم يعيشون في الدول الأعضاء، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 30.9 ٪ بحلول عام 2030. ومع ذلك، يواجه الشباب مستويات عالية من البطالة، التي ظلت راكدة في حوالي 16 ٪ بين عامي 2000 و2017. ولا يزال يشكل تحديا رئيسيا للزواج والرابطة الزوجية، لأنه يعوق الزواج وتكوين الأسر الجديدة، وبالتالي، يزيد من العمر عند الزواج الأول، والعمر عند الولادة الأولى. وفي الآونة الأخيرة، تظهر الاحصائيات أن معدلات الزواج في انخفاض، وأن هناك ارتفاع في معدلات الطلاق في بعض الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، تغيرت طبيعة الزواج. وهذا بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وتولد معدلات الطلاق المرتفعة تكوينات غير تقليدية مثل: الأسر ذات العائل الوحيد، بينما تشكل معدلات الزواج المنخفضة فئة لا تتزوج مطلقًا تتحدى الهيكل العائلي التقليدي.

وتشكل القضايا الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات بين الشباب والأسرة ومشاركة الأبوين تحديا لمؤسسة الزواج والأسرة. ويوجد في بعض الدول الأعضاء بعضًا من أعلى نسب الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) في العالم. وفي القرن الحادي والعشرين، كان لتغيير أنماط الحياة والتقدم

التكنولوجي تأثير ملحوظ على المواقف الثقافية والسلوكية للشباب المسلم، وهذا بدوره له تأثير كبير على الأسر. وأصبح الشباب في الكثير من المجتمعات الإسلامية فرديين أكثر، ومستهلكين بشكل متزايد. ومن الشائع أن يتبنوا هويات متعددة متداخلة – حتى عندما لا تحترم هذه الهويات المعايير والقيم والتسلسلات الهرمية المنشأة اجتماعيًا. وليست الحياة الأسرية هي الأولوية الأولى لدى الكثير من الشباب اليوم، وتبين الدراسات أن الشباب أكثر استعدادًا للتضحية بالحياة العائلية من أجل النجاح المهني. وإذا فشلت سياسات الأسرة في معالجة هذه المخاوف المتعلقة بالشباب، فإن الكثير من الدول الأعضاء ستفشل في اغتنام الفرصة التي تتيحها انتفاضة الشباب بشكل فعال لتمكين مؤسسات الزواج والأسرة.

6. التحديات التعليمية والتربوية

إن نقطة الانطلاق في التعليم والتأهيل الجيد هي من داخل الأسرة، وهذا النوع من التعليم يثبت أنه أكثر فعالية في سن مبكرة من التعليم الرسمي. ولهذا السبب، يجب أن يُهتم بهذا التعليم المناسب في الأسرة منذ سن مبكرة لأنه يضمن تنشئة أجيال خيرة تدرك القيم الأسرية وتدعمها. ومن هنا ينبغي أن ننتبه إلى نقطة أن التعليم في البيت يحتاج إلى أن يكون الوالدين أنفسهما متعلمين أو على قدر من التعليم المطلوب. والآباء والأمهات الأكثر تعليماً هم الأكثر احتمالاً في توفير التعليم المناسب والفعال لأطفالهم في هذا الوقت المبكر. ولهذا تلعب أنشطة محو الأمية دوراً هاماً في تحسين رفاهية الأسرة والتنمية الوطنية. وبالتالي، ينبغي وضع تدابير لتحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب والكبار، وخاصة بالنسبة للنساء، على جميع مستويات المجتمع. وفي العقد الماضي، قامت العديد من الدول الأعضاء بتحسين مؤشرات التعليم الأساسي باستمرار مثل: معدلات الالتحاق بالمدرسة، وسنوات الدراسة وأعداد الذين أكملوا الدراسة. وتعد الاتجاهات المتصاعدة في التحصيل العلمي علامة إيجابية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومع ذلك ، فإن بعض التحديات التي يطرحها هذا الوضع على مؤسسة الزواج والأسرة تحتاج إلى عناية.

ومع زيادة المشاركة في التعليم، وخاصة الالتحاق بالتعليم العالي، يبدأ متوسط العمر عند الزواج الأول في الارتفاع. علاوة على ذلك، فإن توقعات الذكور والإناث من الحياة تظهر الاختلافات من حيث الراحة والدخل والسعادة. ويؤثر التحصيل العلمي المتزايد على قرار الأفراد وتوقعاتهم ورغبتهم في الزواج. وترتبط السنة الدراسية التي قضاها في التعليم أيضًا بعمر المرأة عند الولادة الأولى– كما أن الزيادة في السنوات التعليمية تزيد من عمر المرأة عند الولادة الأولى. ويتأثر حجم الأسرة أيضًا بالتحصيل التعليمي. وتميل النساء الأفضل تعليماً إلى أن يكون لديهن أسر أصغر من تلك الأقل تعليماً. كما يشكل التعالق بين التعليم ونتائج ارتفاع العمر الناتج عن الزواج الأول خطرًا أكيدا على القيم العائلية والرابطة الزوجية، وبالتالي يحتاج إلى معالجة من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي.

على الرغم من الزيادة في المؤشرات التعليمية في الكثير من الدول الأعضاء، لا يزال التعليم يشكل تحديا للأسر ذات الدخل المنخفض. كما أن زيادة التحصيل العلمي له نتائج سلبية معينة بالنسبة لمؤسسة الزواج والأسرة. لأن انخفاض معدلات التعليم يشكل عقبة أمام صحة ورفاهية الأسر والزيجات. فعندما لا يحصل الوالدان على التعليم المناسب أو المهارات اللازمة لاكتساب عمل معيشي لائق، فإن العلاقات بين الأسرة والتنمية الصحية وتوفير الرفاه للأطفال تتأثر سلبًا. وبالتالي، هناك حاجة متزايدة في الدول الأعضاء لموازنة التحصيل العلمي والحفاظ على قيم الزواج والأسرة إلى جانب مواصلة زيادة التعليم وتنمية مهارات أفراد الأسرة.

7. التحديات الصحية

ثمة أنواع مختلفة من التحديات الصحية تؤثر على رفاهية واستقرار الأسر. والمعروف بأن الأمهات هن من يقدمن الرعاية الأولية لأطفالهن الرضع. وفي هذا الصدد، تؤثر صحة الأم النفسية والذهنية والجسدية ورفاهها بشكل مباشر على الرفاه الاجتماعي والفسيولوجي للعائلة بأكملها. وتشير الاحصائيات إلى أن معظم الدول الإسلامية يُتاح فيها الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية والوعي العام بمختلف الخدمات المتوفرة والموجودة فعلا. وعلى مر السنين، شهدت وفيات الأمهات اتجاهاً متدنياً بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن معدل وفيات الأمهات في بعض الدول الأعضاء بلغ 326 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي. ويشير برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 أيضًا إلى أهمية هذه القضية من خلال الاعتراف بأن صحة الأم هي عامل رئيسي في تمكين النساء والأسر. بالإضافة إلى ذلك، تعد صحة وتغذية الأم والوليد والطفل أحد مجالات التعاون الستة المحددة في برنامج العمل الاستراتيجي للصحة لمنظمة التعاون الإسلامي 2014-2023 (OIC-SHPA).

ويُعزى ارتفاع معدل وفيات الأمهات في بعض البلدان الإسلامية إلى أسباب مثل: ضعف خدمات الرعاية الصحية، والزواج المبكر، وإنجاب المراهقات، والافتقار إلى التعليم أو الوعي. وهناك درجة متفاوتة من الوصم السلبي والاستهجان المرتبطة بالصحة العقلية في الدول الأعضاء. وغالبًا ما تتعارض الممارسات الثقافية والاجتماعية والتقليدية السائدة في بعض الدول الأعضاء مع التدخلات الطبية التي تركز على الأمراض العقلية. وتظهر النظرة الاستهجانية والسلبية المرتبطة بالمرض العقلي في مواقف الناس والقوالب النمطية والممارسات التمييزية. والتصورات الثقافية لمفاهيم مثل: الشرف والعار والأخلاق والقيم الروحية، والمقاربة لتدخلات الصحة العقلية غالباً ما تدفع الأسر إلى رعاية أفراد الأسرة المصابين بأمراض عقلية داخل منازلهم أو التخلي عنها للحفاظ على السمعة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتم توزيع موارد الرعاية الصحية العقلية بشكل غير متساو في العديد من البلدان الإسلامية. ويتأثر وصول الرعاية الصحية للأفراد

والأسر أيضًا بعوامل مثل: تكاليف الخدمة وموقع الخدمة، والحالة الاجتماعية، ومستوى التمييز المرتبط بها.

ومن جهة أخرى تتأثر الأسر في القرن الحادي والعشرين بالتغيرات المجتمعية الكلية التي تؤثر على الصحة النفسية والعقلية لأفراد الأسرة. وداخل محيط الأسرة يؤثر الوالدان أو الأوصياء الذين يعانون من اضطرابات عقلية مثل: الاكتئاب والقلق والخرف وإساءة استخدام العقاقير بشدة على نمو الأطفال وأدائهم في المدرسة، وثقتهم النفسية والاجتماعية. وفي حين أنه من الشائع أن تؤدي الصدمات النفسية التي تصيب الأطفال إلى اضطرابات عقلية للبالغين. فسياسات الأسرة في بعض البلدان الإسلامية لا تشدد غالبًا على الحاجة إلى الرعاية الصحية العقلية للأطفال. وبالمثل، لا يتم معالجة الاضطرابات العقلية بين الشباب بشكل كافٍ في السياسات والبرامج المسطرة في بعض الدول الإسلامية.

في الإسلام، يتم منح امتياز خاص لأفراد الأسرة الذين يهتمون بكبار السن. وتميل العائلات في الكثير من البلدان الإسلامية إلى أن تكون ممتدة ومتعددة الأجيال (حيث يعيش الأجداد مع الأحفاد)، وغالباً ما يكون كبار السن في العائلات هم ناشرو التقاليد والقيم الثقافية، ويكون للمسنين أهمية كبيرة في الأسر الممتدة/المشتركة. وهذه الخصائص تضع السكان المسنين في وضع يمكنها من التأثير بشكل كبير على رفاهية الأسرة. وتُظهر الأبحاث أن رعاية أحد الوالدين المسنين أو الجد يأخذ الأولوية كالتزام أسري في العديد من مجتمعات العالم الإسلامي. ولذلك، من الأرجح أن تعيش العائلات مع كبار السن بدلاً من إيداعها في مرافق مخصصة. وفي مثل هذه الحالات، غالبًا ما يفترض كبار السن التنشئة الاجتماعية للأعضاء الأصغر سناً ورعايتهم– حيث يكون لهم تأثير على تطور شخصيتهم. وفي الحالات التي يعيش فيها أفراد الأسرة المسنين بشكل منفصل، من الشائع أن يساعدهم أطفالهم البالغين في الأعمال المنزلية، والتحويلات المالية، وزيارات الرعاية الصحية...إلخ. وأما بالنسبة للعائلات ذات الدخل المنخفض أو متوسطة الدخل، فإن رعاية المسنين غالبًا ما تصبح عبئًا بسبب التكاليف الاقتصادية المرتبطة بصحتهم، والمتطلبات المحددة مثل: النظام الغذائي وظروف المعيشة. في بعض الحالات، يتم توفير أفراد الأسرة الأكبر سنًا اقتصاديًا، ولكن يتم إهمالهم اجتماعيًا بسبب الانفصال بين الأجيال. وفي حالات أخرى، قد لا يكون الأطفال قادرين على رعاية أفراد الأسرة الأكبر سناً بسبب ضغوط العمل. وفي أسوأ الحالات، يمكن لأفراد الأسرة المسنين أن يتعرضوا للإهمال وسوء المعاملة ونقص الموارد الكافية الحيوية لرفاهيتهم (مثل الأدوية) على أيدي أسرهم.

وأخيرًا، يمثل العنف في الأسرة عقبة رئيسية أمام رفاهية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وقد أشارت معظم الدول الأعضاء تقريبًا (50 دولة) إلى أن العنف ضد المرأة يمثل مصدر قلق كبير في جدول أعمال سياستها. ومن أجل تصميم سياسات أسرية فعالة تهدف إلى الحد من العنف العائلي، تحتاج البلدان الإسلامية إلى إجراء تقييم نقدي للسياسات الحالية بشأن العنف ضد النساء والأطفال. وبشكل عام تضعف التحديات الصحية الأسرة من خلال التخلص من أدائها "الطبيعي"، واستبدالها بأنواع مختلفة من السر

الضعيفة المختلة. وبالتالي، فإن هذا يؤدي إلى الأسر غير صحية وغير مستقرة. وعليه، لتمكين الأسرة يجب معالجة القضايا الصحية بطريقة تحمي وتضمن صحة أفراد الأسرة.

8. التحديات القانونية

يتمثل أحد الجوانب المهمة في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في دعم العناصر الدينية والثقافية والاجتماعية من خلال الأدوات القانونية التي تعمل بشكل جيد. وتواجه العديد من الأسر في الدول الأعضاء مشاكل بسبب، إما عدم وجود قوانين أو تنفيذ قوانين موجودة تتعلق بحقوق الأسرة كمؤسسة أو حقوق أفراد الأسرة. وعلى سبيل المثال، عدم وجود قوانين لحماية حقوق النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة يضع الأسرة في وضع ضعيف. وبدون قوانين الحماية والدعم المناسبة، تضعف مؤسسة الأسرة والرغبة في الزواج. وبعض القوانين والتشريعات الحالية ليست كافية أو تتعارض مع روح المعايير الإسلامية أو لم يتم تنفيذها بالكامل لضمان العدالة والإنصاف في معالجةالمصالح العائلية. ولا تكتسي الأطر القانونية أهمية لحماية حقوق الأسر وأفرادها فحسب، بل هناك حاجة أيضًا إلى هياكل قانونية تدعم بقوة استمرار وصون وتطوير مؤسسة الزواج والأسرة. ولذلك، هناك حاجة في الكثير من الدول الأعضاء إلى سن قوانين وتشريعات تيسر الزواج وتحمي حقوق الزوج والزوجة والأطفال وتحافظ على الأسرة بأكملها.

9. التحديات التي تواجه أسر المهاجرين واللاجئين

الهجرة الدولية هي حركة الأشخاص عبر الحدود من بلد إلى آخر بسبب عوامل تشمل الصراع والحرب والكوارث الطبيعية، والبحث عن الفرص الاقتصادية أو الأكاديمية ولم شمل الأسر والعائلات. ويمكن أن يكون للهجرة تأثيرات إيجابية على الأسر في أشكال مختلفة مثل: لم الشمل والتحويلات المالية وتنمية المهارات والتعليم وغيرها. ومع ذلك، فإن الهجرة تؤدي أيضًا إلى نتائج سلبية للأسر ولبعض الدول الأعضاء. وتشمل هذه هجرة الأدمغة، وفقدان القوى العاملة، وانهيار التماسك الاجتماعي.

وتشكل الهجرة خطرًا على رابطة الأسرة من خلال التأثير على موقع إقامتهم. وغالبًا ما يتم توزيع العائلات المهاجرة على بلدين أو أكثر لأن بعض أفراد الأسرة يحتاجون إلى البقاء مؤقتًا أو دائمًا في بلد المنشأ لأسباب اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو لأسباب أخرى. وهذا يترجم إلى أفراد الأسرة الذين يقضون وقتًا أقل أو لا معًا، مما يؤثر على علاقاتهم وسعادتهم وتماسكهم. وغالبًا ما تؤدي الهجرة لأسباب اقتصادية إلى وجود عدد كبير من الأطفال الذين يعيشون بدون أحد الوالدين أو كليهما. وأما بالنسبة للأطفال، فإن التغييرات غير المخطط لها أو غير المرغوب فيها في الوقت الذي تقضيه مع الوالدين تقلل من جودة ونطاق تعليم الوالدين للأطفال، وهو أمر بالغ الأهمية لتطويرهم الذاتي. في حين أن العديد من سياسات الهجرة

تتعامل مع التكاليف الاقتصادية والحماية القانونية للمهاجرين، فإن القضايا مثل: الآثار النفسية والاجتماعية للهجرة على الأسر غالباً ما يتم تجاهلها. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأفراد (غير المتزوجين)، فإن الهجرة إلى بلد آخر غالباً ما تؤدي إلى تأخر الزواج بسبب التغيرات في البيئة المعيشية و/ أو لأسباب مالية. وهذا بدوره يؤدي إلى الزواج في سن متأخرة وتأخر الولادة وتكوين الأسرة.

وأما فيما يتعلق بعائلات اللاجئين النازحة (داخلياً أو خارجياً)، يلعب الإقصاء الاجتماعي على أساس دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو عرقهم ولغتهم دوراً ضاراً في حرمان الأسر من إمكانية حصولها على الخدمات الاجتماعية والتمثيل، وإمكانية الحصول على عمل ودخل، وعلى الخدمات الصحية والتعليم، وحقوق الإنسان الأساسية. ولا تواجه أسر اللاجئين مشاكل في البلدان المضيفة فحسب، بل إنها أيضًا ضحايا للصراع، مما قد يؤدي إلى وفاة أفراد الأسرة، والصدمات النفسية، والمخاطر الصحية، ونقص التعليم، وفقدان نظام القيمة، وعدم الاستقرار، وغير ذلك من حالات الاكتئاب الشديد. وكل هذه العوامل تؤثر بلا رحمة على أسر اللاجئين والاستقرار والاستمرارية، والصحة والأداء الطبيعي.

وغالبًا ما تكون معالجة الأسر المهاجرة في إطار سياسات الأسرة معقدة بسبب أطر السياسات المترابطة. وفي عام 2015 وحده، استأثرت بعض الدول الأعضاء بأكثر من 25 مليون نازح، و24 مليون شخص داخلياً، وأكثر من 10 ملايين لاجئ حول العالم. وبالنظر إلى عدد المهاجرين من البلدان الإسلامية النازحين حاليًا – فإن إدراج الحماية الاجتماعية للأسر المهاجرة يمثل مشكلة سياسية ملحة. وفي حالة البلدان الأعضاء، يمكن لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية أن تضمن اتخاذ إجراءات إيجابية من خلال تقديم خدمات نقدية وغير نقدية مثل: التحويلات النقدية، والاستشارات النفسية وورش عمل تنمية المهارات، والوعي بالزواج والحفاظ على الأسرة.

ثالثاً: مجالات التعاون والمبادرات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء

بناءًا على القضايا والتحديات الرئيسية التي تمت مناقشتها أعلاه، يقدم هذا القسم من الاستراتيجية سبعة مجالات استراتيجية مهمة للتعاون، و132 اقتراحا ومبادرة عمل استراتيجية، و30 مؤشر أداء رئيسي محدد لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وتم تحديد مجالات العمل الاستراتيجية بعد تحليل وفحص لجملة من التحديات الحالية والمستقبلية المحتملة، والنظر في مجموعة البيانات الدولية، ومراجعة بعض الوثائق الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمؤسسة الزواج والأسرة. وفي إطار كل مجال إستراتيجي عام، تقترح الوثيقة أهدافا استراتيجية محددة لتوفير خارطة طريق ملموسة للتنفيذ الناجح للأهداف الاستراتيجية. ومن المهم التأكيد على أن كل مجال من المجالات الاستراتيجية السبعة، والمبادرات والاقتراحات الاستراتيجية الـ 132 تعمل على تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال المساهمة في تعزيز واحد أو أكثر من المبادئ الجامعة التي أشرنا إليها في بداية هذه الوثيقة (راجع القسم الأول) ومعالجة واحدة

أو أكثر من التحديات التي تمت مناقشتها في القسم الثاني. وفي هذه الاستراتيجية يرتبط المجال الإستراتيجي بالأهداف الاستراتيجية، وكذلك يستخدم مصطلح المبادرة الاستراتيجية ، وقد تعبر عن مبادرة مباشرة أو إجراء ينبغي اتخاذه أو مقترح).

1. المجال الاستراتيجي الأول: بناء أسر مستقرة ومنتجة غايتها إعداد مواطنين صالحين يؤدون أدواراً فاعلة في الحفاظ والمشاركة والرفاهية والتنمية المستدامة

إن أولى الأهداف الاستراتيجية الهامة لمؤسسة الزواج والأسرة هو ضمان بناء أسر مستقرة ومنتجة لن تستطيع من دونها الأسرة أداء دورها في تحقيق التنمية المستدامة. ومع وجود عدد من التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والاسرة في العالم الإسلامي، أضحى من الضروري للدول الأعضاء تسهيل بناء أسر جديدة مستقرة ومتوازنة، وتعزيز الأسر القائمة بتقديم الدعم والخدمات اللازمة لها. ومن الجوانب الهامة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة القيام بذلك عبر التنمية المستدامة مع تنفيذ برامج التنمية المستدامة من خلال الأسرة في ذات الوقت. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على العلاقة المتبادلة بينهما؛ حيث ينبغي أن تشمل التنمية المستدامة الزواج والأسرة، وكذلك أن تعمل مؤسسة الزواج والأسرة على تعزيز التنمية المستدامة وتنفيذها. وينبغي اعتبار مسألة التنمية المستدامة وبرامجها بمثابة المدخل الرئيسي لتحقيق كل الأهداف الاستراتيجية الأخرى المشار إليها في هذه الوثيقة. ومن ثم ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء في المنظمة إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي يتقاطع العديد منها سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مع مؤسسة الزواج والأسرة. لذلك، ومن أجل إنشاء أسر مستقرة بناءا على بلوغ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ونشر ثقافة التنمية المستدامة بين بلدان المنظمة، نعرض الأهداف والمبادرات الاستراتيجية الآتية:

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

المبادرة الاستراتيجية 1.1: وضع سياسات وقوانين وآليات لتسهيل الزواج القانوني بين الرجل والمرأة، وتقديم الدعم المالي والمعنوي اللازم للتشجيع على إنشاء أسر مستقرة ومستدامة ومنتجة. ويشمل ذلك من بين أمور أخرى تشجيع الشباب على الزواج وبناء أسر مستقرة.

المبادرة الاستراتيجية 2.1: صياغة سياسات وتشريعات وحوافز لتعزيز وتقوية رغبة الدول وإرادتها في أن تصبح جزءا من التنمية المستدامة من خلال ربط أهداف تمكين الأسرة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتحسين برامج التوعية وحملات التثقيف بضرورة ثقافة الاستدامة، وتوفير الأموال والدعم اللازمين لزيادة المساواة الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

المبادرة الاستراتيجية 3.1. تسهيل الزواج بإعداد الزوجين المقبلين على الزواج، وتأهيلهما بالمعرفة والتدريب والوعي قبل الزواج حول: ضرورة الكشوفات الطبية قبل وبعد الزواج، والمسؤوليات والواجبات الزوجية، وإدارة

الأسرة ومهارات تربية الأبناء، ومهارات الأمومة والأبوة، والتواصل داخل الأسرة، والحقوق والواجبات، وتنظيم الأسرة، وتنمية الأسرة وفقا للقيم الإسلامية والمعايير الإنسانية المشتركة، إلخ.

المبادرة الاستراتيجية 4.1: حث الدول الأعضاء على اعتماد سن البلوغ (العمر المقترح بين 15 و16 سنة) وسن الزواج (السن المقترح هو 18 سنة)، مع الإشارة إلى المعاهدة الدولية لحقوق الطفل وإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي (تحددها الدول الأعضاء حسب ما تراه معقولا وبما يحقق مصلحة الزوجين).

المبادرة الاستراتيجية 5.1: إنشاء محاكم متخصصة للأسرة وخدمات الإرشاد القانوني للأسر لتلبية احتياجات الأسر بشكل فعال يساهم في وحل مشاكلها.

المبادرة الاستراتيجية 6.1: تشجيع ثقافة وممارسة المسؤوليات الأسرية المشتركة والشراكة بين الرجل والمرأة في تحمل واجب بناء الأسرة وتنشئة المواطن الصالح والمتوازن من خلال برامج التوعية والتدريب والإعلام.

المبادرة الاستراتيجية 7.1: تنشيط دور جميع وسائل الإعلام المتاحة لرفع الوعي بأهمية مؤسسة الزواج والأسرة والتحديات التي تواجهها الأسر، وبخاصة المحتاجين والفقراء، والمطلقات، والأمهات الوحيدات[5] والأرامل، والأسر ذات الاحتياجات الخاصة.

المبادرة الاستراتيجية 8.1: تنشيط استخدام الثقافة والفنون والاتصالات والأفلام والمهرجانات والمعارض الثقافية لتعزيز قضية تنمية مؤسسة الزواج والأسرة؛ ونشر الفهم الصحيح لأهمية ودور الأسرة في التنمية المجتمعية من خلال عقد شراكات مع المؤسسات الثقافية والاجتماعية والفواعل المجتمعية المؤثرة.

المبادرة الاستراتيجية 9.1: سن القوانين والسياسات الحكومية ذات الصلة، وتنفيذها من أجل ضمان التنمية الجيدة، والسلم، والعدالة، واستقرار الأسر في العالم الإسلامي.

المبادرة الاستراتيجية 10.1: خلق وعي بأهمية مشاركة الآباء في حياة وتربية أطفالهم من خلال البرامج، والأنشطة المجتمعية التي تجمع الأطفال والآباء معًا للحفاظ على العلاقات الأسرية حية وسليمة. وقد يشمل ذلك إطلاق منصات التفاعل والحوار بين الأبناء وأسرهم حول التحديات والقضايا التي تواجهها الأسرة في الظروف والسياق الراهن.

المبادرة الاستراتيجية 11.1: إطلاق برامج حكومية وغير حكومية مشتركة لتعزيز الوعي، وتثقيف الأسر حول أدوارها ومسؤولياتها في تربية الأطفال، وإيجاد بيئة أسرية صحية وسعيدة من خلال تكثيف الحملات، وبرامج التدريب والتوعية والإعلام من أجل معالجة قضايا السعادة والرضا في الأسرة. وقد يشمل ذلك العوامل الملموسة وغير الملموسة التي تؤثر على السعادة داخل الأسرة.

المبادرة الاستراتيجية 12.1: تعزيز التزام الحكومة ودعمها للمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل المساهمة في بناء وتطوير وتنمية مؤسسة الزواج والأسرة.

---

[5] يقصد بالأمهات الوحيدات الأمهات اللواتي ينشئن أولادهن لوحدهن، سواء كن أرامل أو مطلقات أونساء تعرضن للاغتصاب خلال العمليات الإرهابية أو في حالات أخرى تعرضن فيها للاغتصاب رغما عنهن.

المبادرة الاستراتيجية 13.1: وضع سياسات وبرامج الدعم لمساعدة مؤسسة الزواج والأسرة في بلدان الأقليات والأسر المهاجرة والأسر التي تواجه صعوبات في مناطق الحروب والصراعات.

المبادرة الاستراتيجية 14.1: اتخاذ تدابير ووضع إستراتيجيات وقائية لمواجهة العوامل التي تسبب انهيار الأسر ورابطة الزواج مثل: الطلاق، والعنف، والأمراض الوراثية، وفيروس نقص المناعة البشرية ... إلخ.

المبادرة الاستراتيجية 15.1: تعزيز ثقافة اتخاذ القرارات الجماعية، والمشاركة في التخفيف المتبادل من المشاكل داخل الأسرة، وتنمية ثقافة الحوار والاتصال، وحل المشكلات الجماعية للمشاكل العائلية من خلال برامج التوعية والتدريب والإعلام.

المبادرة الاستراتيجية 16.1: تعزيز دور الزعماء الدينيين والأئمة وغيرهم من فواعل المجتمع المدني ذوي الصلة بقضايا الأسرة لتحمل مسؤولياتهم في نشر القيم الإسلامية والإنسانية المشتركة كأساس لإنشاء أسر مستقرة، وتنشئة مواطنين متوازنين.

المبادرة الاستراتيجية 17.1: إعداد دلائل إرشادية شاملة ومتكاملة، ومنشورات أخرى ذات صلة حول قضايا الزواج والأسرة، والقيم الأسرية، وحقوق المرأة، وأدوار المرأة، والمبادئ والأحكام القائمة على القيم الإسلامية والإنسانية المشتركة.

2. المجال الاستراتيجي الثاني: تحسين رفاه مؤسسة الزواج والأسرة ومعايير جودة الحياة

إن القضية المتداخلة التي تتحدى تماسك وقوة مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ عليها هي معايير الرفاهية والجودة للعائلات والأزواج في الدول الأعضاء. ويتضمن تحسين جودة ورفاهية مؤسسة الزواج والأسرة على ضرورة تعزيز احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والصحية. ويهدف المجال الإستراتيجي الثاني إلى تحسين رفاهية مؤسسة الزواج والأسرة، من خلال توفير أسلوب حياة صحي، وتعزيز جودة الحياة الزوجية والأسرية. وهذا يقتضي أن تقوم الدول الأعضاء بزيادة وتعزيز النظم والتشريعات، والخدمات الأسرية الموجودة بالفعل والمقدمة لأفراد الأسرة. ومن خلال توفير وتعزيز جودة ورفاهية مؤسسة الزواج والأسرة، فإن عمليات تمكين هذه المؤسسة الهامة ستكون مجدية ومستدامة.

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

تشجيع الدول الأعضاء على وجه التحديد بالنظر في الإجراءات/ المبادرات الاستراتيجية الآتية لتحسين رفاهية وجودة مؤسسة الزواج والأسرة:

المبادرة الاستراتيجية 1.2: تقديم الدعم اللازم للأسر، ولاسيما الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية بناء على خطط وبرامج أعدت بشكل مخطط ومفيد.

المبادرة الاستراتيجية 2.2: وضع برامج وطنية وإقليمية مشتركة لمكافحة الفقر والقضاء على الجوع في البلدان المتضررة، ومعالجة الظروف المالية للأسر مع التركيز بصورة خاصة على الأسر التي تعيش في المناطق النائية والأسر التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي للدخل، والمساهمة في معالجة الظروف الصعبة فقر في المجتمع.

المبادرة الاستراتيجية 3.2: تعزيز العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، بما ينسجم مع القيم الإسلامية والإنسانية المشتركة، وذلك من خلال سياسات وقوانين واضحة.

المبادرة الاستراتيجية 4.2: جمع وتوجيه نسبة معينة من الزكاة والتبرعات والأوقاف لمساعدة الأسر المحرومة والمحتاجة في الدول الأعضاء المعنية.

المبادرة الاستراتيجية 5.2: زيادة حملات التوعية والورشات حول القضايا الطبية والصحية المتعلقة بالأسر لتحسين الخيارات الصحية لها؛ من حيث الحميات الغذائية، والتربية الإنجابية والجنسية، والرفاه المادي، والعادات والممارسات الجيدة لحفظ الصحة، مع التركيز على الصحة الجسمية والنفسية للأطفال والشباب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأزواج الجدد أو المقبلين على الزواج من خلال وسائل الإعلام التقليدية والرقمية.

المبادرة الاستراتيجية 6.2: وضع سياسات لدعم المسنين في إطار النظم والوظائف الأسرية التقليدية والجديدة.

المبادرة الاستراتيجية 7.2: جعل التعليم المبكر لأفراد الأسرة إلزاميًا في جميع البلدان الإسلامية، وضمان تشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تعزيز السياسات والقوانين ووضع استراتيجيات لتشجيع التعليم المجاني أو المدعوم جزئيًا أو غيره من الأشكال لتيسير التعليم على النحو المناسب في البلدان الأعضاء المعنية.

المبادرة الاستراتيجية 8.2: وضع برامج بناء القدرات المتخصصة من أجل تمكين الأسرة وتدريبها، وبخاصة الأسر حديثة الإنشاء.

المبادرة الاستراتيجية 9.2: تسهيل ترتيبات رعاية الأطفال، مثل: توفير خدمات الرعاية العامة للأطفال، وتقييمها من حيث كثافتها وجودتها وشمولها الاجتماعي وتيسير تكاليفها.

المبادرة الاستراتيجية 10.2: وضع برامج وحوافز تدريبية تدعم وتعزز دور الأسر في أنشطة التنمية المستدامة، وتدريب المشاركين في تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.

المبادرة الاستراتيجية 11.2: تعزيز البرامج والسياسات الرامية إلى منع الزواج المبكر، والزواج القسري وزواج الأطفال عن طريق سياسات واضحة، وبرامج توعية وحملات إعلامية.

المبادرة الاستراتيجية 12.2: وضع سياسات وأنظمة وحوافز لدعم المرأة حتى تتمكن من تحقيق التوازن بين العمل وأدوارها باعتبارها أما، وذلك من خلال توفير بيئة مواتية للوالدين تكفل التوازن بين الأسرة والعمل

من أجل التشجيع على الإنجاب في البلدان الإسلامية المعنية. وقد يشمل ذلك أيضًا تنظيم وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتعزيز بيئة ومواعيد عمل ملائمة للأسر.

المبادرة الاستراتيجية 13.2: ضمان وصول الأسر الفقيرة إلى الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والخدمات الاجتماعية بهدف تقديم الدعم المالي للأسر والزيجات على أساس مشروط. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الدعم المالي للأسر التي تقوم بتطعيم أطفالها.

المبادرة الاستراتيجية 14.2: تحسين ممارسات جمع البيانات المتعلقة بشيوع مسائل الرعاية الصحية التي تؤثر على رفاهية الأسرة وازدهارها.

المبادرة الاستراتيجية 15.2: تدريب العائلات على أفضل الأساليب والمهارات اللازمة لتربية أطفال متوازنين، مع مراعاة المراحل العمرية المختلفة للتطور ونوع التعليم والتدريب اللازم في كل مرحلة.

المبادرة الاستراتيجية 16.2: تقديم الدعم المالي للعائلات التي ترعى الأطفال أو أحد أفرادها من المعاقين أو المسنين.

3. المجال الاستراتيجي الثالث: تعزيز الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وحمايتها

في القرن الحادي والعشرين الذي قلصت فيه العولمة والتكنولوجيا المسافات بين المجتمعات، بدأت الأفكار والمفاهيم والقيم أيضا في الترابط مع بعضها البعض. وتواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي مخاطر تتهدد نظام قيم مؤسسة الزواج والأسرة بسبب الهيمنة المتزايدة لأنماط الأسرة والمعايير والسلوكيات المغايرة لنسقنا الثقافي. وفي نفس الوقت، بدأت معدلات الزوج المتأخر، والعزوف عن الزواج في الارتفاع في جميع بلدان المنظمة التي تتأثر بدورها بشكل مباشر بالاتجاهات والمعايير العالمية الجديدة السائدة في دول المنظمة. ولمواجهة التحديات الفكرية والمفاهيمية والثقافية والاجتماعية والدينية، لا بد من تنفيذ سياسات وبرامج تصون وتحمي الجوهر الأساسي لمؤسسة الزواج والأسرة وقيمها. ومن المهم الحفاظ على قيم وأخلاقيات الزواج والأسرة ضمانا لاستقرار المجتمعات ووحدتها واستمراريتها.

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

إن الدول الأعضاء مطالبة بصورة خاصة بالنظر في المبادرات الاستراتيجية الآتية لصون وحماية المنظومة القيمية لمؤسسة الزواج والأسرة وجوهرها:

المبادرة الاستراتيجية 1.3: تعزيز دور المؤسسات التعليمية والدينية في إعداد وحماية الأسر من خلال تصميم مناهج وبرامج مناسبة وذات صلة تلبي احتياجات الأسر، وتكفل التنمية المتوازنة بدءاً من التعليم المبكر وتربية الأطفال.

المبادرة الاستراتيجية 2.3: إنفاذ إجراءات فعالة ووقائية لتجريم العنف المنزلي ووقف جميع أشكال العنف داخل الأسرة، وخاصة ضد النساء والأطفال، وذلك مثل الإيذاء البدني والجنسي، وزواج الأطفال، والتحرش الجنسي، والإيذاء البدني والنفسي وأشكال العنف الأخرى. وقد يشمل ذلك أيضا سن تشريعات محددة تمنع الممارسات الضارة، وتزيد الوعي بتحريم الإسلام والأحكام القانونية والقواعد الاجتماعية للعنف العائلي؛ وضمان إنفاذ الأحكام القانونية والإجراءات المرتبطة بالسياسات والمعتمدة لمكافحة العنف المنزلي.

المبادرة الاستراتيجية 3.3: إنشاء وحدات ومراكز للمساعدة في مكافحة العنف داخل الأسرة من خلال زيادة مستوى الوعي بجميع أشكال العنف، ووضع برامج تدريب للعاملين في المجال القضائي والأمني حول كيفية التعرف على ضحايا العنف المنزلي، ومعالجة تلك الحالات معالجة فعالة.

المبادرة الاستراتيجية 4.3: وضع استراتيجيات وطنية وتحديد المجالات ذات الأولوية بشأن التماسك الاجتماعي بين الأجيال، والترابط والاعتماد المتبادل بين الأباء والأبناء من أجل الحفاظ على استقرار الأسرة واستمراريتها، وذلك من خلال الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تجمع كلا من الأبناء وكبار السن.

المبادرة الاستراتيجية 5.3: وضع سياسات ومبادرات فعالة لتوفير الحماية الاجتماعية لمؤسسة الزواج والأسرة. ويمكن أن تشمل مجالاتها تقديم التعويضات النقدية والإعفاءات الضريبية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير العمل، وكفالة الحقوق الاجتماعية وتوفير السكن، ورعاية الأطفال، ورعاية المسنين، والدعم الطبي، والأطفال المستضعفين والمحرومين، والأسر ذات الاحتياجات الخاصة، والأسر التي يقوم الأطفال على شؤونها.

المبادرة الاستراتيجية 6.3: إنشاء خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري، وتقديم الخدمات القانونية للأفراد المتضررين في مجال شؤون الأسرة والزواج، وتحسين آليات جمع البيانات وآليات الرصد فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن مختلف أشكال العنف وتأثيرها على الأسر.

المبادرة الاستراتيجية 7.3: تعزيز القيم الدينية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية لتنمية الأسرة وتمكينها من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تصميم برامج خاصة للنساء والأطفال والشباب من أجل ترسيخ القيم والأخلاق في البيئة الأسرية، وتعزيز ممارسة قانون الأسرة الإسلامي والمبادئ الأخلاقية الإسلامية بشأن مؤسسة الزواج والأسرة مراعاة لأوضاع الدول الأعضاء.

المبادرة الاستراتيجية 8.3: إجراء البحوث والدراسات بشأن أسباب وآثار تعاطي المخدرات، والجرائم، والزواج دون السن القانونية، والأنشطة غير الأخلاقية لأفراد الأسرة، والأنشطة الجنسية غير القانونية، والعنف، وغيرها ووصف العلاجات والحلول اللازمة.

المبادرة الاستراتيجية 9.3: وضع سياسات في البلدان الأعضاء تعمل على دمج موضوع تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في المناهج والبرامج الجامعية، وكذلك تفعيل دور المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية ذات الصلة في حماية، وصون جوهر مؤسسة الزواج والأسرة وقيمه ووظائفه الأساسية.

المبادرة الاستراتيجية 10.3: سن قوانين ووضع خطط لمعالجة الأسباب الجذرية للطلاق والإيذاء البدني والعنف وتعاطي المخدرات والاتجار بالبشر والدعارة، مع التأكيد على عوامل مثل: البطالة والجهل، وانعدام التعليم والفقر، وغياب الحوار والتواصل داخل الأسرة ... إلخ.

المبادرة الاستراتيجية 11.3: تناول مخرجات المؤتمرات والاتفاقيات العالمية حول الزواج والأسرة، والرد على مضامينها السلبية، وقرارتها من المنظور الإسلامي والثقافي للعالم الإسلامي.

المبادرة الاستراتيجية 12.3: تقديم الدعم وتلبية الاحتياجات الضرورية للأسر المهاجرة والأسر في مناطق النزاعات والتي تواجه تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية وصحية ودينية من أجل حماية مؤسسة الزواج والأسرة وقيمها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الوعي، والنهوض بالحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر خارج منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في المنتديات والمنظمات الإقليمية والدولية.

المبادرة الاستراتيجية 13.3: دعم أسر اللاجئين وتلبية احتياجاتهم الضرورية وتقديم الخدمات لهم؛ مثل: 1) الدعم المالي، والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية وتقديم المشورة والإرشاد الأسري، و2) وضع البرامج التعليمية والتدريبية على المستويات الوطنية وفيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، و3) تطوير آليات جمع البيانات والإبلاغ والمراقبة حول القضايا التي تواجهها العائلات اللاجئة، و4) الدفاع عن قضاياهم في المنتديات الوطنية والدولية، و5) وضع خطط لمنع وضع اللجوء والنزوح السلبي للعائلات، والذي يسبب لها مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية هائلة، و6) الاستخدام الفعال لأموال الزكاة والتبرعات والهبات لدعم المشاريع والبرامج الخاصة للأسر اللاجئة، و7) ضمان التماسك والانسجام الاجتماعي بين الأسر اللاجئة والأسر المحلية.

المبادرة الاستراتيجية 14.3: تقديم الدعم اللازم لمؤسسة الزواج والأسرة في البلدان التي تضم أقليات، وذلك بتمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية؛ بما يتماشى مع القوانين والقواعد المعمول بها في البلدان ذات المعنية.

المبادرة الاستراتيجية 15.3: تشكيل هيئة متخصصة أو مركز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لمتابعة حقوق الأقليات واللاجئين والمهاجرين من خلال الإهتمام بحقوقهم، ودعم استقرار وتنمية وازدهار مؤسسة الزواج والأسرة، انسجاما مع القيم والتعاليم الإسلامية.

المبادرة الاستراتيجية 16.3: تشجيع إنشاء رابطات قانونية للأسرة المسلمة، وهيئات للمجتمع المدني لتقديم خدمات الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وتنميتها.

المبادرة الاستراتيجية 17.3: التأكد من أن القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة تشمل القواعد المناسبة لحماية الأسرة، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان أن القانون مناسب ويسهل إرساء الحقوق وإعمالها.

المبادرة الاستراتيجية 18.3: تقديم الدعم المالي والفني، حسب الاقتضاء، إلى المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية التي تُعنى بقضايا العنف ضد النساء والأطفال.

المبادرة الاستراتيجية 19.3: التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة والوسائط الإلكترونية الجديدة على الشباب والأطفال، وعلى متانة الأسرة والمجتمع واستقرارهما. ويجب تعزيز السياسات، وبرامج التوعية عبر جميع وسائل الإعلام؛ بما ينسجم مع الوضع الراهن والسياق الحالي للدول الأعضاء.

المبادرة الاستراتيجية 20.3: دعم الأسر التي تمتلك فيها الأم زمام الأمور، وتعزيز دور القيادات النسائية في هذا النوع من المجتمعات في العالم الإسلامي، وذلك لتعزيز مشاركة المرأة واستقرار وتقدم الأسرة من خلال البرامج والخدمات المطلوبة.

4. المجال الاسترايجي الرابع: توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب التنمية المجتمعية

عندما يتم إهمال العائلات من المشاركة في جوانب مختلفة من تنمية المجتمع الشاملة، فإن مرونتها ودورها كمحرك للتنمية يتأثر سلبا. والعديد من التحديات التي نوقشت في القسم السابق هي نتيجة عدم مشاركة الأسر في الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، وعملية صنع القرار السياسي أو في التطور الثقافي والقانوني للمجتمعات. وفي حالة استبعاد الأسر من أنشطة التنمية المجتمعية، يتم إضعافها، ويتم التقليل من أهميتها. ولذلك، من أجل تعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء يجب ضمان مشاركتها الفعالة والشاملة في جميع جوانب المجتمع. ولكي يحدث ذلك، تحتاج الحكومات والمجتمعات إلى إنشاء منصات قوية، ووضع استراتيجيات، وتشريعات، وقوانين، وسياسات، وأنظمة، وآليات تتعلق بالزواج وتمكين الأسرة ومشاركتها. ومن خلال الاندماج الناجح لمؤسسة الأسرة في عمليات المشاركة، سوف يتحسن وضع التمكين والتعزيز الكامل للأسرة. وتهدف المبادرات الاستراتيجية المقترحة أدناه إلى تقديم اقتراحات عملية حول كيفية دمج الأسر في عمليات عمليات المشاركة في جميع مناحي حياة المجتمع.

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

تُشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديداً بالنظر في المبادرات الاستراتيجية الآتية لدمج مؤسسة الزواج والأسرة باعتبارها عنصرا أساسيا في المجتمع، وتسهيل مشاركتها الكاملة:

المبادرة الاستراتيجية 1.4: التوسع في إنشاء رياض الأطفال والمدارس والمرافق التربوية الأخرى في المناطق الحضرية والتجارية والريفية والنائية لتسهيل مهمة الأسر في تربية الأبناء.

المبادرة الاستراتيجية 2.4: ضمان المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية.

المبادرة الاستراتيجية 3.4: اعتماد سياسات إعلامية تهدف إلى تغيير الممارسات والتصورات السلبية المنتشرة في المجتمع والتي تعوق المشاركة الفاعلة للأسرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في

البلدان المعنية، وزيادة الوعي من أجل التصدي لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالحالة الاجتماعية للأفراد.

المبادرة الاستراتيجية 4.4: توفير الدعم المالي والنفسي للأسر المحرومة، ودعم أدوارها في التنمية المجتمعية من خلال البرامج والمبادرات المختلفة.

المبادرة الاستراتيجية 5.4: تشجيع السياسات التي تدعم مشاركة جميع أفراد الأسرة في عملية التنمية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، وتقديم الحوافز والتمويل المناسب للأسر المحرومة، وتعزيز دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم شبكات المجتمع المدني العاملة في منصات دعم الأسرة.

المبادرة الاستراتيجية 6.4: توفير برامج التدريب المهني لأفراد الأسرة لزيادة مشاركتهم في القوى العاملة.

المبادرة الاستراتيجية 7.4: تحسين برامج إعانات البطالة بناءً على احتياجات الأسر بهدف تعزيز مشاركة الأسرة في أنشطة التنمية المستدامة.

المبادرة الاستراتيجية 8.4: وضع سياسات لتحسين ظروف العمل، وإيجاد بيئات عمل لائقة ومنظمة وآمنة ومرنة للنساء، وتشجيع الإجازات الوالدية الفعالة، بما في ذلك إجازة الأمومة، وإجازة رعاية الوالدين، وإجازة الأبوة، والإجازة للمسائل العائلية العاجلة، من أجل تعزيز بيئات عمل فاعلة.

المبادرة الاستراتيجية 9.4: وضع أطر للسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية، وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، بناءً على إستراتيجيات التنمية الداعمة للفقراء، والمراعية للتنوع الاجتماعي بهدف دعم مشاركة الأسرة في المجتمع.

المبادرة الاستراتيجية 10.4: زيادة عدد البرامج وحجم المحتويات الإعلامية التي تعزز وتنهض بقضية وأهداف مؤسسة الزواج والأسرة، بما في ذلك مشاركة النساء، وجميع الفاعلين الحكوميين المعنيين. ولابد من إبراز المسائل المتعلقة بالصورة النمطية لدور المرأة في تنمية الأسرة، وتغيير تلك الصورة السلبية من خلال برامج التوعية، وإبراز أفضل النماذج الناجحة للنساء اللواتي يشاركن على جميع المستويات.

المبادرة الاستراتيجية 11.4: تنفيذ برامج رئيسية لتعزيز حضور المرأة تبرز الدور الإيجابي للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك باستخدام جميع الوسائط، ولاسيما شبكات التواصل الجديدة، بهدف إبراز الطابع العاجل لتمكين المرأة ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات.

المبادرة الاستراتيجية 12.4: تحسين تقديم خدمات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل تقديم اعتمادات خاصة للأسر والأزواج.

المبادرة الاستراتيجية 13.4: إنشاء مراكز عامة للمجتمعات المحلية، ومنصات للتوظيف تعزز وتسهل مشاركة الأسر في المجتمع المحلي.

5. المجال الاستراتيجي الخامس: تعزيز انتاجية مؤسسة الزواج والأسرة ورفاهها

بالتوازي مع انخراط مؤسسة الزواج والأسرة وإشراكها في جميع جوانب المجتمع، فإن الاهتمام بإنتاجية ورفاه الأسرة أمر أساسي. والأسر وأفرادها هي الوحدة التنموية الأساسية للمجتمعات وبدون إنتاجيتها الاقتصادية، من الصعب التحدث عن تنمية المجتمعات أو البلدان أو المناطق. وتواجه الأسر في الكثير من الدول الأعضاء تحديات اقتصادية كبيرة مثل: الفقر ونقص فرص العمل، وظروف العمل الصعبة، وأنظمة الدعم المالي غير الفعالة، ونقص تنمية المهارات وبطالة الشباب. وهذه التحديات تعيق بشكل خطير الأداء الفعال ورفاهية الأسر، وبالتالي، تؤدي إلى اختلال وظيفي في الأسرة وضعفها وتفككها. وتؤثر الظروف الاقتصادية أيضًا على معدلات الزواج والخصوبة. ولتمكين الأسر وتقويتها، ينبغي تعزيز منظومة إنتاجية الأسر ورفاهها. ومع شعور الأسر بالأمن الاقتصادي، يزداد إدراكها لتشكيل الأسرة واستقراراها وانتاجيتها ومساهمتها في المجتمع.

إن تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وتفعيل أدوارها من حيث المحافظة عليها، ومشاركتها، وإنتاجيتها يمهد الطريق لأدوار فعالة على مستوى الرفاه والرخاء والتقدم للأسر والمجتمع كله. ولا يشير الازدهار الأسري إلى الرفاهية المادية للعائلات فحسب، بل يشير أيضًا إلى الجوانب غير المادية التي تقاس بحماية الحياة والدين، والفكر، والعقل، والنسل، والمال، والحفاظ على القيم الأخلاقية إلى جانب السعادة. وواضح بأن العديد من الدول الأعضاء تواجه صعوبات جمة في تحقيق مستوى مقبول من الرفاه الأسري، ولكن هذا لم يمنع دولا أخرى من تحقيق مستويات معتبرة من الرفاه الأسري. إن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تمكنت من توفير رفاه من خلال نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهي قادرة على توفير الرخاء الاقتصادي للأسر لكنها تركز أكثر على الجوانب المادية، وليس الجوانب المعنوية غير المادية لمؤسسة الزواج والأسرة. وهناك كذلك بعض الدول التي تحاول النظر إلى الرفاه من الجوانب غير المادية والمعنوية، ولكنها في الكثير من الأحيان تواجه صعوبة نظرا لقلة الموارد المالية وضعف القدرة الاقتصادية. ولذلك، يتطلب تعزيز رفاه مؤسسة الزواج والأسرة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية المذكورة أعلاه والمتعلقة بالإنتاجية، وتعزيز المردودية للوصول إلى الرخاء عن طريق توفير الإرشاد والدعم والتمكين غير المادي كذلك. والمبادرات الاستراتيجية الموضحة أدناه كذلك تهدف إلى توفير مجموعة من الإجراءات الملموسة لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة لتصبح أكثر رفاها وازدهارا من جميع الجوانب وبشكل متوازن.

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

تُشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالإستفادة من هذه المبادرات الاستراتيجية لتحسين وتعزيز، وتمكين إنتاجية وازدهار مؤسسة الزواج والأسرة:

المبادرة الاستراتيجية 1.5: ضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي للأسر من خلال سن الحكومات في العالم الإسلامي للقوانين والسياسات اللازمة والبرامج المتخصصة الملائمة لتعزيز قابلية توظيف أفراد الأسرة

وإنتاجيتهم، ولا سيما زيادة توظيف الشباب وتوفير التدريب على الكفايات والمهارات المطلوبة لتلبية حاجة سوق العمل.

المبادرة الاستراتيجية 2.5: مراجعة اللوائح والأنظمة والسياسات الاقتصادية لزيادة الإنتاجية الاقتصادية للأسر وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الملائمة للأسرة لتشجيع الإنتاجية والاكتفاء الذاتي.

المبادرة الاستراتيجية 3.5: دعم وتسهيل تنمية الأسر التي تديرها النساء أو الأمهات الوحيدات أو الأرامل والأيتام من خلال توفير الدعم والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

المبادرة الاستراتيجية 4.5: تشجيع القطاع الخاص، والأثرياء، ورجال الأعمال على إنشاء صناديق التمكين الاقتصادي للأسرة من أجل دعم الأسر في الأراضي المحتلة، والعائلات اللاجئة والمهاجرة.

المبادرة الاستراتيجية 5.5: وضع خطط تحفيز للأنشطة الاقتصادية الموجهة للأسرة من خلال التدخلات الحكومية الميسِّرة، وتقديم قروض بنكية وأسعار فائدة منخفضة أو دون فوائد، وتقديم تخفيضات وحوافز ضريبية وكذلك الدعم الفني اللازم.

المبادرة الاستراتيجية 6.5: تقديم برامج وسياسات خاصة لأسر المناطق الريفية والنائية؛ ومن أمثلة ذلك توفير فرص عمل محددة في المناطق الريفية والنائية لتسهيل توظيف النساء وتنمية مهاراتهن.

المبادرة الاستراتيجية 7.5: معالجة الأبعاد المختلفة للفقر والمخاطر، ومواطن ضعف الأسر من خلال تصميم مقاربات لتنمية الأسرة قائمة على الإنتاجية.

المبادرة الاستراتيجية 8.5: إجراء إصلاحات فعالة لسوق العمل بناءً على احتياجات الأسرة والمرونة؛ عبر وسائل من بينها اعتماد أنظمة عمل بديلة لتشجيع أفراد الأسرة على زيادة مشاركتهم والعمل بدوام جزئي مع استهداف الشباب والنساء بصورة خاصة.

المبادرة الاستراتيجية 9.5: تمكين الأسر اقتصاديًا من خلال الدعم المالي وغير المالي، والخدمات الاجتماعية، وخلق فرص العمل التي تهدف بصورة خاصة إلى تقوية الأسر. ومن أمثلة ذلك اعتماد الحصص الحكومية عند توظيف الأمهات بدوام جزئي، والحوافز المالية والبدلات.

المبادرة الاستراتيجية 10.5: وضع برامج ومبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص لدعم الإنتاجية الاقتصادية للأسر.

المبادرة الاستراتيجية 11.5: إجراء بحوث شاملة حول العوامل غير المادية التي تؤثر على سعادة ورفاه الأسر والزيجات.

المبادرة الاستراتيجية 12.5: توفير أنظمة الدعم الاجتماعي للنساء المطلقات، ولاسيما النساء ممن لديهن أولاد، وزيادة عدد الخدمات العامة المقدمة للأسر، مثل الإرشاد الأسري والوساطة لحل المشكلات.

المبادرة الاستراتيجية 13.5: معالجة المسائل المتعلقة بالقوة الاقتصادية والمالية للأسر، والدعم الحكومي والدعم المقدم من القطاع الخاص، وتقديم المساعدة المالية والتمويل البنكي للمشاريع الأسرية، والتدريب والخدمات من أجل الانخراط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبادرة الاستراتيجية 14.5: إنشاء وتوفير مدن ملائمة للأسر تتيح سهولة الوصول إلى المرافق والبنى التحتية والخدمات، لتعزيز سلاسة وتوازن الحياة الأسرية.
المبادرة الاستراتيجية 15.5: زيادة الوعي بمزايا النشاط في الشيخوخة وآثارها على إنتاجية الأسر ورفاهها.

6. المجال الاستراتيجي السادس: تعزيز الشراكات والتعاون في تطبيق استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة بين الدول الأعضاء

تختلف الدول الأعضاء في سياساتها الوطنية التي تتناول مؤسسة الزواج والأسرة بأشكال متفاوتة. وقد تمكنت بعض الدول من تنفيذ سياسات ناجحة، بينما تفتقر بعض الدول الأخرى إلى استراتيجيات وسياسات شاملة ومتكاملة للتعامل مع التحديات الكبيرة التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة. ومع ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى توسيع وتعميق وتنظيم شركاتها وتعاونها في تطبيق السياسات الفعالة في مجال الزواج والأسرة. وكذلك بناء الجسور وتعزيز التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة في المسائل المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة. كما ينبغي أن تكون هناك منصات وقنوات حوار تتيح للدول للأعضاء تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات العملية. إن التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة متعددة ومعقدة، مما يتطلب اتباع نهج تعاوني ليس فقط على المستوى الوطني بين الدول الأعضاء، ولكن أيضًا على مستوى المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتحتاج كل هذه الجهات الفاعلة إلى بناء قنوات اتصال وأساليب موحدة لتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

تُشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في المبادرات الاستراتيجية الآتية لبناء منصات وروابط وأشكال مختلفة من الوسائط لزيادة التعاون فيما بينها في ميدان سياسات الزواج والأسرة:
المبادرة الاستراتيجية 1.6: إنشاء شبكات وروابط مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة ومنظومتها القيمية والثقافية.
المبادرة الاستراتيجية 2.6: إشراك الشركاء المحليين مثل قادة المجتمع، والفاعلين في المجتمع المدني والفنانين والرياضيين والمفكرات والمنظمات المحلية غير الحكومية في مختلف الدول الأعضاء في برامج ومشاريع تتعلق بالأسرة والزواج.
المبادرة الاستراتيجية 3.6: وضع تدابير وآليات فعالة للتعاون والتنسيق بين الإدارات والوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن التنفيذ الفعال والمهني لخدمات وبرامج تمكين وتنمية الأسرة.

المبادرة الاستراتيجية 6: إنشاء شراكات فعالة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوحيد الجهود في دعم الأسرة للاضطلاع بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبادرة الاستراتيجية 5.6: استخدام التكنولوجيات ووسائل التواصل الحديثة لبناء وسائل تواصل فعالة من حيث التكلفة وتوفير صوت لعدد متزايد من الجهات الفاعلة بشأن القضايا المتعلقة بالأسرة والزواج. لكن ينبغي للحكومات والمجتمعات الحذر من الآثار السلبية والتحديات الممكنة للتكنولوجيا على نسيج الأسرة والتماسك والاستقرار المجتمعي.

المبادرة الاستراتيجية 6.6: إنشاء شبكات إسلامية للأسر على مستوى المنظمة بمشاركة الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة، وذلك بهدف توفير برامج، وفضاء، ومنابر للأسر والأزواج للتفاعل بشأن الحلول المتبادلة لقضايا الأسرة ومناقشتها.

المبادرة الاستراتيجية 7.6: إنشاء منصة إقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي خاصة بمؤسسة الزواج والأسرة. وينبغي أن تتكون هذه المنصة من طيف واسع من الفاعلين بدءا بالمؤثرين ووصولا إلى القطاع الخاص.

المبادرة الاستراتيجية 8.6: إطلاق مهرجانات ثقافية واجتماعية وأياما خاصة على مستوى المنظمة تخصص للاحتفاء بالأسر من مختلف البلدان والثقافات.

المبادرة الاستراتيجية 9.6: إنشاء مجموعات إعلامية استشارية مشتركة حول كيفية تعزيز وتنفيذ الأنشطة والبرامج الترويجية والإعلامية لتشجيع التنفيذ الفعال لاستراتيجية مؤسسة الزواج والأسرة ورفع تقارير عن نتائجها وآثارها.

المبادرة الاستراتيجية 10.6: الترويج لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للزواج والأسرة، والتعريف بها على المستويات المحلية، والمناطقية، والوطنية والدولية من خلال وسائل الإعلان والترويج الجديدة، والقنوات الإعلامية الجديدة الفعالة، وتقديم وتنفيذ سياسات ومبادرات محددة، وتيسير الشراكات والمشاريع المشتركة بين الحكومات والأجهزة الحكومية والقطاعات المجتمعية، وتشجيع مشاركة النساء والشباب في أنشطة الترويج.

المبادرة الاستراتيجية 11.6: استخدام جميع الوسائط لتحسين تقديم إستراتيجيات، ومضامين استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة التي تركز على قضايا من ضمنها المرأة، واستقرار الأسرة، والسلم والأمن، وحقوق ومسؤوليات المرأة، وتمكين المرأة ومشاركتها، ومنظومة العمل المرنة للمرأة، ونزوح وهجرة النساء، والعنف ضد النساء والفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتمكين الاقتصادي والسياسي، والتمييز ضد النساء والفتيات، والنوع الجنسي، وتغير المناخ، وتحقيق العدالة للنساء، والتمكين التعليمي للمرأة... إلخ.

7. المجال الاستراتيجي السابع: تقوية حوكمة وإدارة مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء من خلال التشريعات والسياسات والقوانين وآليات الحكامة الجيدة

بالإضافة إلى العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، هناك حاجة إلى إنشاء أطر قانونية شاملة تحافظ على مؤسسة الزواج والأسرة وتشجعها وتدعمها. ويوجد حاليا لدى بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تشريعات وطنية بشأن مؤسسة الزواج والأسرة. ولكن هناك بعض الدول التي مازالت لم تطور أطر تشريعية وقانونية متكاملة وفعالة لمعالجة قضايا مؤسسة الزواج والأسرة. ولهذا ينبغي دعم تطويرها على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتكون أرضية مشتركة لفائدة الدول الأعضاء. كما ينبغي تطوير التشريعات والسياسات والقوانين التي تهدف إلى الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة لدعم العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبدون وجود إطار قانوني مناسب لتعزيز دور مؤسسة الزواج والأسرة في المجتمع، ستكون الجهود المبذولة لتمكينها محدودة وغير فعالة. وبالتالي، فإن التوجيه على مستوى منظمة التعاون الإسلامي بشأن التشريعات والسياسات والقوانين ستمكن الدول الأعضاء من تطوير وتعزيز وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في بلدانهم.

المقترحات/المبادرات الاستراتيجية

تُشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وجه التحديد بالنظر في المبادرات الاستراتيجية الآتية لتحسين أو إنشاء أو تطوير التشريعات والسياسات والقوانين لتعزيز وتقوية مؤسسة الزواج والأسرة:

المبادرة الاستراتيجية 1.7: وضع مبادئ توجيهية وآليات ذات صلة بضمان التنسيق والتواصل وتدفق المعلومات بفعالية فيما بين الفاعلين المعنيين، المؤسسات والهيئات المشاركة في تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة على المستويين الحكومي وغير الحكومي.

المبادرة الاستراتيجية 2.7: إشراك الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وتعزيز مشاركتها في تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال الاستعانة بخبراتها وخاصة في قضايا حقوق الإنسان.

المبادرة الاستراتيجية 3.7: إنشاء قنوات اتصال ثابتة ومستدامة بين الوزارات والوكالات والجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا الزواج والأسرة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء لتحسين الحكامة الجيدة.

المبادرة الاستراتيجية 4.7: تتبع ورصد تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تقديم الدعم لبلدان المنظمة التي تحتاج إليها من أجل ضمان مرونة وسهولة تنفيذ الاستراتيجية.

المبادرة الاستراتيجية 5.7: وضع مؤشرات رئيسية للأداء ومؤشرات أداء ذات صلة ومناسبة للدول الأعضاء بشأن إدارة وقياس مستوى تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وأثرها.

المبادرة الاستراتيجية 6.7: تطوير آلية لتتبع القضايا القانونية المتعلقة بالعائلات والزيجات لفهم القضايا والتحديات بشكل أفضل وإيجاد حلول فعالة لها.

المبادرة الاستراتيجية 7.7: إشراك أفراد الأسرة في عملية إعداد قوانين وتشريعات الأسرة من باب إشراك المتعاميلن والمستفدين كوسيلة فعالة في الحكامة الجيدة.

المبادرة الاستراتيجية 8.7: إجراء بحوث ودراسات تتعلق بتشريعات الأسرة لضمان وجود التقييم المناسب والتحليل الواقعي لحالة وسياقات الأسرة قبل سن قوانين جديدة.

المبادرة الاستراتيجية 9.7: استخدام التكنولوجيات الجديدة وأساليب وحلول الإدارة الفعالة لإدارة المسائل المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة.

المبادرة الاستراتيجية 10.7: تحسين الخدمات الحكومية للأسرة والتنفيذ والمراقبة الفعالة.

المبادرة الاستراتيجية 11.7: تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن إعداد تشريعات وسياسات محددة تتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة، والتأكد من أن التشريعات والقوانين والسياسات تنسجم مع المعايير والممارسات الاجتماعية والثقافية في البلدان الإسلامية.

مبادرات واجراءات عامة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

بالإضافة إلى المجالات الاستراتيجية أعلاه، يقدم هذا القسم مجموعة من المبادرات الاستراتيجية العامة للدول الأعضاء على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذها من أجل تعزيز تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. والغرض من ذلك هو تشجيع الدول الأعضاء على الخروج بمبادرات نوعية مركزة قد تحفز وتشجع على التغيير السريع وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة. وتهدف هذه الاقتراحات العامة إلى أن تكون بمثابة مبادرات استراتيجية تساعد على الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة، وينبغي أن تأخذها الدول الأعضاء بعين الاعتبار.

تُشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفة خاصة بالنظر إلى المبادرات الاستراتيجية الآتية باعتبارها اقتراحات عامة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة:

1. إنشاء لجان وآليات متخصصة على المستوى الوزاري لتتبع ورصد تنفيذ الاستراتيجية وتقييم نتائجها وآثارها. لذلك، يتعين على الحكومات تعزيز الأنظمة والقواعد المتعلقة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.
2. إنشاء لجنة توجيهية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لرصد وتتبع التقدم في تنفيذ استراتيجية تمكين الأسرة.
3. اعتماد منظور أسري في أهداف التنمية مع التركيز على البرامج والمشاريع الإنمائية التي تضع الأسرة واقتصادها في قلب الخطط الاقتصادية، وتجعل من تمكين الأسرة واستقرارها أولوية في السياسات الوطنية في الدول الأعضاء.

4. الالتزام بأهداف تنمية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وربطها بأهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء، وذلك بتشجيع العدالة الاجتماعية. وحماية البيئة والموارد، وتعظيم التنمية الاجتماعية، وحقوق النساء ومشاركتهن، والقضاء على الفقر والجوع، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتنمية الأسرة.
5. حث الدول الأعضاء في المنظمة على بذل جهود أكبر لاعتماد نهج متكامل للسياسات الوطنية بشأن مؤسسة الزواج والأسرة، بما في ذلك تعزيز دور الأسرة في تنشئة الشخصية المسلمة وفي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حقوق المرأة والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والحفاظ على القيم التربوية والأخلاقية التي تضمن دعم الأسرة وتمكينها.
6. تعزيز آليات التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة قضايا الأسرة والمشاركة مع المؤسسات والهيئات الدولية الأخرى.
7. حث الدول الأعضاء على تحويل المسؤولية الأخلاقية للوالدين تجاه الأطفال إلى التزامات محددة وقابلة للتنفيذ، مع السعي لإدراج تلك الالتزامات في البرامج والخطط الوطنية التي تتناول قضايا الزواج والأسرة في المجتمعات الإسلامية.
8. استخدام وتوجيه الدعم المالي الحكومي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة عن طريق الجهات الفاعلة في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، كآلية فعالة لدعم الأسر المحتاجة في المناطق الحضرية والريفية والنائية.
9. تشكيل مجالس فخرية لرجال الأعمال وسيدات الأعمال والأثرياء والشركات ممن يرغبون في دعم مشاريع تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وذلك بجمع الأموال وتأمين المنح.
10. تفعيل دور الشراكة بين الهيئات الحكومية والسلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني في تثقيف الأفراد والجماعات من خلال تعزيز وسائل الإعلام المحلية لدورها المهم في نشر الوعي وتحقيق التكامل والتعاون فيما بينها، وعقد اجتماعات دورية بين الآباء والمؤسسات التعليمية لمناقشة أفضل الطرق لتربية الأطفال ومنحهم القيم الأخلاقية الفاضلة، ولثنيهم عن أي سلوك غير أخلاقي.
11. تنفيذ حملات لتوعية الشباب والأسر والمجتمع بأهمية الأسرة ودورها في تربية الأبناء. وتشمل هذه الحملات المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية والاجتماعية والمصانع ووسائل ووسائل التواصل الاجتماعي، وتفعيل دور المجتمع المدني في تنمية الأسرة وأنشطة التمكين. وأيضا، غرس الثقافة والقيم التي تبني الأخلاق الحميدة لدى الأطفال وأفراد الأسرة.
12. الاستفادة من جميع أشكال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنشورات وغيرها من مواد التوعية، وإشراك المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والثقافية لحماية استقرار مؤسسة الزواج والأسرة من التهديدات الثقافية، والمفاهيم المجتمعية التي لا تحكمها القيم، والعناصر والتحديات الداخلية والخارجية المدمرة.

13. تعزيز قدرات وأدوار المؤسسات التعليمية والمراكز الاجتماعية التي تعمل على برامج ودورات التمكين الأسري.
14. بناء سياسات ومبادرات تمكين مؤسسة الزواج والأسرة بالاعتماد على تحليل سليم للأسباب الجذرية ولآثار الطلاق والفقر والعنف والإيذاء والإرهاب والتحديات التي تواجه جوهر مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
15. الشروع في برامج شاملة لبناء القدرات في مجال الزواج والأسرة من أجل تمكين الأسر ذات الصلة في الدول الأعضاء والبلدان التي تعيش فيها الأقليات المسلمة وفي بلدان مناطق الصراع والحرب. ويهاب بهيئات مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي والقطاع الخاص ومجتمعات الأعمال والجهات المجتمعية النشطة دعم هذه المبادرات.تعزيز دور المؤسسات الثقافة في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي والحفاظ عليها.
16. تفعيل دور الثقافة والمؤسسات الثقافية في أنشطة التمكين والحماية لقيم مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
17. وضع استراتيجية إعلامية وترويجية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي تعنى بصورة خاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
18. إنشاء لجنة وآلية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للإشراف واقتراح الحلول للتحديات التي تواجه الأسر المهاجرة والأسر اللاجئة والأسر النازحة. ويجب أن تشرك الآلية اللاعبين الرئيسيين بمن فيهم المسؤولين الحكوميين وممثلي الوزارات والقطاع الخاص.
19. إنشاء آليات لتنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة بمؤسسة الزواج والأسرة، مع مراعاة السياسات والقوانين والسيادة الوطنية.
20. إنشاء قواعد بيانات لتوفير الإحصاءات واستخراج البيانات عن الجوانب الاقتصادية والصحية والقانونية والاجتماعية لوضع مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. لذلك، ينبغي التركيز على الحصول على حجم أكبر من البيانات عن الأسرة والزواج في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
21. توفير الدعم المالي والمعنوي اللازم لمؤسسة الزواج والأسرة التي تواجه الاحتلال، ولاسيما في فلسطين، وفي غيرها من البلدان وفي البلدان التي تعيش الحروب والنزاعات، وذلك لتخفيف أعبائها والتعريف بقضيتها في جميع المحافل والمنتديات المتاحة. ويجب اتخاذ تدابير خاصة لدعم الأسرة الفلسطينية في نضالها ضد المحتل.
22. تقديم الدعم اللازم للأسر المهاجرة وحماية حقوقها، وربط الصلة بينها وبين بلدانها الأصلية من خلال وضع السياسات المناسبة وإجراء البحوث ذات الصلة، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم رفاه الأسر المهاجرة، وتقوية الهوية والوحدة الدينية والثقافية للأسر، والاستفادة

من خبرة أفراد الأسرة في البلد الأصلي، ودعم الوكالات المحلية والدولية العاملة في مجال تمكين الأسرة، وتسهيل عودة العائلات إلى بلدانها، وتقديم المساعدة في قضايا الزواج المختلط، والطلاق، وللأسر المحتاجة، وحماية الأسر من جميع أشكال العنف، والتطهير العرقي والاغتصاب والتحرش والإسلاموفوبيا، ... إلخ.

23. توفير الدعم اللازم لمؤسسة الزواج والأسرة في البلدان ذات الأقليات المسلمة، وذلك من خلال حماية حقوقها، وإجراء البحوث ذات الصلة بشأن أوضاعها، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم رفاه الأقليات وتقوية الهوية والوحدة الدينية والتعليمية والثقافية للأسر، ودعم الأسر في مناطق النزاع.

24. دعم الأسر النازحة جراء الحروب والنزاعات والانهيار وغيره من أشكال النزوح، وذلك بتلبية احتياجاتهم وكفالة حقوقهم ومتطلبات الحياة ذات الصلة؛ وصياغة الخطط واتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الهجرة السلبية وتشريد العائلات الذي يسبب لها مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية عويصة.

25. تكثيف العلاقات وأوجه التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة والمتعلقة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وذلك عن طريق تبادل الممارسات المثلى، وإجراء البحوث والدراسات المشتركة وتنفيذ البرامج المشتركة ومواجهة التحديات الأسرية في إطار روح التعاون والمصلحة المتبادلة.

26. دعم جهود الأمانة العامة للمنظمة في إيجاد واقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع الزواج وبناء أسر مستقرة ومكتملة الأركان تستفيد من أفضل النماذج والممارسات في بعض البلدان الأعضاء الناجحة في ذلك.

27. إنشاء لجان على المستوى الوطني وشبكة من وكلاء ومنظمات المجتمع المدني العاملين في مجال تمكين الزواج والأسرة من أجل تبادل الخبرات ومعالجة التحديات التي تواجه الأسرة في العالم الإسلامي معالجة جماعية.

28. حث الدول الأعضاء على توحيد مواقفها على المستوى الدولي من قرارات مجلس حقوق الإنسان، ولاسيما تلك التي تتعارض مع آراء المنظمة، وذلك من أجل حماية مصالح وقيم مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

29. تخصيص نصيب معقول في الميزانيات الوطنية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة بشكل خاص. ويبقى القرار للدول الأعضاء لتحديد المخصصات الأكثر مناسبة لهذا الغرض.

رابعاً: الخطوات المقبلة على طريق التنفيذ

إن وضع مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي ليس سلبياً بالدرجة التي هي الحال في بعض البلدان المتقدمة. ومع ذلك، تُظهر المؤشرات في أنحاء الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بأنها بدأت على نحو متزايد تلمس الآثار السلبية من الاتجاهات العالمية المؤثرة في الأسرة وقيمها، وسوف تستمر في ملاحظة ارتفاع في هذه الاتجاهات. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآن إجراءات لمواجهة التأثيرات السلبية بالفعل على الزواج والأسرة، والأهم من ذلك الوقاية الاستباقية من التحديات المتزايدة للزواج والأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. إن أكثر الطرق كفاءة وفعالية لمواجهة هذه التحديات هي إدراك أهمية مؤسسة الزواج والأسرة لتنمية المجتمع وازدهاره، وفي هذا الإطار، تمكّن تنظيم الزواج والأسرة في جميع الجوانب باعتبارها لبنة مهمة في المجتمع والإنسانية قاطبة.

وضمن هذا الإطار، حددت هذه الوثيقة الاستراتيجية مجموعة موضوعات وقضايا تشكل تحديًا لمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء. وللتغلب على هذه التحديات وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، اقترحت الوثيقة 07 أهداف/ مجالات استراتيجية معها 132 مبادرة أو إجراءا استراتيجيًا محددا،

كما اقترحت 30 مؤشر أداء رئيسي على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لغرض قياس الأداء، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وتهدف جميع المجالات الاستراتيجية والمبادرات الاستراتيجية إلى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال مواجهة التحديات الفورية والمتوقعة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذا يتطلب أن تلتزم الدول الأعضاء التزاما قويا، وتتخذ خطوات إجرائية تنفيذية من أجل تطبيق المقترحات والمبادرات الاستراتيجية التي ركزت عليها الوثيقة. وينبغي أن يشمل هذا الالتزام التعاون البناء بين الدول الأعضاء في مجال تبادل الخبرات والمعارف وإدارة الموارد.

ويتطلب تحسين وضع مؤسسة الزواج والأسرة إنشاء آليات تنسيق فعالة تمتد من المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن التمكين هو الذي يجعل من روابط الزواج عاملا ديناميكيا ومنتجا في التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تؤكد هذه الاستراتيجية على أهمية الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وتفعيل دورها في المشاركة والإنتاجية والرفاه، والتنمية المستدامة الإيجابية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق ذلك، من الضروري اتباع نهج كلي جماعي للتمكين لضمان قوة مؤسسة الزواج والأسرة، واستقرارها، واستمراريتها، وسلامتها ورفاهيتها في الدول الأعضاء. وتمشيا مع هذا الرأي تدعو وثيقة الاستراتيجية إلى التنفيذ الفعال، وفي الوقت الزمني المناسب والمنسق للمبادرات الاستراتيجية المقترحة. كما ينبغي أن تقترن آلية التنفيذ والتنسيق بنظام للتواصل الفعال والإبلاغ المنتظم عن النتائج والتحديات من أجل جمع معلومات محدثة عن السياسات والأنشطة المخطط لها وتلك المنفذة والمكتملة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أجل تتبع التقدم ورصد مكامن القوة ومواطن الضعف.

الخطوة التالية

جمعت وثيقة الاستراتيجية الأهداف الاستراتيجية والمبادرات الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي توضح الصورة الأكبر لما يجب القيام به فيما يتعلق باستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي. وتقدم هذه الوثيقة إطارا للجهود المشتركة التي ينبغي أن تقوم بها المنظمة والدول الأعضاء من أجل تمكين مؤسسة الزواج والأسرة. ومن ثم فلابد من دعم التنفيذ والإبلاغ عن المنجزات والنتائج التي تحققت. ومن الأساسي أن يكون هناك تواصل دائم مع أصحاب المصلحة المعنيين، وضمان مشاركتهم في تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل. ومن جهة أخرى، ينبغي أن يتم تعزيز تنفيذ هذه الاستراتيجية الطموحة والترويج لها لدى الجهات المعنية وأصحاب المصلحة. وهنا ينبغي أن يؤدي الإعلام ووسائل التواصل أدوارًا مهمة في التعريف بهذه الاستراتيجية، وجعلها أكثر قبولا، وقابلة للتنفيذ لدى مختلف أصحاب المصلحة وفي الدول الأعضاء والمجتمع والمؤسسات المعنية الأسرة والأفراد.

ولضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية ومراقبتها، هذه مجموعة من التوجيهات الضرورية:

1. تحديد وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية المناسبة، والتي تتماشى وسياق وظروف كل دولة عضو.
2. تقوم منظمة التعاون الإسلامي بتشكيل فريق متخصص لتنسيق تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية ومتابعتها على مستوى المنظمة ووضع التدابير اللازمة لتنفيذها على مستوى الدول الأعضاء المعنية.
3. تحديد النتائج المتوقعة التي تسهم في تحقيق الأهداف والغايات على مستوى تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.
4. تحديد وتخصيص الموارد اللازمة، والأفراد، والعمليات، والتدابير الخاصة بالتنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية.
5. الانخراط في التواصل المستمر والتشارك مع أصحاب المصلحة والمنفذين لضمان التآزر والتنسيق بين الإجراءات والجهود المؤثرة.
6. إعداد آليات فعالة للمراقبة والإبلاغ وتقييم مستوى الأداء على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية والفرعية.
7. ضمان متابعة مستمرة لتحسين الأداء على جميع المستويات.
8. التأكد من أن تنفيذ الاستراتيجية يتبع المعايير والوقت والموارد المحددة، والتنسيق والاتصال بين الجهات الفاعلة والمنفذين. ومن ثم فلابد من تعزيز الحكامة الرشيدة والإدارة الفعالة، وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والمعايير المناسبة، وتطبيق الإجراءات القائمة على الأداء؛ مما سينجح المبادرات، يساعد في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.
9. تعد المراقبة والإبلاغ على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء حاسمة بالنسبة للمراجعة المستمرة للإجراءات والبرامج التي تضمن التأثير المنشود. ومن ثم ينبغي الاتفاق على آلية الرصد والإبلاغ؛ وقد يكون ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنويًا أو حسب الفترة والمشروعات اعتمادًا على نوع البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها.
10. تقييم الإستراتيجيات والإجراءات والنتائج أمر حاسم في تحليل النجاح والفشل، وذلك من أجل إجراء التغييرات والتعديلات اللازمة في واقع التنفيذ. وهذا سيساعد في تحسين تحقيق الأهداف والإستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع.
11. توحيد البيانات والمعلومات من جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وتقديم التقارير، والنتائج اللازمة للسماح للأعضاء بتحليل وإجراء التغييرات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.

12. نشر وتعزيز التجارب النجاح وأفضل الإنجازات والممارسات للدول الأعضاء كوسيلة لتشجيع الدول الأخرى على التنافس في النجاح وتقديم النماذج المرجعية الناجحة في تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.
13. ينبغي تأسيس لجنة تنسيقية خاصة تحت منظمة التعاون الإسلامي لجمع وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بتنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية، واستخدامها في تقديم تقارير دورية وسنوية حول وضع مؤسسة الزواج والأسرة والتقدم الحاصل في تمكينها. وسيساعد ذلك في تطوير آليات فعالة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من أجل التنفيذ والمراقبة الفعّالين لاستراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.
14. تشجيع مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية والقطاع الخاص وجميع الشركاء الآخرين محليًا ودوليًا في التنفيذ.
15. خلق الوعي بأهمية استراتيجية المنظمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وتأثيرها في المستقبل على السياسات الأسرية للدول الأعضاء وتنمية المجتمع.
16. التأكد من أن جميع مستويات التنفيذ والتدخل متضافرة ومنسقة لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. وفيما يلي المستويات الرئيسية التي تحتاج إلى التعاون والتنسيق:

الملحق أ – ملخص المجالات والمبادرات الاستراتيجية

مجال التعاون (المجالات الاستراتيجية)	الإجراءات والمبادرات المقترحة	الجهات المسؤولة	الإطار الزمني	التركيز
المجال الإستراتيجي الأول **بناء أسر مستقرة ومنتجة غايتها تنشئة مواطنين صالحين يؤدون أدوارا فاعلة في الحفاظ والمشاركة والرفاه والتنمية المستدامة للأسرة والمجتمع** **(17 مبادرة)**	**المبادرة الاستراتيجية 1.1**: وضع سياسات وقوانين وآليات لتسهيل الزواج القانوني بين الرجل والمرأة، وتقديم الدعم المالي والمعنوي اللازم للتشجيع على إنشاء أسر مستقرة ومستدامة ومنتجة. ويشمل ذلك من بين أمور أخرى تشجيع الشباب على الزواج وبناء أسر مستقرة.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية	سنة واحدة إلى ثلاث سنوات	تسهيل الزواج
	المبادرة الاستراتيجية 2.1: صياغة سياسات وتشريعات وحوافز لتعزيز وتقوية رغبة الدول وإرادتها في أن تصبح جزءا من التنمية المستدامة من خلال ربط أهداف تمكين الأسرة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتحسين برامج التوعية وحملات التثقيف بضرورة ثقافة الاستدامة، وتوفير الأموال والدعم اللازمين لزيادة المساواة الاجتماعية بين أفراد الأسرة.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني		التنمية المستدامة التي تراعي مؤسسة الزواج والأسرة
	المبادرة الاستراتيجية 3.1. تسهيل الزواج بإعداد الزوجين المقبلين على الزواج، وتأهيلهما بالمعرفة والتدريب والوعي قبل الزواج حول: ضرورة الكشوفات الطبية قبل وبعد الزواج، والمسؤوليات والواجبات الزوجية، وإدارة الأسرة ومهارات تربية الأبناء، ومهارات الأمومة والأبوة، والتواصل داخل الأسرة، والحقوق والواجبات، وتنظيم الأسرة، وتنمية الأسرة وفقا للقيم الإسلامية والمعايير الإنسانية المشتركة، إلخ.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني		المعرفة ما قبل الزواج، والدورات التعليمية والتدريبية عن الزواج للمقبلين على الزواج
	المبادرة الاستراتيجية 4.1: حث الدول الأعضاء على اعتماد سن البلوغ (العمر المقترح بين 15 و16 سنة) وسن الزواج (السن المقترح هو 18 سنة)، مع الإشارة إلى المعاهدة الدولية لحقوق الطفل وإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي (تحددها الدول الأعضاء حسب ما تراه معقولا وبما يحقق مصلحة الزوجين).	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والهيئات القانونية والشرعية الإسلامية		سن البلوغ أو سن الزواج

	المبادرة الاستراتيجية 5.1: إنشاء محاكم متخصصة للأسرة وخدمات الإرشاد القانوني للأسر لتلبية احتياجات الأسر بشكل فعال يساهم في وحل مشاكلها.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية		محاكم الأسرة وخدمات النصح والإرشاد
	المبادرة الاستراتيجية 6.1: تشجيع ثقافة وممارسة المسؤوليات الأسرية المشتركة والشراكة بين الرجل والمرأة في تحمل واجب بناء الأسرة وتنشئة المواطن الصالح والمتوازن من خلال برامج التوعية والتدريب والإعلام.	وزارات الأسرة والأسر والمنظمات غير الحكومية		المسؤولية المشتركة للأسرة
	المبادرة الاستراتيجية 7.1: تنشيط دور جميع وسائل الإعلام المتاحة لرفع الوعي بأهمية مؤسسة الزواج والأسرة والتحديات التي تواجهها الأسر، وبخاصة المحتاجين والفقراء، والمطلقات، والأمهات الوحيدات[6] والأرامل، والأسر ذات الاحتياجات الخاصة.	الحكومة ووكالات الإعلام		دور الإعلام
	المبادرة الاستراتيجية 8.1: تنشيط استخدام الثقافة والفنون والاتصالات والأفلام والمهرجانات والمعارض الثقافية لتعزيز قضية تنمية مؤسسة الزواج والأسرة؛ ونشر الفهم الصحيح لأهمية ودور الأسرة في التنمية المجتمعية من خلال عقد شراكات مع المؤسسات الثقافية والاجتماعية والفواعل المجتمعية المؤثرة.	الحكومة ووزارات الثقافة ذات الصلة ووكالات الشباب والرياضة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني		دور الثقافة والفنون
	المبادرة الاستراتيجية 9.1: سن القوانين والسياسات الحكومية ذات الصلة، وتنفيذها من أجل ضمان التنمية الجيدة، والسلم، والعدالة، واستقرار الأسر في العالم الإسلامي.	الحكومة والوزارات والوكالات ذات الصلة		السياسات الحكومية وتنمية الأسرة

[6] يقصد بالأمهات الوحيدات الأمهات اللواتي ينشئن أولادهن لوحدهن، سواء كن أرامل أو مطلقات أو نساء تعرضن للاغتصاب خلال العمليات الإرهابية أو في حالات أخرى تعرضن فيها للاغتصاب رغما عنهن.

	<u>المبادرة الاستراتيجية 10.1:</u> خلق وعي بأهمية مشاركة الآباء في حياة وتربية أطفالهم من خلال البرامج، والأنشطة المجتمعية التي تجمع الأطفال والآباء معًا للحفاظ على العلاقات الأسرية حية وسليمة. وقد يشمل ذلك إطلاق منصات التفاعل والحوار بين الأبناء وأسرهم حول التحديات والقضايا التي تواجهها الأسرة في الظروف والسياق الراهن.	الوزارات ذات الصلة (التعليم والإعلام وشؤون الأسرة الشؤون الاجتماعية والوكالات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأسر)		مشاركة الوالدين في تربية الأبناء
	<u>المبادرة الاستراتيجية 11.1:</u> إطلاق برامج حكومية وغير حكومية مشتركة لتعزيز الوعي، وتثقيف الأسر حول أدوارها ومسؤولياتها في تربية الأطفال، وإيجاد بيئة أسرية صحية وسعيدة من خلال تكثيف الحملات، وبرامج التدريب والتوعية والإعلام من أجل معالجة قضايا السعادة والرضا في الأسرة. وقد يشمل ذلك العوامل الملموسة وغير الملموسة التي تؤثر على السعادة داخل الأسرة.	الحكومة والوزارات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		سعادة الأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 12.1:</u> تعزيز التزام الحكومة ودعمها للمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل المساهمة في بناء وتطوير وتنمية مؤسسة الزواج والأسرة.	الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص		الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني
	<u>المبادرة الاستراتيجية 13.1:</u> وضع سياسات وبرامج الدعم لمساعدة مؤسسة الزواج والأسرة في بلدان الأقليات والأسر المهاجرة والأسر التي تواجه صعوبات في مناطق الحروب والصراعات.	الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني		الأسر داخل الأقليات والاسر المهاجرة

	المبادرة الاستراتيجية 14.1: اتخاذ تدابير ووضع إستراتيجيات وقائية لمواجهة العوامل التي تسبب انهيار الأسر ورابطة الزواج مثل: الطلاق، والعنف، والأمراض الوراثية، وفيروس نقص المناعة البشرية ... إلخ.	الحكومة والوزارات ذات الصلة بالعدل والصحة وشؤون الأسرة والشؤون الاجتماعية.		إجراءات وقائية لوقف انهيار الأسر
	المبادرة الاستراتيجية 15.1: تعزيز ثقافة اتخاذ القرارات الجماعية، والمشاركة في التخفيف المتبادل من المشاكل داخل الأسرة، وتنمية ثقافة الحوار والاتصال، وحل المشكلات الجماعية للمشاكل العائلية من خلال برامج التوعية والتدريب والإعلام.	الوزارات والهيئات والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية والأسر		اتخاذ القرارات وحل المشاكل بصورة جماعية
	المبادرة الاستراتيجية 16.1: تعزيز دور الزعماء الدينيين والأئمة وغيرهم من فواعل المجتمع المدني ذوي الصلة بقضايا الأسرة لتحمل مسؤولياتهم في نشر القيم الإسلامية والإنسانية المشتركة كأساس لإنشاء أسر مستقرة، وتنشئة مواطنين متوازنين.	وزارات الشؤون الدينية والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني		دور زعماء الدين
	المبادرة الاستراتيجية 17.1: إعداد دلائل إرشادية شاملة ومتكاملة، ومنشورات أخرى ذات صلة حول قضايا الزواج والأسرة، والقيم الأسرية، وحقوق المرأة، وأدوار المرأة، والمبادئ والأحكام القائمة على القيم الإسلامية والإنسانية المشتركة.	الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجامعات...		كتب الإرشاد الأسري
المجال الإستراتيجي الثاني: تحسين رفاه مؤسسة الزواج والأسرة وجودة مستوى المعيشة (16 مبادرة)	**المبادرة الاستراتيجية 1.2:** تقديم الدعم اللازم للأسر، ولاسيما الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية بناء على خطط وبرامج أعدت بشكل مخطط ومفيد.	االسلطات والوزارات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص	خمس سنوات	خدمات شاملة
	المبادرة الاستراتيجية 2.2: وضع برامج وطنية وإقليمية مشتركة لمكافحة الفقر والقضاء على الجوع في البلدان المتضررة، ومعالجة الظروف المالية للأسر مع التركيز بصورة خاصة على الأسر التي تعيش في المناطق النائية والأسر التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي للدخل، والمساهمة في معالجة الظروف الصعبة فقر في المجتمع.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني		القضاء على الفقر في الأرياف والمناطق النائية

	<u>المبادرة الاستراتيجية 3.2</u>: تعزيز العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، بما ينسجم مع القيم الإسلامية والإنسانية المشتركة، وذلك من خلال سياسات وقوانين واضحة.	السلطات والوزارات المعنية والوكالات ذات الصلة		العدالة والمساواة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 4.2</u>: جمع وتوجيه نسبة معينة من الزكاة والتبرعات والأوقاف لمساعدة الأسر المحرومة والمحتاجة في الدول الأعضاء المعنية.	السلطات والوزارات المعنية والمجتمع المدني		الاستخدام الفعال لأموال الزكاة والأوقاف
	<u>المبادرة الاستراتيجية 5.2</u>: زيادة حملات التوعية والورشات حول القضايا الطبية والصحية المتعلقة بالأسر لتحسين الخيارات الصحية لها؛ من حيث الحميات الغذائية، والتربية الإنجابية والجنسية، والرفاه المادي، والعادات والممارسات الجيدة لحفظ الصحة، مع التركيز على الصحة الجسمية والنفسية للأطفال والشباب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأزواج الجدد أو المقبلين على الزواج من خلال وسائل الإعلام التقليدية والرقمية.	السلطات والوزارات المعنية والمجتمع المدني		الدعم الصحي
	<u>المبادرة الاستراتيجية 6.2</u>: وضع سياسات لدعم المسنين في إطار النظم والوظائف الأسرية التقليدية والجديدة.	الحكومة والسلطات والوزارات المعنية		دعم المسنين
	<u>المبادرة الاستراتيجية 7.2</u>: جعل التعليم المبكر لأفراد الأسرة إلزاميًا في جميع البلدان الإسلامية، وضمان تشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تعزيز السياسات والقوانين ووضع استراتيجيات لتشجيع التعليم المجاني أو المدعوم جزئيًا أو غيره من الأشكال لتيسير التعليم على النحو المناسب في البلدان الأعضاء المعنية.	الحكومة والسلطات والوكالات المعنية		الدعم التربوي
	<u>المبادرة الاستراتيجية 8.2</u>: وضع برامج بناء القدرات المتخصصة من أجل تمكين الأسرة وتدريبها، وبخاصة الأسر حديثة الإنشاء.	السلطات والوزارات المعنية والمجتمع المدني		برامج بناء القدرات
	<u>المبادرة الاستراتيجية 9.2</u>: تسهيل ترتيبات رعاية الأطفال، مثل: توفير خدمات الرعاية العامة للأطفال، وتقييمها من حيث كثافتها وجودتها وشمولها الاجتماعي وتيسير تكاليفها.	السلطات والوزارات المعنية والمجتمع المدني		رعاية الأطفال

	المبادرة الاستراتيجية 10.2: وضع برامج وحوافز تدريبية تدعم وتعزز دور الأسر في أنشطة التنمية المستدامة، وتدريب المشاركين في تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني		تدريب العمال
	المبادرة الاستراتيجية 11.2: تعزيز البرامج والسياسات الرامية إلى منع الزواج المبكر، والزواج القسري وزواج الأطفال عن طريق سياسات واضحة، وبرامج توعية وحملات إعلامية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني		الزواج المبكر والزواج االقسري
	المبادرة الاستراتيجية 12.2: وضع سياسات وأنظمة وحوافز لدعم المرأة حتى تتمكن من تحقيق التوازن بين العمل وأدوارها باعتبارها أما، وذلك من خلال توفير بيئة مواتية للوالدين تكفل التوازن بين الأسرة والعمل من أجل التشجيع على الإنجاب في البلدان الإسلامية المعنية. وقد يشمل ذلك أيضًا تنظيم وتوفير الحوافز للقطاع الخاص لتعزيز بيئة ومواعيد عمل ملائمة للأسر.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية		منظومة عمل أسرية مرنة
	المبادرة الاستراتيجية 13.2: ضمان وصول الأسر الفقيرة إلى الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والخدمات الاجتماعية بهدف تقديم الدعم المالي للأسر والزيجات على أساس مشروط. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الدعم المالي للأسر التي تقوم بتطعيم أطفالها.	الحكومة والوزارات المعنية		خدمات الأسر الفقيرة
	المبادرة الاستراتيجية 14.2: تحسين ممارسات جمع البيانات المتعلقة بشيوع مسائل الرعاية الصحية التي تؤثر على رفاهية الأسرة وازدهارها.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية		بيانات عن إسراتيجية مؤسسة الزواج والأسرة
	المبادرة الاستراتيجية 15.2: تدريب العائلات على أفضل الأساليب والمهارات اللازمة لتربية أطفال متوازنين، مع مراعاة المراحل العمرية المختلفة للتطور ونوع التعليم والتدريب اللازم في كل مرحلة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير		تنشئة الأطفال وفقا لمتطلبات كل مرحة عمرية

		الحكومية والجامعات ومراكز التدريب		
	الهدف الإستراتيجي 16.2: تقديم الدعم المالي للعائلات التي ترعى الأطفال أو أحد أفرادها من المعاقين أو المسنين.			الدعم للأسر ذات الاحتياجات الخاصة والمسنين
المجال الاستراتيجي الثالث: **تعزيز الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وحمايتها (20 مبادرة)**	**المبادرة الاستراتيجية 1.3:** تعزيز دور المؤسسات التعليمية والدينية في إعداد وحماية الأسر من خلال تصميم مناهج وبرامج مناسبة وذات صلة تلبي احتياجات الأسر، وتكفل التنمية المتوازنة بدءاً من التعليم المبكر وتربية الأطفال.	المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية الأيسيسكو واتحاد الجامعات العربية والألكسو والجامعات	خمس سنوات	دور المؤسسات الدينية
	المبادرة الاستراتيجية 2.3: إنفاذ إجراءات فعالة ووقائية لتجريم العنف المنزلي ووقف جميع أشكال العنف داخل الأسرة، وخاصة ضد النساء والأطفال، وذلك مثل الإيذاء البدني والجنسي، وزواج الأطفال، والتحرش الجنسي، والإيذاء البدني والنفسي وأشكال العنف الأخرى. وقد يشمل ذلك أيضا سن تشريعات محددة تمنع الممارسات الضارة، وتزيد الوعي بتحريم الإسلام والأحكام القانونية والقواعد الاجتماعية للعنف العائلي؛ وضمان إنفاذ الأحكام القانونية والإجراءات المرتبطة بالسياسات والمعتمدة لمكافحة العنف المنزلي.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية		تجريم العنف
	المبادرة الاستراتيجية 3.3: إنشاء وحدات ومراكز للمساعدة في مكافحة العنف داخل الأسرة من خلال زيادة مستوى الوعي بجميع أشكال العنف، ووضع برامج تدريب للعاملين في المجال القضائي والأمني حول كيفية التعرف على ضحايا العنف المنزلي، ومعالجة تلك الحالات معالجة فعالة.	الحكومة والوزارات ذات الصلة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية		تدريب حول التعامل مع العنف المنزلي
	المبادرة الاستراتيجية 4.3: وضع استراتيجيات وطنية وتحديد المجالات ذات الأولوية بشأن التماسك الاجتماعي بين الأجيال، والترابط والاعتماد المتبادل بين الأباء والأبناء	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية		استمرارية الأسرة فيما بين الأجيال

	من أجل الحفاظ على استقرار الأسرة واستمراريتها، وذلك من خلال الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تجمع كلا من الأبناء وكبار السن.	والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية		
	<u>المبادرة الاستراتيجية 5.3:</u> وضع سياسات ومبادرات فعالة لتوفير الحماية الاجتماعية لمؤسسة الزواج والأسرة. ويمكن أن تشمل مجالاتها تقديم التعويضات النقدية والإعفاءات الضريبية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير العمل، وكفالة الحقوق الاجتماعية وتوفير السكن، ورعاية الأطفال، ورعاية المسنين، والدعم الطبي، والأطفال المستضعفين والمحرومين، والأسر ذات الاحتياجات الخاصة، والأسر التي يقوم الأطفال على شؤونها.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية		الحماية الاجتماعية للأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 6.3:</u> إنشاء خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري، وتقديم الخدمات القانونية للأفراد المتضررين في مجال شؤون الأسرة والزواج، وتحسين آليات جمع البيانات وآليات الرصد فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن مختلف أشكال العنف وتأثيرها على الأسر.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني		خدمات الإرشاء الأسري
	<u>المبادرة الاستراتيجية 7.3:</u> تعزيز القيم الدينية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية لتنمية الأسرة وتمكينها من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تصميم برامج خاصة للنساء والأطفال والشباب من أجل ترسيخ القيم والأخلاق في البيئة الأسرية، وتعزيز ممارسة قانون الأسرة الإسلامي والمبادئ الأخلاقية الإسلامية بشأن مؤسسة الزواج والأسرة مراعاة لأوضاع الدول الأعضاء.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية		منظومة قيم الأسرة تثقيف الأسر بشأن قانون الأسرة الإسلامي
	<u>المبادرة الاستراتيجية 8.3:</u> إجراء البحوث والدراسات بشأن أسباب وآثار تعاطي المخدرات، والجرائم، والزواج دون السن القانونية، والأنشطة غير الأخلاقية لأفراد الأسرة، والأنشطة الجنسية غير القانونية، والعنف، وغيرها ووصف العلاجات والحلول اللازمة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيسريك		البحث في مجال التحديات والمشاكل الأسرية

		والجامعات والمراكز المتخصصة		
	المبادرة الاستراتيجية 9.3: وضع سياسات في البلدان الأعضاء تعمل على دمج موضوع تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في المناهج والبرامج الجامعية، وكذلك تفعيل دور المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية ذات الصلة في حماية، وصون جوهر مؤسسة الزواج والأسرة وقيمه ووظائفه الأساسية.	الوزارات المعنية (التعليم والتعليم العالي) والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيسريك والجامعات والمراكز المتخصصة		دور المؤسسات التعليمية منظمة التعاون الإسلامي
	المبادرة الاستراتيجية 10.3: سن قوانين ووضع خطط لمعالجة الأسباب الجذرية للطلاق والإيذاء البدني والعنف وتعاطي المخدرات والاتجار بالبشر والدعارة، مع التأكيد على عوامل مثل: البطالة والجهل، وانعدام التعليم والفقر، وغياب الحوار والتواصل داخل الأسرة ... إلخ.	الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيسريك والجامعات والمراكز المتخصصة		أسباب الطلاق والفقر والتطرف
	المبادرة الاستراتيجية 11.3: تناول مخرجات المؤتمرات والاتفاقيات العالمية حول الزواج والأسرة، والرد على مضامينها السلبية، وقرارتها من المنظور الإسلامي والثقافي للعالم الإسلامي.	الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيسريك والجامعات والمراكز المتخصصة ومنظمة التعاون الإسلامي والأليكسو		العناصر السلبية التي تعترض مؤسسة الزواج والأسرة
	المبادرة الاستراتيجية 12.3: تقديم الدعم وتلبية الاحتياجات الضرورية للأسر المهاجرة والأسر في مناطق النزاعات والتي تواجه تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية وصحية	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		دعم الأسر المهاجرة والأسر

	ودينية من أجل حماية مؤسسة الزواج والأسرة وقيمها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الوعي، والنهوض بالحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر خارج منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في المنتديات والمنظمات الإقليمية والدولية.	والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي		التي تعيش في مناطق النزاعات والحروب
	<u>المبادرة الاستراتيجية 13.3:</u> دعم أسر اللاجئين وتلبية احتياجاتهم الضرورية وتقديم الخدمات لهم؛ مثل: 1) الدعم المالي، والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية وتقديم المشورة والإرشاد الأسري، و2) وضع البرامج التعليمية والتدريبية على المستويات الوطنية وفيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، و3) تطوير آليات جمع البيانات والإبلاغ والمراقبة حول القضايا التي تواجهها العائلات اللاجئة، و4) الدفاع عن قضاياهم في المنتديات الوطنية والدولية، و5) وضع خطط لمنع وضع اللجوء والنزوح السلبي للعائلات، والذي يسبب لها مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية هائلة، و6) الاستخدام الفعال لأموال الزكاة والتبرعات والهبات لدعم المشاريع والبرامج الخاصة للأسر اللاجئة، و7) ضمان التماسك والانسجام الاجتماعي بين الأسر اللاجئة والأسر المحلية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية...		دعم الأسر اللاجئة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 14.3:</u> تقديم الدعم اللازم لمؤسسة الزواج والأسرة في البلدان التي تضم أقليات، وذلك بتمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية؛ بما يتماشى مع القوانين والقواعد المعمول بها في البلدان ذات المعنية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية...		دعم أسر الأقليات المسلمة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 15.3:</u> تشكيل هيئة متخصصة أو مركز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لمتابعة حقوق الأقليات واللاجئين والمهاجرين من خلال الإهتمام	منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة		خلايا التفكير لتلبية متطلبات

	بحقوقهم، ودعم استقرار وتنمية وازدهار مؤسسة الزواج والأسرة، انسجاما مع القيم والتعاليم الإسلامية.	لحقوق الإنسان والدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة		الأقليات واللاجئين والمهاجرين
	<u>المبادرة الاستراتيجية 16.3:</u> تشجيع إنشاء رابطات قانونية للأسرة المسلمة، وهيئات للمجتمع المدني لتقديم خدمات الحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة وتنميتها.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي		وكلاء وجمعيات المجتمع المدني من أجل مؤسسة الزواج والأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 17.3:</u> التأكد من أن القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة تشمل القواعد المناسبة لحماية الأسرة، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان أن القانون مناسب ويسهل إرساء الحقوق وإعمالها.	الحكومة والوزارات المعنية ومنظمة التعاون الإسلامي		الأنظمة والقوانين لحماية الأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 18.3:</u> تقديم الدعم المالي والفني، حسب الاقتضاء، إلى المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية التي تُعنى بقضايا العنف ضد النساء والأطفال.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي والأبناك ... والمانحين		تقديم الدعم للمنظمات المحلية والدولية التي تعمل في مجال منع العنف
	<u>المبادرة الاستراتيجية 19.3:</u> التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة والوسائط الإلكترونية الجديدة على الشباب والأطفال، وعلى متانة الأسرة والمجتمع واستقرارهما. ويجب تعزيز السياسات، وبرامج التوعية عبر جميع وسائل الإعلام؛ بما ينسجم مع الوضع الراهن والسياق الحالي للدول الأعضاء.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي		الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا

		والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية والإعلام...		الحديثة على الأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 20.3</u>: دعم الأسر التي تمتلك فيها الأم زمام الأمور، وتعزيز دور القيادات النسائية في هذا النوع من المجتمعات في العالم الإسلامي، وذلك لتعزيز مشاركة المرأة واستقرار وتقدم الأسرة من خلال البرامج والخدمات المطلوبة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية		دعم الأسر التي تتولى الأم شؤونها
المجال الاستراتيجي الرابع: **توسيع مشاركة الأسر في جميع جوانب التنمية المجتمعية** **(13 مبادرة)**	**<u>المبادرة الاستراتيجية 1.4</u>**: التوسع في إنشاء رياض الأطفال والمدارس والمرافق التربوية الأخرى في المناطق الحضرية والتجارية والريفية والنائية لتسهيل مهمة الأسر في تربية الأبناء.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمانحون والممولون	خمس سنوات	إيجاد مرافق لتنمية الأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 2.4</u>: ضمان المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		المساواة بين الجنسين والمشاركة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 3.4</u>: اعتماد سياسات إعلامية تهدف إلى تغيير الممارسات والتصورات السلبية المنتشرة في المجتمع والتي تعوق المشاركة الفاعلة للأسرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان المعنية، وزيادة الوعي من أجل التصدي لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالحالة الاجتماعية للأفراد.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		الإعلام وتغيير التصورات السلبية عن مشارة الأسرة

	<u>المبادرة الاستراتيجية 4.4</u>: توفير الدعم المالي والنفسي للأسر المحرومة، ودعم أدوارها في التنمية المجتمعية من خلال البرامج والمبادرات المختلفة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		الأسر المحرومة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 5.4</u>: تشجيع السياسات التي تدعم مشاركة جميع أفراد الأسرة في عملية التنمية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، وتقديم الحوافز والتمويل المناسب للأسر المحرومة، وتعزيز دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم شبكات المجتمع المدني العاملة في منصات دعم الأسرة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		مشاركة الأسرة في عمليات التنمية
	<u>المبادرة الاستراتيجية 6.4</u>: توفير برامج التدريب المهني لأفراد الأسرة لزيادة مشاركتهم في القوى العاملة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		التدريب المهني
	<u>المبادرة الاستراتيجية 7.4</u>: تحسين برامج إعانات البطالة بناءً على احتياجات الأسر بهدف تعزيز مشاركة الأسرة في أنشطة التنمية المستدامة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		التعويضات عن البطالة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 8.4</u>: وضع سياسات لتحسين ظروف العمل، وإيجاد بيئات عمل لائقة ومنظمة وآمنة ومرنة للنساء، وتشجيع الإجازات الوالدية الفعالة، بما في ذلك إجازة الأمومة، وإجازة رعاية الوالدين، وإجازة الأبوة، والإجازة للمسائل العائلية العاجلة، من أجل تعزيز بيئات عمل فاعلة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		تسهيلات إجازة الوالدين

	<u>المبادرة الاستراتيجية 9.4</u>: وضع أطر للسياسات على المستويات الوطنية والإقليمية، وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، بناءً على إستراتيجيات التنمية الداعمة للفقراء، والمراعية للتنوع الاجتماعي بهدف دعم مشاركة الأسرة في المجتمع.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمة التعاون الإسلامي		سياسات عن الإستراتيجيات الخاصة بالفقراء والشؤون الجنسانية
	<u>المبادرة الاستراتيجية 10.4</u>: زيادة عدد البرامج وحجم المحتويات الإعلامية التي تعزز وتنهض بقضية وأهداف مؤسسة الزواج والأسرة، بما في ذلك مشاركة النساء، وجميع الفاعلين الحكوميين المعنيين. ولابد من إبراز المسائل المتعلقة بالصورة النمطية لدور المرأة في تنمية الأسرة، وتغيير تلك الصورة السلبية من خلال برامج التوعية، وإبراز أفضل النماذج الناجحة للنساء اللواتي يشاركن على جميع المستويات.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووكالات الإعلام ومنظمة التعاون الإسلامي		برامج إعلامية تعالج الصورة النمطية السلبية لدور المرأة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 11.4</u>: تنفيذ برامج رئيسية لتعزيز حضور المرأة تبرز الدور الإيجابي للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك باستخدام جميع الوسائط، ولاسيما شبكات التواصل الجديدة، بهدف إبراز الطابع العاجل لتمكين المرأة ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		برامج رئيسية لتعزيز حضور المرأة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 12.4</u>: تحسين تقديم خدمات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل تقديم اعتمادات خاصة للأسر والأزواج.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		توفير الحماية الاجتماعية

	<u>المبادرة الاستراتيجية 13.4</u>: إنشاء مراكز عامة للمجتمعات المحلية، ومنصات للتوظيف تعزز وتسهل مشاركة الأسر في المجتمع المحلي.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		منصات لتوظيف أفراد الأسرة
المجال الإستراتيجي الخامس: **تعزيز إنتاجية مؤسسة الزواج والأسرة ورفاهها (15 مبادرة)**	**<u>الهدف الإستراتيجي 1.5</u>**: ضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي للأسر من خلال سن الحكومات في العالم الإسلامي للقوانين والسياسات اللازمة والبرامج المتخصصة ذات الصلة لتعزيز قابلية توظيف أفراد الأسرة وإنتاجيتهم، ولا سيما زيادة توظيف الشباب وتوفير التدريب على الكفاءات المتعلقة حاجة لسوق العمل.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني	خمس سنوات	البحث عن الغمل وإمكانية التوظيف
	<u>الهدف الإستراتيجي 2.5</u>: مراجعة اللوائح والأنظمة والسياسات الاقتصادية لزيادة الإنتاجية الاقتصادية للأسر وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الملائمة للأسرة لتشجيع الإنتاجية والاكتفاء الذاتي.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		الإنتاجية والمشاريع الصغرى والمتوسطة
	<u>الهدف الإستراتيجي 3.5</u>: دعم وتسهيل تنمية الأسر التي تديرها النساء أو الأمهات الوحيدات أو الأرامل والأيتام من خلال توفير الدعم والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني		دعم الأسر التي تقوم النساء أو الأرامل على شؤونها
	<u>المبادرة الاستراتيجية 1.5</u>: ضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي للأسر من خلال سن الحكومات في العالم الإسلامي للقوانين والسياسات اللازمة والبرامج المتخصصة	القطاع الخاص والبنوك والممولين والمانحين والأثرياء الأفراد والبنك		التمكين الاقتصادي للأسرة

	الملائمة لتعزيز قابلية توظيف أفراد الأسرة وإنتاجيتهم، ولا سيما زيادة توظيف الشباب وتوفير التدريب على الكفايات والمهارات المطلوبة لتلبية حاجة سوق العمل.	الإسلامي للتنمية وغيرها من البنوك الإسلامية		
	<u>المبادرة الاستراتيجية 2.5</u>: مراجعة اللوائح والأنظمة والسياسات الاقتصادية لزيادة الإنتاجية الاقتصادية للأسر وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الملائمة للأسرة لتشجيع الإنتاجية والاكتفاء الذاتي.	الحكومة والوزارات المعنية (الاقتصاد والمالية) والقطاع الخاص والبنوك		قروض الأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 3.5</u>: دعم وتسهيل تنمية الأسر التي تديرها النساء أو الأمهات الوحيدات أو الأرامل والأيتام من خلال توفير الدعم والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني		دعم الأسر في الأرياف والمناطق النائية
	<u>المبادرة الاستراتيجية 4.5</u>: تشجيع القطاع الخاص، والأثرياء، ورجال الأعمال على إنشاء صناديق التمكين الاقتصادي للأسرة من أجل دعم الأسر في الأراضي المحتلة، والعائلات اللاجئة والمهاجرة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		الأسر الضعيفة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 5.5</u>: وضع خطط تحفيز للأنشطة الاقتصادية الموجهة للأسرة من خلال التدخلات الحكومية الميسِّرة، وتقديم قروض بنكية وأسعار فائدة منخفضة أو دون فوائد، وتقديم تخفيضات وحوافز ضريبية وكذلك الدعم الفني اللازم.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		سوق العمل المواتية للأسرة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 6.5</u>: تقديم برامج وسياسات خاصة لأسر المناطق الريفية والنائية؛ ومن أمثلة ذلك توفير فرص عمل محددة في المناطق الريفية والنائية لتسهيل توظيف النساء وتنمية مهاراتهن.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص		التمكين الاقتصادي
	<u>المبادرة الاستراتيجية 7.5</u>: معالجة الأبعاد المختلفة للفقر والمخاطر، ومواطن ضعف الأسر من خلال تصميم مقاربات لتنمية الأسرة قائمة على الإنتاجية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والبنوك		المبادرات المشتركة بين

			القطاعين العام والخاص	
	المبادرة الاستراتيجية 8.5: إجراء إصلاحات فعالة لسوق العمل بناءً على احتياجات الأسرة والمرونة؛ عبر وسائل من بينها اعتماد أنظمة عمل بديلة لتشجيع أفراد الأسرة على زيادة مشاركتهم والعمل بدوام جزئي مع استهداف الشباب والنساء بصورة خاصة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص وسيسريك والجامعات ومراكز البحوث	البحث في مجال رفاه الأسرة	
	المبادرة الاستراتيجية 9.5: تمكين الأسر اقتصاديًا من خلال الدعم المالي وغير المالي، والخدمات الاجتماعية، وخلق فرص العمل التي تهدف بصورة خاصة إلى تقوية الأسر. ومن أمثلة ذلك اعتماد الحصص الحكومية عند توظيف الأمهات بدوام جزئي، والحوافز المالية والبدلات.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والفاعلين في المجتمع المدني	الوساطة والمصالحة	
	المبادرة الاستراتيجية 10.5: وضع برامج ومبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص لدعم الإنتاجية الاقتصادية للأسر.	الحكومة والوزارات المعنية (الاقتصاد والمالية) والقطاع الخاص والبنوك	التمكين الاقتصادي للأسرة	
	المبادرة الاستراتيجية 11.5: إجراء بحوث شاملة حول العوامل غير المادية التي تؤثر على سعادة ورفاه الأسر والزيجات.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والبنوك	المدن الصديقة للأسرة	
	المبادرة الاستراتيجية 12.5: توفير أنظمة الدعم الاجتماعي للنساء المطلقات، ولاسيما النساء ممن لديهن أولاد، وزيادة عدد الخدمات العامة المقدمة للأسر، مثل الإرشاد الأسري والوساطة لحل المشكلات.	الحكومة والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني و والقطاع الخاص	نشاط المسنين	

المجال الإستراتيجي السادس: **تعزيز الشركات والتعاون في تطبيق استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء** **(11 مبادرة)**	**<u>المبادرة الاستراتيجية 1.6</u>:** إنشاء شبكات وروابط مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة ومنظومتها القيمية والثقافية.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والوكالات الدولية والمجتمع المني ومنظمة التعاون الإسلامي	سنة إلى ثلاث سنوات	الشبكات والروابط
	<u>المبادرة الاستراتيجية 2.6</u>: إشراك الشركاء المحليين مثل قادة المجتمع، والفاعلين في المجتمع المدني والفنانين والرياضيين والمفكرات والمنظمات المحلية غير الحكومية في مختلف الدول الأعضاء في برامج ومشاريع تتعلق بالأسرة والزواج.	الوزارات ذات الصلة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمة التعاون الإسلامي		إشراك المؤثرين والمنظمات غير الحكومية
	<u>المبادرة الاستراتيجية 3.6</u>: وضع تدابير وآليات فعالة للتعاون والتنسيق بين الإدارات والوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن التنفيذ الفعال والمهني لخدمات وبرامج تمكين وتنمية الأسرة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني		التعاون والتنسيق
	<u>المبادرة الاستراتيجية 6</u>: إنشاء شراكات فعالة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوحيد الجهود في دعم الأسرة للاضطلاع بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص الوكالات الدولية والمجتمع المدني ومنظمة التعاون الإسلامي		الشراكة
	<u>المبادرة الاستراتيجية 5.6</u>: استخدام التكنولوجيات ووسائل التواصل الحديثة لبناء وسائل تواصل فعالة من حيث التكلفة وتوفير صوت لعدد متزايد من الجهات الفاعلة بشأن	الحكومة والوزارات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني		استخدام التكنولوجيا إعطاء الصوت للأسرة

	القضايا المتعلقة بالأسرة والزواج. لكن ينبغي للحكومات والمجتمعات الحذر من الآثار السلبية والتحديات الممكنة للتكنولوجيا على نسيج الأسرة والتماسك والاستقرار المجتمعي.	والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية والثقافية والمؤسسات التعليمية		
	<u>المبادرة الاستراتيجية 6.6:</u> إنشاء شبكات إسلامية للأسر على مستوى المنظمة بمشاركة الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة، وذلك بهدف توفير برامج، وفضاء، ومنابر للأسر والأزواج للتفاعل بشأن الحلول المتبادلة لقضايا الأسرة ومناقشتها.	الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإعلامية		برامج التبادل والحوار الأسري
	<u>المبادرة الاستراتيجية 7.6:</u> إنشاء منصة إقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي خاصة بمؤسسة الزواج والأسرة. وينبغي أن تتكون هذه المنصة من طيف واسع من الفاعلين بدءا بالمؤثرين ووصولا إلى القطاع الخاص.	منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء والفاعلين في المجتمع المدني		المنصة الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي
	<u>المبادرة الاستراتيجية 8.6:</u> إطلاق مهرجانات ثقافية واجتماعية وأياما خاصة على مستوى المنظمة تخصص للاحتفاء بالأسر من مختلف البلدان والثقافات.	منظمة التعاون الإسلامي وإرسيكا والأيسيسكو والدول الأعضاء والمجتمع المدني والفاعلين في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية		المهراجانات الثقافية للاسر
	<u>المبادرة الاستراتيجية 9.6:</u> إنشاء مجموعات إعلامية استشارية مشتركة حول كيفية تعزيز وتنفيذ الأنشطة والبرامج الترويجية والإعلامية لتشجيع التنفيذ الفعال لاستراتيجية مؤسسة الزواج والأسرة ورفع تقارير عن نتائجها وآثارها.	منظمة التعاون الإسلامي والوكالات الإعلامية والدول الأعضاء		الإعلام وتنفيذ إسراتيجية مؤسسة الزواج والأسرة

	المبادرة الاستراتيجية 10.6: الترويج لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للزواج والأسرة، والتعريف بها على المستويات المحلية، والمناطقية، والوطنية والدولية من خلال وسائل الإعلان والترويج الجديدة، والقنوات الإعلامية الجديدة الفعالة، وتقديم وتنفيذ سياسات ومبادرات محددة، وتيسير الشراكات والمشاريع المشتركة بين الحكومات والأجهزة الحكومية والقطاعات المجتمعية، وتشجيع مشاركة النساء والشباب في أنشطة الترويج.	منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء والوكالات الإعلامية والمجتمع المدني		تشجيع استراتيجية مؤسسة الزواج والاسرة والترويج لها
	المبادرة الاستراتيجية 11.6: استخدام جميع الوسائط لتحسين تقديم إستراتيجيات، ومضامين استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة التي تركز على قضايا من ضمنها المرأة، واستقرار الأسرة، والسلم والأمن، وحقوق ومسؤوليات المرأة، وتمكين المرأة ومشاركتها، ومنظومة العمل المرنة للمرأة، ونزوح وهجرة النساء، والعنف ضد النساء والفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتمكين الاقتصادي والسياسي، والتمييز ضد النساء والفتيات، والنوع الجنسي، وتغير المناخ، وتحقيق العدالة للنساء، والتمكين التعليمي للمرأة... إلخ.	الوكالات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص...		نتائج استراتيجية مؤسسة الزواج والأسرة
المجال استراتيجي السابع: تقوية حوكمة وإدارة شؤون مؤسسة الزواج والأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال التشريعات والسياسات والقوانين وآليات الحكامة الجيدة (11 مبادرة)	**المبادرة الاستراتيجية 1.7:** وضع مبادئ توجيهية وآليات ذات صلة بضمان التنسيق والتواصل وتدفق المعلومات بفعالية فيما بين الفاعلين المعنيين، المؤسسات والهيئات المشاركة في تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة على المستويين الحكومي وغير الحكومي.	منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء والوزارات والوكالات المعنية	سنة إلى سنتين	توجهيات وآليات التنفيذ
	المبادرة الاستراتيجية 2.7: إشراك الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وتعزيز مشاركتها في تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال الاستعانة بخبراتها وخاصة في قضايا حقوق الإنسان.	منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان		إشراك الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

				والاستفادة من خبرتها
	المبادرة الاستراتيجية 3.7: إنشاء قنوات اتصال ثابتة ومستدامة بين الوزارات والوكالات والجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا الزواج والأسرة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء لتحسين الحكامة الجيدة.	الحكومة والوزارات المعنية ومنظمة التعاون الإسلامي		قنوات التواصل بين أصحاب المصلحة
	المبادرة الاستراتيجية 4.7: تتبع ورصد تنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة من خلال تقديم الدعم لبلدان المنظمة التي تحتاج إليها من أجل ضمان مرونة وسهولة تنفيذ الاستراتيجية.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية ومنظمة التعاون الإسلامي		تقديم الخبرة في مجال تنفيذ استراتيجية مؤسسة الزواج والأسرة
	المبادرة الاستراتيجية 5.7: وضع مؤشرات رئيسية للأداء ومؤشرات أداء ذات صلة ومناسبة للدول الأعضاء بشأن إدارة وقياس مستوى تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة وأثرها.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع الخاص ومنظمة التعاون الإسلامي		مؤشرات الأداء الرئيسية لتنمية الاسرة
	المبادرة الاستراتيجية 6.7: تطوير آلية لتتبع القضايا القانونية المتعلقة بالعائلات والزيجات لفهم القضايا والتحديات بشكل أفضل وإيجاد حلول فعالة لها.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع الخاص ومنظمة التعاون الإسلامي		تتبع الحالات

	المبادرة الاستراتيجية 7.7: إشراك أفراد الأسرة في عملية إعداد قوانين وتشريعات الأسرة من باب إشراك المتعاميلن والمستفدين كوسيلة فعالة في الحكامة الجيدة.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع الخاص		إشراك الأسر في وضع القوانين
	المبادرة الاستراتيجية 8.7: إجراء بحوث ودراسات تتعلق بتشريعات الأسرة لضمان وجود التقييم المناسب والتحليل الواقعي لحالة وسياقات الأسرة قبل سن قوانين جديدة.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع الخاص ومنظمة التعاون الإسلامي وسيسريك		البحوث والدراسات عن مؤسسة الزواج والأسرة
	المبادرة الاستراتيجية 9.7: استخدام التكنولوجيات الجديدة وأساليب وحلول الإدارة الفعالة لإدارة المسائل المتعلقة بمؤسسة الزواج والأسرة.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع الخاص		التكنولوجيات الجديدة من أجل التمكين
	المبادرة الاستراتيجية 10.7: تحسين الخدمات الحكومية للأسرة والتنفيذ والمراقبة الفعالة.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع		تقديم الخدمات
	المبادرة الاستراتيجية 11.7: تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية بشأن إعداد تشريعات وسياسات محددة تتعلق بمؤسسة الزواج والأسرة، والتأكد من أن التشريعات والقوانين والسياسات تنسجم مع المعايير والممارسات الاجتماعية والثقافية في البلدان الإسلامية.	الحكومة والوزارات والوكالات المعنية والقطاع الخاص والفاعلين في المجتمع المدني		التنسيق بين الوكالات

المبادرات العامة على مستوى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المبادرات العامة	إجراءات ومبادرات مقترحة	الجهات المسؤولة	الإطار الزمني	مجال التركيز
مقترحات عامة	1. إنشاء لجان وآليات متخصصة على المستوى الوزاري لتتبع ورصد تنفيذ الاستراتيجية وتقييم نتائجها وآثارها. لذلك، يتعين على الحكومات تعزيز الأنظمة والقواعد المتعلقة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة.	الحكومات والوزارات والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني	إجراء فوري	اللجان والآليات على المستوى الوزاري
	2. إنشاء لجنة توجيهية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لرصد وتتبع التقدم في تنفيذ استراتيجية تمكين الأسرة.	منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء	سنة	اللجنة التوجيهية لمسائل الأسرة
	3. اعتماد منظور أسري في أهداف التنمية مع التركيز على البرامج والمشاريع الإنمائية التي تضع الأسرة واقتصادها في قلب الخطط الاقتصادية، وتجعل من تمكين الأسرة واستقرارها أولوية في السياسات الوطنية في الدول الأعضاء.	جميع الدول الأعضاء، والوكالات المعنية	مستمر	نهج تطوير الأسرة
	4. الالتزام بأهداف تنمية وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وربطها بأهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء، وذلك بتشجيع العدالة الاجتماعية. وحماية البيئة والموارد، وتعظيم التنمية الاجتماعية، وحقوق النساء ومشاركتهن، والقضاء على الفقر والجوع، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتنمية الأسرة.	جميع الدول الأعضاء، والوكالات المعنية	5 سنوات	تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأسرة
	5. حث الدول الأعضاء في المنظمة على بذل جهود أكبر لاعتماد نهج متكامل للسياسات الوطنية بشأن مؤسسة الزواج والأسرة، بما في ذلك تعزيز دور الأسرة في تنشئة الشخصية المسلمة وفي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حقوق المرأة	جميع الدول الأعضاء، والوكالات المعنية	5 سنوات	سياسات الأسرة الوطنية

	والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والحفاظ على القيم التربوية والأخلاقية التي تضمن دعم الأسرة وتمكينها.			
	6. تعزيز آليات التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة قضايا الأسرة والمشاركة مع المؤسسات والهيئات الدولية الأخرى.	جميع الدول الأعضاء والوكالات المعنية والوكالات والمنظمات الدولية المعنية	مستمر	التعاون المشترك
	7. حث الدول الأعضاء على تحويل المسؤولية الأخلاقية للوالدين تجاه الأطفال إلى التزامات محددة وقابلة للتنفيذ، مع السعي لإدراج تلك الالتزامات في البرامج والخطط الوطنية التي تتناول قضايا الزواج والأسرة في المجتمعات الإسلامية.	جميع الدول الأعضاء والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني	مستمر	مسؤوليات الآباء
	8. استخدام وتوجيه الدعم المالي الحكومي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة عن طريق الجهات الفاعلة في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، كآلية فعالة لدعم الأسر المحتاجة في المناطق الحضرية والريفية والنائية.	جميع الدول الأعضاء والوزارات والوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني	سنة–سنتين	التعاون المشترك
	9. تشكيل مجالس فخرية لرجال الأعمال وسيدات الأعمال والأثرياء والشركات ممن يرغبون في دعم مشاريع تمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وذلك بجمع الأموال وتأمين المنح.	القطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحون والمصارف	مستمر	المجلس الفخري لأصحاب الأعمال

	10. تفعيل دور الشراكة بين الهيئات الحكومية والسلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني في تثقيف الأفراد والجماعات من خلال تعزيز وسائل الإعلام المحلية لدورها المهم في نشر الوعي وتحقيق التكامل والتعاون فيما بينها، وعقد اجتماعات دورية بين الآباء والمؤسسات التعليمية لمناقشة أفضل الطرق لتربية الأطفال ومنحهم القيم الأخلاقية الفاضلة، ولثنيهم عن أي سلوك غير أخلاقي.	جميع الدول الأعضاء والوكالات المعنية والوكالات والمنظمات الدولية المعنية وأجهزة الإعلام والمجتمع المدني	مستمر	شراكة (الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاعات الخاصة، والوكالات الدولية، ووسائل الإعلام)
	11. تنفيذ حملات لتوعية الشباب والأسر والمجتمع بأهمية الأسرة ودورها في تربية الأبناء. وتشمل هذه الحملات المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية والاجتماعية والمصانع ووسائل ووسائل التواصل الاجتماعي، وتفعيل دور المجتمع المدني في تنمية الأسرة وأنشطة التمكين. وأيضا، غرس الثقافة والقيم التي تبني الأخلاق الحميدة لدى الأطفال وأفراد الأسرة.	جميع الدول الأعضاء والوكالات المعنية وأجهزة الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية	سنة–3 سنوات	حملات التوعية
	12. الاستفادة من جميع أشكال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنشورات وغيرها من مواد التوعية، وإشراك المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والثقافية لحماية استقرار مؤسسة الزواج والأسرة من التهديدات الثقافية، والمفاهيم المجتمعية التي لا تحكمها القيم، والعناصر والتحديات الداخلية والخارجية المدمرة.	جميع الدول الأعضاء والوكالات المعنية وأجهزة الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية وجميع أجهزة الإعلام ومنظمة	مستمر	إشراك وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية والثقافية

		التعاون الإسلامي والايسيسكو...		
	13. تعزيز قدرات وأدوار المؤسسات التعليمية والمراكز الاجتماعية التي تعمل على برامج ودورات التمكين الأسري.	جميع الدول الأعضاء والوزارات والوكالات المعنية والجامعات ومركز أنقرة...	مستمر	تعزيز أدوار المؤسسات التعليمية
	14. بناء سياسات ومبادرات تمكين مؤسسة الزواج والأسرة بالاعتماد على تحليل سليم للأسباب الجذرية ولآثار الطلاق والفقر والعنف والإيذاء والإرهاب والتحديات التي تواجه جوهر مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.	جميع الدول الأعضاء والوزارات والوكالات المعنية والجامعات والمؤسسات المتخصصة	سنة-3 سنوات	التحليلات العلمية لأوضاع الأسرة
	15. الشروع في برامج شاملة لبناء القدرات في مجال الزواج والأسرة من أجل تمكين الأسر ذات الصلة في الدول الأعضاء والبلدان التي تعيش فيها الأقليات المسلمة وفي بلدان مناطق الصراع والحرب. ويهاب بهيئات مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي والقطاع الخاص ومجتمعات الأعمال والجهات المجتمعية النشطة دعم هذه المبادرات.	الحكومات والوزارات والوكالات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية	سنة-5 سنوات	مشاريع بناء القدرات في مجال استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة
	16. تفعيل دور الثقافة والمؤسسات الثقافية في أنشطة التمكين والحماية لقيم مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي	الحكومات، والوزارات، والوكالات ذات الصلة، ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات	5 سنوات	التنمية الثقافية للأسرة

		غير الحكومية والمؤسسات الثقافية وارسيكا والايسيسكو		
	17.وضع استراتيجية إعلامية وترويجية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي تعنى بصورة خاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.	منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء ووسائل الإعلام والوكالات وخبراء الاستراتيجية الإعلامية	سنة	الاستراتيجية الإعلامية لتمكين الأسرة
	18.إنشاء لجنة وآلية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للإشراف واقتراح الحلول للتحديات التي تواجه الأسر المهاجرة والأسر اللاجئة والأسر النازحة. ويجب أن تشرك الآلية اللاعبين الرئيسيين بمن فيهم المسؤولين الحكوميين وممثلي الوزارات والقطاع الخاص.	منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني	سنة	آلية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للإشراف على قضية الأسر المهاجرة واللاجئة والنازحة
	19.إنشاء آليات لتنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة بمؤسسة الزواج والأسرة، مع مراعاة السياسات والقوانين والسيادة الوطنية.	الحكومات والوزارات والوكالات ذات الصلة والهيئات الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي ...	مستمر	آليات تنفيذ الاتفاقيات والعهود المتعلقة بتمكين الأسرة
	20.إنشاء قواعد بيانات لتوفير الإحصاءات واستخراج البيانات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والصحية والقانونية والاجتماعية ... لوضع الأسرة والزواج في العالم	منظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة والوكالات	سنة–5 سنوات	قواعد بيانات وإحصاءات الأسرة

	الإسلامي. ومن ثم، ينبغي التركيز على الحصول على بيانات أكثر عن الأسرة والزواج في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	الحكومية والوزارات ذات الصلة		
	21.توفير الدعم المالي والمعنوي اللازم لمؤسسة الزواج والأسرة التي تواجه الاحتلال، ولاسيما في فلسطين، وفي غيرها من البلدان وفي البلدان التي تعيش الحروب والنزاعات، وذلك لتخفيف أعبائها والتعريف بقضيتها في جميع المحافل والمنتديات المتاحة. ويجب اتخاذ تدابير خاصة لدعم الأسرة الفلسطينية في نضالها ضد المحتل.	جميع الدول الأعضاء والحكومات والوزارات والوكالات ذات الصلة وهيئات منظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ...	سنة–5 سنوات	دعم الأسر التي ترزح تحت نير الاحتلال وخاصة في فلسطين
	22.تقديم الدعم اللازم للأسر المهاجرة وحماية حقوقها، وربط الصلة بينها وبين بلدانها الأصلية من خلال وضع السياسات المناسبة وإجراء البحوث ذات الصلة، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم رفاه الأسر المهاجرة، وتقوية الهوية والوحدة الدينية والثقافية للأسر، والاستفادة من خبرة أفراد الأسرة في البلد الأصلي، ودعم الوكالات المحلية والدولية العاملة في مجال تمكين الأسرة، وتسهيل عودة العائلات إلى بلدانها، وتقديم المساعدة في قضايا الزواج المختلط، والطلاق، وللأسر المحتاجة، وحماية الأسر من جميع أشكال العنف، والتطهير العرقي والاغتصاب والتحرش والإسلاموفوبيا، ... إلخ.	جميع الدول الأعضاء والحكومات والوزارات والوكالات ذات الصلة وهيئات منظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ...	سنة–5 سنوات	دعم الأسر المهاجرة
	23. توفير الدعم اللازم لمؤسسة الزواج والأسرة في البلدان ذات الأقليات المسلمة، وذلك من خلال حماية حقوقها، وإجراء البحوث ذات الصلة بشأن أوضاعها، وتشجيع	جميع الدول الأعضاء والحكومات والوزارات	سنة–5 سنوات	دعم الأسر في دول الأقليات المسلمة

	المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم رفاه الأقليات وتقوية الهوية والوحدة الدينية والتعليمية والثقافية للأسر، ودعم الأسر في مناطق النزاع.	والوكالات ذات الصلة وهيئات منظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ...		
	24.دعم الأسر النازحة بسبب الحروب والنزاعات والانهيار وغيره من أشكال النزوح من خلال توفير احتياجاتهم وتحقيق حقوقهم ومتطلبات الحياة ذات الصلة. وتصميم الخطط واتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الهجرة السلبية ونزوح العائلات الذي تسبب لهم مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية وقانونية وثقافية هائلة.	جميع الدول الأعضاء والحكومات والوزارات والوكالات ذات الصلة وهيئات منظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ...	فورًا	دعم الأسر النازحة
	25. تكثيف العلاقات وأواصر التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة والمتعلقة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، وذلك عن طريق تبادل الممارسات المثلى، وإجراء البحوث والدراسات المشتركة وتنفيذ البرامج المشتركة ومواجهة التحديات الأسرية في إطار روح التعاون والمصلحة المتبادلة.	جميع الدول الأعضاء والحكومات والوزارات، والوكالات ذات الصلة هيئات منظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ...	فورًا	التعاون بين الدول الأعضاء في إطار تبادل المنفعة

	26.دعم جهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في إيجاد واقتراح السبل والوسائل الفعالة لتشجيع الزواج وبناء أسر مستقرة ومكتملة الأركان من خلال الاستفادة من أفضل النماذج والممارسات في بعض الدول الأعضاء.	أمانة منظمة التعاون الإسلامي	سنتان	دعم جهود الأمانة العامة الخاصة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة
	27.إنشاء لجان على المستوى الوطني وشبكة من وكلاء ومنظمات المجتمع المدني العاملين في مجال تمكين الزواج والأسرة من أجل تبادل الخبرات، ومعالجة التجديات التي تواجه الأسرة في العالم الإسلامي.	جميع الدول الأعضاء والحكومات والوزارات والوكالات ذات الصلة ومنظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ...	سنة	اللجان وشبكة منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني
	28.حث الدول الأعضاء على توحيد مواقفها على المستوى الدولي تجاه قرارات مجلس حقوق الإنسان خاصة تلك التي تتعارض مع أراء منظمة التعاون الإسلامي من أجل حماية مصالح مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.	جميع الدول الأعضاء والحكومات ومنظمة التعاون الإسلامي	فوراً	الموقف الجماعي بشأن وجهات نظر منظمة التعاون الإسلامي على المستوى الدولي
	29.تخصيص نصيب معقول في الميزانيات الوطنية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة بشكل خاص. ويبقى القرار للدول الأعضاء لتحديد المخصصات الأكثر مناسبة لهذا الغرض.	جميع الدول الأعضاء والحكومات	مستمر	ميزانية تمكين الأسرة

الملحق ب – مجالات النتائج الرئيسية

	مجالات النتائج الرئيسية	
1	وجود وتنفيذ سياسة وطنية شاملة للزواج والأسرة، واستراتيجية وخطة عمل لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	سياسة وطنية
2	الإدارة والتدبير المحكمان لشؤون الزواج والأسرة	الإدارة الفعالة
3	نظام ايكولوجي متكامل ومحكم لتدبير شؤون الزواج والأسرة	منظومة ايكولوجية متكاملة
4	صناديق وبرامج بناء القدرات المستدامة للأسرة	صناديق الدعم
5	نظام قيمي قوي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	نظام القيم
6	مشاركة وإنتاجية الأسرة من خلال فرص العمل وأدوار صنع القرار	المشاركة
7	جودة برامج وخدمات الدعم الأسري الحكومية التي تعزز رفاه الأسرة ومعايير جودة الحياة.	التنفيذ والجودة
8	توفير بيئة فعالة لإشراك أصحاب المصلحة من جميع الفئات في تطوير وتنفيذ السياسات والخطط لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	إشراك أصحاب المصلحة
9	شراكة وتنسيق وتعاون على مستوى عالي بين الجهات الفاعلة المجتمعية مثل المجتمع والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية	الشراكة
10	وجود نظام قوي للمعلومات وقواعد البيانات في منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء على مستوى استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة	نظام بيانات قوي

الملحق ج – مجموعة مقترحة لمؤشرات الأداء الرئيسية

مجموعة مقترحة لمؤشرات الأداء الرئيسية	
1. النسبة المئوية للميزانية التي تخصصها الدول الأعضاء سنويًا لأنشطة وبرامج تنفيذ استراتيجية تمكين مؤسسة الزواج والأسرة	تخصيص الميزانية (ملاحظة: الأمر متروك للدول والمعنيين وقد ندرج القطاع الخاص والمانحين والممولين في الدول الأعضاء المعنية والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة).
2. النسبة المئوية لتخفيض حالات الفقر والجوع في مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي وخاصة في المناطق الريفية والنائية والمتضررة.	الفقر والجوع
3. النسبة المئوية لانخفاض حالات الطلاق وغيرها من أشكال العنف ضد النساء والأطفال في الدول الأعضاء	الطلاق والعنف
4. تصنيف منظمة التعاون الإسلامي لرفاه الأسرة ومؤشر معايير جودة الحياة	الرفاهة (ملاحظة: توجد حاجة لتطوير تصنيف لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال)
5. عدد صناديق وبرامج بناء القدرات السنوية الخاصة بمؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء.	بناء القدرات
6. وجود برامج وطنية لتوفير الخدمات المطلوبة التي تركز على مؤسسة الزواج والأسرة في المناطق الريفية والنائية	البرنامج الوطني (المناطق الريفية والنائية)
7. وجود سياسات وبرامج مساعدة مالية تلبي احتياجات مجموعات المسنين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	مجموعات المسنين

.8	وجود استراتيجيات وآليات إعلامية منظمة لتعزيز تمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	استراتيجيات إعلامية
.9	نسبة زيادة الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مستوى الرفاه ومعايير الجودة للأسر والأزواج (برامج التمويل –الخدمات)	شراكات
10	حجم التعاون السنوي بين الدول الأعضاء في الخدمات والماريع المشتركة التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة	التعاون (داخل منظمة التعاون الإسلامي)
11	نسبة خفض الأمية في أوساط الأسر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الأمية
12	نسبة الزيادة في دخل الأسرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الدخل والانتاجية
13	نسبة انخفاض معدلات الوفيات والمشاكل الصحية الحرجة خاصة في المناطق الريفية والنائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	انخفاض معدل الوفيات
14	نسبة مشاركة النساء في صنع القرار (على جميع المستويات) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	مشاركة المرأة وإشراكها
15	زيادة العدالة بين الجنسين من خلال توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية	العدالة والمساواة في الفرص بين الجنسين
16	نسبة خفض الجرائم والعنف والتحرش ضد الفتيات والنساء والأطفال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	خفض العنف
17	وجود سياسات وتدابير عملية لدعم بيئة عمل المرأة المرنة وتوفير الدعم والحوافز ذات الصلة	التوازن المرن في العمل
18	وجود وتنفيذ أطر السياسة العامة على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي بناءً على استراتيجيات التنمية المراعية لمصالح الفقراء بهدف دعم القيم الأسرية.	تطوير الأسرة القائم على القيم
19	نسبة الوظائف التي تم إنشاؤها لمؤسسة الزواج والأسرة بهدف زيادة توظيف الشباب والنساء وتوفير التدريب على المهارات المتعلقة باحتياجات سوق العمل	التدريب والتوظيف

20	نسبة زيادة الحوافز المقدمة للأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو الأسرة؛ مثل التخفيضات الضريبية العائلية والحوافز في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الحوافز
21	كفاءة نظام متين لجمع بيانات مؤسسة الزواج والأسرة واستخراجها ونظام إعداد التقارير على مستوى منظمة التعاون الإسلامي	نظام إعداد التقارير وجمع البيانات
22	تقارير عن الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة لبناء وسائل تواصل فعالة من حيث التكلفة وإتاحة الاستماع لعدد متزايد من الجهات الفاعلة بشأن القضايا المتعلقة بمؤسسة الأسرة والزواج.	استخدام التكنولوجيات والابتكار
23	عدد البرامج والدورات التدريبية السنوية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والتي يتم إدراجها في الميزانية بشكل خاص لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة	برامج التدريب
24	عدد برامج التمكين السنوية لمؤسسة الزواج والأسرة التي تتم من خلال التعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	التعاون الدولي
25	عدد البرامج والأنشطة الموجهة نحو دعم وحماية الحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأقليات المسلمة والأسر المهاجرة واللاجئة خارج منظمة التعاون الإسلامي في المنتديات والهيئات الإقليمية والدولية.	الأقليات المسلمة والأسر المهاجرة واللاجئة
26	عدد البرامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسات والهيئات التعليمية والثقافية والدينية والاجتماعية لدعم الزواج وتمكين الأسرة في الدول الأعضاء. (عدد البرامج، الأموال المخصصة، الفرص المتاحة، # مقاعد التعليم والتعلم ...)	الجهات التعليمية والثقافية والدينية والاجتماعية
27	مستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء.	تطبيق أهداف التنمية المستدامة
28	التقييم في مؤشر جودة خدمة مؤسسة الأسرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	التدبير والإدارة (يشمل ذلك التدبير والإدارة، وتقديم خدمات الإدارة، النتائج والآثار ... إلخ).
29	وجود نظام أيكولوجي شامل وفعال للزواج والأسرة في الدول الأعضاء	النظام الأيكولوجي المتكامل

30	التقييم في مؤشر منظمة التعاون الإسلامي لرفاه مؤسسة الزواج والأسرة (إدخال مؤشر المنظمة)	مؤشر الازدهار. (ملاحظة: ينبغي وضع مؤشر منظمة التعاون الإسلامي يراعي وضع العالم الإسلامي وثقافته وخصوصياته)

الملحق د – بيان التوجهات الاستراتيجية

مؤسسة الزواج والأسرة: بيان التوجهات الاستراتيجية		
.1	تعزيز رفاه مؤسسة الزواج والأسرة ومعايير جودة الحياة الخاصة بها من خلال تقديم الدعم والخدمات اللازمة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والطعام والمياه النظيفة والإسكان والسلامة وغيرها من احتياجات الحياة بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية.	**الرفاه ومعايير جودة الحياة**
.2	حماية مؤسسة الزواج والأسرة من جميع أنواع التهديدات الداخلية والخارجية والعناصر السلبية. (الآثار الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية والدينية والسلوكية والسلبية للعولمة وما بعد الحداثة وتهديدات الإرهاب والتطرف وكراهية الإسلام ...).	**الحماية والمحافظة**
.3	التمتع ببيئة قوية ومتكاملة ونظام بيئي تسوده القيم الإسلامية	**القيم**
.4	تعزيز إدارة مسائل تدبير مؤسسة الزواج والأسرة	**التدبير**
.5	زيادة الرخاء الأسري والتنمية المستدامة من خلال غرس ثقافة العدالة الاجتماعية والإنتاجية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والحفاظ على الثروة بجميع أشكالها بما يتماشى مع القيم والمعايير الإسلامية	**التنمية المستدامة**
.6	تعزيز وصول مؤسسة الزواج والأسرة إلى العدالة والإنصاف القانوني	**العدالة**
.7	زيادة مشاركة مؤسسة الزواج والأسرة في التنمية المجتمعية	**المشاركة**

.8	برامج قوية لبناء قدرات مؤسسة الزواج والأسرة	**بناء القدرات**
.9	تعزيز الشراكة والتعاون على جميع المستويات بين الأطراف المعنية في مؤسسة الزواج والأسرة	**الشراكة**
.10	زيادة الإنتاجية والدخل للأسر المؤهلة.	**الإنتاجية**
.11	خفض الأمية بين أفراد الأسر المسلمة في العالم الإسلامي.	**الأمية**
.12	الحد من الفقر والجوع بين الأسر المحتاجة في العالم الإسلامي.	**الفقر والجوع**
.13	خفض حالات الطلاق والتحرش والعنف ضد أفراد الأسرة.	**الطلاق والعنف**
.14	زيادة قابلية التوظيف وفرص العمل لأفراد الأسر في العالم الإسلامي.	**قابلية التوظيف والعمل**
.15	تحقيق مشاركة أسرية عالية في صنع القرار والأنشطة التنموية المجتمعية على جميع المستويات مثل؛ السياسية والتعليمية والإدارية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية.	**المشاركة واتخاذ القرار**